

الخدمةُ الاجتماعيَّةُ النَّاهضةُ (المستوياتُ القيميَّةُ للتحليلِ العلمي)

أ.د. عقيل حسين عقيل

طرابلس ليبيا

2023م

المحتويات

4.....	المقدِّمة
6.....	التحليل العلمي للقيم
30.....	معطيات تحليل القيم
31.....	قيمة الصّورة
34.....	قيمة المرئسم
34.....	قيمة المعنى
35.....	قيمة الصّفة
37.....	قيمة الخاصية
38.....	قيمة الحركة
38.....	الحركة المتصلة قيمة
39.....	الحركة المنفصلة قيمة
41.....	قيمة الهيولي
43.....	دور الأخصائي الاجتماعي وفقاً للتحسين القيمي
49.....	عناصر التحليل القيمي
52.....	دور الأخصائي الاجتماعي وفقاً لمبدأ أخلاقيات المهنة
58.....	مجالات التحليل القيمي
61.....	مجال العلائق القيميّة الإنتاجيّة
65.....	مجال العلائق القيميّة السياسيّة

69	مجال العلائق القيمية النفسية
73	مجال العلائق القيمية الذوقية
77	مجال العلائق القيمية الثقافية
83	المستويات القيمية للتحليل العلمي
83	المستوى القيمي الذاتي
97	ذاتية تميل إلى الموضوعية
105	دور الأخصائي الاجتماعي المدعم لقيم التطُّع
109	ذاتية تميل إلى الأنانية
130	الموضوعية
159	دور الأخصائي الاجتماعي وفقاً لمبدأ إقرار الموضوعية
164	صدر للمؤلف
166	المؤلفات
187	المؤلف في سطور

المقدِّمة

الخدمة الاجتماعية الناهضة مهنة تتعامل مع الحالات الفردية والجماعية والاجتماعية بمنظور أخلاقي مهني؛ وذلك من خلال المستويات القيمية للتحليل العمي.

ومع أنّها مهنة اجتماعية؛ فإنّها ذات قواعد ومبادئ وأهداف إنسانية؛ إذ لا تنظر للإنسان إلا كونه قيمة في ذاته، ولهذا تأخذ بيده إن كان في حاجة للمساعد الهادفة، سواء أكان فردًا، أم جماعة، أم أسرة، أم مجتمعًا محليًا.

وهذه المهنة الناهضة يقوم بها ويمارسها إخصائون اجتماعيون مؤهلون تعليمًا وتخصّصًا في مهنة الخدمة الاجتماعية.

ولأنّها مهنة ناهضة؛ فهي لا ترى دراسة الحالات إلا حالات مختلفة وإن تماثلت في النوع أو الدرجة؛ وذلك بأسباب الخصائص الاجتماعية عادة وعرفًا وثقافة، ومعتقدًا.

ولأنّها مهنة ناهضة فلها منهجها الخاصّ بها، ولها قواعدها ومبادئها وأهدافها، ولها من الأخصائيين ما لها، ولها من المؤسسات ما لها، وعليها من المهام والمسؤوليات ما عليها.

ولأنّها مهنة ناهضة؛ فهي لا تقبل الركون والسكون على ذلك الموروث الذي كان خلف نشأتها، بل تتحفّز دائمًا لبسط سيادتها الأخلاقية على

دراسة الحالات والظواهر الاجتماعية بمنطق النهوض مع نهضة العصر منطقيًا،
وعلمًا، وأسلوبًا، وخدمةً، وكلّ ذلك لا يكون إلا عن دراية بما يجب الإقدام
عليه، وما يجب الاحجام عنه أو التخلّي.

ولأنّها مهنة ناهضة فهي ذات مستويات قيمية خمسة، ولكلّ مستوى
خصوصية بحثية منهجًا وأسلوبًا وطريقةً، وهذه المستويات هي:

. المستوى القيمي الدّاتي.

. المستوى القيمي ذاتية تميل إلى الموضوعية.

. المستوى القيمي الموضوعي.

. المستوى القيمي ذاتية تميل إلى الأنانية.

. المستوى القيمي الأناني.

أ.د. عقيل حسين عقيل

طرابلس ليبيا

2023م

التحليل العلمي للقيم

القيمة قوّة أخلاقيّة تُستمد من الإطار المرجعي (الدّين والعرف) تضبط القول والفعل والسُّلوك، ولها صفة الثبات النسبي الرّصين، بما تُثمّن جهود الأفراد والجماعات بما يُرضي المجتمع الذي يمدها بالاستحسان والقبول والرّضا، وبها وإليها يُحتكم من ينضون تحت لوائها. إنها المقدّرة بمرضيات المجتمع، مما يجعل المتخيلين عن التمسك بها في حالة انحراف بالمنظور الاجتماعي العام، وهي الشّيء الثّمين الصانع للخصوصيّة والهويّة الاجتماعيّة والمستمد من التّاريخ والمتمكّن من نيل التقدير والاحترام في كل أمة.

ومن القيم تُستمد المبادئ التي تُسهم في تنظيم علاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات وتمدهم بالثقة تجاه ما يلتزمون به من أدبيّات المجتمع وأخلاقيّاته وهي التي تُكوّن كبريائهم وتحتهم على التماسك والوحدة والتعاون على كل ما من شأنه أن يحقّق لهم الرّضا النّفسي والاطمئنان الاجتماعي والتألف الإنساني.

أصبح للقيم تصانيف مقنّنة لفرز أبعادها وما تركه من آثار تفضيليّة على الفعل والسُّلوك، هذه التصانيف تُبرمج العلاقات القيميّة وفقًا للمعايير المحددة لكل قيمة، وهذه المعايير تتراتب على السُّلم المعياري للتصنيف الذي به تحدّد مستويات الثّقة والدّلالة إحصائيًّا لكل علاقة قيميّة، وحسب كل

مجال من المجالات التي تمتد القيم من خلالها بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

والقيمة كدلالة ومعنى عندما تتوحد في الشخصية تضيء عليها الهبة التي تجعل الآخرون يميلون إلى الاقتداء بها، وكذلك عندما تكون القيمة هي المضمون الذي يتمركز عليه الخطاب أو النص أو الموضوع تشد المسمعين والقراء إليه، وعندما تفقد المواضيع قيمها ينفصل الناس عنها وتوصف بالطاردة.

يُعد التحليل خطوة تالية ومرتبة على عملية جمع المعلومات؛ حيث إن المعلومات والبيانات التي تمّ تجميعها، ليست غاية في حد ذاتها، بل هي في حاجة إلى ربط متغيراتها المستقلة والتابعة والمتداخلة، مع بعضها البعض، وتحليلها وفق منهج محدد ودقيق، يمكن من اكتشاف العلل والأسباب ذات العلاقة بالحالة قيد الدراسة.

لذا نعرف التحليل بأنه: (عملية عقلية تستند على معلومات، تستوجب التبيين، والوقوف على أثر المتغيرات سواء كانت مستقلة أو تابعة وأثر تداخلها علائقيًا على الحالة، ووفقًا لمعطيات ومبررات وجودها، بما يؤدي إلى تشخيص الحالة، وتحقيق نتائج أو معالجات أو اقتراحات علمية ووقائية، وهو يعد حلقة وصل بين عملية جمع المعلومات والبيانات، وبين مرحلة التشخيص والوصول إلى النتائج، ما يجعل النتائج مرتبطة بالمعلومات وكامنة فيها).

وعلى الرغم من أنّ التحليل عمليّة متصلة بعملية جمع المعلومات والبيانات، ومتصلة بعملية التشخيص فإنّه يعد عمليّة مستقلة ضمن عمليّات الدّراسة في طرق مهنة الاجتماعيّة. فالتحليل: هو (جهد يبذل في سبيل معرفة أثر وتأثير كل متغير من المتغيرات الرّئيسة والفرعيّة للحالة، وأثر العلاقات الظّاهرة والكامنة بين العلل والأسباب المؤدّية لظهور الحالة، ووفقاً لخصوصيّة الزّمان والمكان).

لذا على الأخصائي الاجتماعي أن يحلل المعلومات والبيانات، التي جمعها وتحصّل عليها من مصادرها ومراجعتها، حسب ظرفها الزّماني والمكاني الذي تأثرت به دون عاطفة شخصيّة، أي ينبغي أن تحلل المعلومات بموضوعيّة ووفق معطياتها وعلل وجودها، لا أن تحلل بمعطيات خارجة عنها؛ فعلى سبيل المثال: المشكلة التي وقعت في الزّمن الماضي إذا طلب منا أن نحللها في الزّمن الحاضر، علينا أن لا نغفل عن مبررات ظهورها في الزّمن الماضي، ولا تحلل بموضوعيّة إلا في ظل مبرراته الزمانية والمكانية التي جعلت له خصوصيّة وهيأة له ظروف مختلفة عن خصوصيّة الوقت الحاضر وظروفه ومبرراته الخاصّة.

وأن تحلل المعلومات عبر زمن تطورها سواء كانت ذات أثر موجب أم كانت ذات أثر سالب.

ولذا فتحليل المعلومة يستوجب فطنة من الباحث، وتقدير ظرفي للحالة الصحية لأفراد الجماعة أو أعضائها، وتقدير للحالة الاقتصاديّة والمستويات

التعليمية، ومستويات الفهم، ودرجات الاستيعاب لكل ما يتم طرحه على الجماعة.

ولهذا فتحليل المعلومات يمكن الباحث أو الأخصائي الاجتماعي من توليد معلومة من معلومة، وفكرة من فكرة، وسبب من مسبب، ومعلول من علة، وإظهار حجة من حجة، وبرهان من برهان، ونتيجة من مقدمة أو مجموعة مقدمات.

والتحليل العلمي للقيم يُحدد الأفعال، والأقوال، والسلوكيات وتكراراتها وعلاقتها السالبة والموجبة، حتى يتم بلوغ النتائج المبدئية، وعرضها في جداول وأشكال بيانية؛ لإظهار الحقائق التي تستدعي التعميم، والتي في حاجة للتقييم والتقويم.

وفي مهنة الخدمة الاجتماعية والدراسات النفسية والسلوكية تُعدّ عملية التحليل من عمليات دراسة الحالة، وهي الحلقة التي تتوسط عمليتي: جمع المعلومات، وتشخيصها؛ ولذا يقوم المتخصص الاجتماعي، أو النفسي المتمكن بمهارة وفن باستقراء العلل والأسباب التي تكمن فيها حالة العميل، أو المبحوث؛ حتى يتمكن من اكتشاف العلاقات بين متغيراتها المستقلة، والتابعة، والمتداخلة من خلال تفكيكه للمعلومات المتوافرة، والمتاحة بين يديه.

إذن: لا قيمة للمعلومات، والبيانات إذا لم تُحلل وتُفسر نتائجها وفقاً لمنهج علمي واضح؛ لأنّ تكديس المعلومات من دون تحليلها لا يحقق نتائج

تجيب عن تساؤلات الباحث، أو فروضه العلميّة التي صاغها وفقًا لأهداف بحثه التي استمدّها من مشكلة البحث أو إشكاليته بموضوعيّة.

ومع أنّ المنهج العلمي ضرورة في نظم المعلومات وتتبعها وسبر أغوارها تفكيكًا وتركيبًا فإنّ فرض منهجيّة معيّنة على القراء والمتعلّمين قد يجعلهم نُسخًا كأوراق السّحب، وهذا الأمر يخالف القاعدة التي تنصّ على أنّ المنهج: (تنوّع من أجل تفكيك وتركيب المتنوّع)؛ ولذا لم يكن المنهج قالبًا جاهزًا وثابتًا لا يتغيّر، فإن كان كذلك لا بدّ أن يجعل من العقل البشري مستهلكًا للمعلومات لا مستثمرًا لها ولا منتجًا، وعليه: فإنّ المناهج الجاهزة كثيرًا ما تهتم بتكديس المعلومات وعرضها في جداول، وأعمدة ومنحنيات تلزم الآخرين باتباعها كما قدّمت لهم، مما يجعلها مناهج عنعنة (نقلية) ودعاية ساكنة؛ وكأثما غاية في ذاتها.

أمّا الذين يعتمدون في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع منهجًا لتحليل المعلومات دون انغلاق على رؤية بعينها وكأثما مسلمات مطلقة لا تتأثّر بالتطوّر والتغيّر العلمي والحضاري والثّقافي؛ فهؤلاء هم الذين يستطيعون إحداث النُّقلة من واقع أدنى إلى مستقبل أفضل يمكن قياسه بعد مقارنات موضوعيّة.

وعليه: إنّ تحليل القيم إنتاجيًا يُمكن البَحّاث من إضافة الجديد المفيد والنافع من خلال توليدهم المعلومة من المعلومات، ومن خلال تحقيق أهداف

البحث العلمي التي لا تقبل أن تكبل القيود العقول البشرية، ولا تقبل بقولبتها، ولا وضع إشارات (قف) أمام التفكير الإنساني.

ولأنَّ البحث العلمي يعتمد على قاعدة الإضافة التي تنصُّ على: (المعلومة تُحلل من أجل إضافة الجديد)؛ لذا لا إضافة لجديد إلا بعد تحليل موضوعي لتلك المعلومات والبيانات التي تمَّ تجميعها من أجل معرفة تضاف للمعارف السابقة.

إنَّ تحليل القيم يؤسِّس علميًا على فروض مؤسَّسة على قاعدة تنصُّ على الآتي: (يصاغ الفرض العلمي على توافر جزء من المعلومات وفقدان الجزء الآخر منها)؛ لأجل معرفته بعد جهدٍ من تجميع المعلومات من مصادرها الرئيسيَّة، وتحليلها بمعاملات إحصائية، وتجربة، وملاحظة، وتشخيص للحالة قيد البحث بعد إجراء مقابلات موضوعية.

وعليه: لا يمكن أن تتحقَّق أهداف البحث العلمي في العلوم الطبيعيَّة، والاجتماعية، والإنسانية إلا بعد تحليل علمي مقنن؛ ولهذا لا يُعدُّ التحليل العلمي مرحلة مستقلة بذاتها، أي: لا يمكن أن ينفصل عن المعلومة التي يكمن فيها؛ ولذا فالحقيقة دائماً تكمن في المعلومة الصادقة.

وعليه، نتساءل:

. هل يستطيع الباحث أن يفصل تفكيره التحليلي عن المعلومات

التي يجمعها؟

. هل من الأفضل أن يهتمّ الباحث بهذه التحليلات في وقتها أم يتركها إلى النهاية التي تهددها بالنسيان؟

. هل التحليل في أثناء تجميع المعلومات يسهم في اتساع مدارك الباحث على الموضوع، أم يحدّ منها؟

. ألا يكون تحليل مضمون القيم دليل إثبات غياب الجزء الرئيس من المعلومة المستهدفة بالبحث؟

. ألا يكون تحليل القيم دليل إثبات أنّ الحقيقة في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع ميسرة لمن يجتهد في التفتيش عنها، والتعرّف على مكانها وأماكن ظهورها؟

. ألا يكون تحليل القيم دليلاً لمعرفة واعية عندما تتوافر معطياتها لدى الباحث، ومن ثم من خلالها يتمكّن من كشف الجديد؟

. ألا يكون تحليل القيم دليلاً على أنّ المعلومات أصبحت تحت السيطرة والتحكّم الذي به يتمّ الوقوف على الحقائق الغائبة والمفقودة؟

ولأنّ الإجابة محمولة إيجابياً في هذه الأسئلة، إذن: ألا يكون منهج تحليل القيم حلقة من حلقات التفكير التي تهدف دائماً إلى معرفة المستقبل وتُحفّز على صناعته؟

ولهذا يُعدّ تحليل القيم عمليّة متّصلة ومترابطة من الكلّ إلى الجزء إلى المتجزئ من أجل إضافة منتجة جديدة؛ وذلك بإثرائه عقل الباحث الذي

اختار أن يخضع معلوماته إلى التحليل؛ ليكشف عمّا تحمله من أسرار يؤثر تأثيراً موجباً أو تأثيراً سلبياً على علاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات، أو على علاقاتهم مع عناصر الإنتاج، أو علاقاتهم مع وسائل التقنية، أو علاقاتهم مع القيم والفضائل الخيرة.

ولأنّ طريقة تحليل القيم طريقة ديناميكية تُولد معلومة من معلومة، ونتيجة من نتيجة، وحركة من متحرك من خلال كشف حلقات الترابط ودرجاتها، ومرتكزات التركيب التي هي عليها، وحلقات التفكك والانشطار؛ فهي طريقة إنتاجية ترشد إلى ما يجب من أجل حياة إنسانية وعلمية متطورة.

إذن: كلما تمكّن الباحث من توليد حركة من متحرك، كان له إنتاج جديد قابل للقياس والتقييم، وكذلك التقييم الذي به تعاد الأمور إلى ما يجب أن تكون عليه.

وعليه فإنّ تحليل مضمون القيم طريقة منهجية لكشف العلاقة بين الزمان، والمكان، والموضوع الذي يُعد حلقة الوصل بينهما، ومع أنّ الزمان متغيّر مستقل بذاته، والمكان متغيّر مستقل بذاته، والموضوع متغيّر مستقل بذاته، فإنّه لا انفصال للزمان عن المكان والموضوع الذي ظهر أو حدث فيهما، ولكن لكلّ موضوع، ومكان، وزمان خصوصية إذا تمكّن الباحث من معرفتها أنتج جديداً يؤدي إلى الإصلاح، أو التصحيح، والتصويب، أو العلاج، أو كشف حلول لمشكلات ظهرت بمسببات وعلل؛ ولهذا يزداد الإنتاج العلمي بالتحليل العلمي للقضايا والظواهر والمشكلات، ومع أنّ

الزّمان متّصل برهة برهة، وثانية بثانية، وساعة بساعة، ويومًا بيوم، وشهرًا بشهر، وسنةً بسنة، وعامًا بعام، ودهرًا بدهر، فإنّ الإنتاج العلمي عبر الزّمن منفصل إنتاجًا عن إنتاج وإن كان الإنتاج السّابق علّة، وسبب تطوير اللاحق عليه، أو اللاحق بسببه.

ومع أنّ العلوم المنتجة تستوعب أثر تغيّر الزّمان والمكان على الموضوع الواحد، فإنّ نتائج التحليل في الزّمن الماضي تؤسّس قاعدة موضوعيّة لعلوم اليوم والغد، ولا أمل أمام تحليل مضمون القيم في زمنها الماضي إلّا اليوم والغد، وهكذا تستمر الصّلة بين مواضيع البحث العلمي وإن فرّق الزّمن بين الذين تعلّقت المواضيع بهم وقضوها تجارب فردية، أو جماعية، أو مجتمعية بثن، أو من دون ثمن.

ولذلك لا قيمة للمعلومات المجمعّة إلّا بتحليلها؛ ولهذا ستظل المعلومات ناقصة منقوصة إن لم تُحلّل بوسائل مقننة، ولا يمكن أن تنجز نتيجة إلّا بعد تحليل مضمونها، وتحليل مضمونها يتمّ التعرّف على المجهول الذي لم يكن معروفًا من قبل.

ولأنّ تحليل المحتوى منتج للمعلومة؛ فهو بزيادة البحث العلمي إنتاجه لا ينقطع؛ ولذا حيثما وُجد بحث علمي وبخّانة ماهرون وواثقون أنّ الحقيقة واحدة فإنّهم يسعون إلى زيادة الإنتاج المعرفي والمادّي الذي به تتطوّر أدوات التقنية التي بها تزداد حركة الإنتاج إنتاجًا آخر.

وعليه أتساءل:

هل يمكن أن يتمّ تحليل القيم من دون استخدام وسيلة مشاهدة، أو ملاحظة، أو مقابلة، أو استبانة، أو تصنيفٍ قيميّ؟

إذا كانت الإجابة: (ب) نعم).

يكون الأمر كمن يقول: يمكن أن يتمّ التحليل العلمي من دون استخدام للحواس، وهذا أمر غير ممكن.

وإذا كانت الإجابة: (لا).

إذن: اعترفنا بأنّ تحليل مضمون القيم طريقة، ولم يكن وسيلة كما يعتقد البعض.

ولأنّ طريقة تحليل مضمون القيم تهتم بالنصوص، والوثائق، والخطب، والأحاديث، والمطبوعات، وأخبار وسائل الإعلام كمصادر للمعلومات في دراسة الشخصيات، والأفعال، وردود الأفعال، والمواقف، والاتجاهات، والثقافة؛ لذا يمكن أن تكون طريقة استهلاكيّة، ويمكن أن تكون طريقة إنتاجيّة؛ فهي من حيث كونها استهلاكيّة إذا درست النصّ أو الخطاب وكأنّه غاية في ذاته.

ومن حيث كونها إنتاجيّة إذا درست وبحثت في النصوص، والخطابات، والوثائق، وكلّ المصادر التي يمكن أن تعود إليها وهي مُوجّهة إلى صناعة مستقبل أفضل؛ وذلك بأخذ العبر التي بها يتمّ تفادي السلبيّات، وأخذ العبر التي بها تُحدث النُقلة ويُصنع المستقبل.

إذن: تحليل القيم هو الذي يستوعب الماضي ويحلّله علميًا، ويُشخّصه بموضوعيّة من أجل معرفة ما اشتهر به من إيجابيات، وما علق به من سلبيات، وكيفية الاقتداء بالموجب، والابتعاد عن تكرار السّالب دون إنكار لجهود السّابقين، مع مراعاة العصر وما وصل إليه من تقدّم، ولكي لا يكون الباحث مقتصرًا على ما هو سابق، أو أن يكون الباحث باسم المعاصرة تاركًا للمعطيات الموضوعيّة ذات الأهميّة العالية في زمن السّابقين الأكارم، فعليه أن يكون منتقدًا لكلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى خللٍ في الفضائل والقيم الحميدة في كلّ زمن من الأزمنة، وكذلك عليه أن يعرف: أنّه لا فرق بين الماضي والمعاصر إلّا الزّمن (الماضي والحاضر)؛ لأنّ كلًّا منهما يحلّل معلوماته بمنظور التقليد فقط؛ فالأوّل مقلّد للسلف بما هم عليه من سلبيّات وإيجابيّات، والثاني مقلّد للعصر بما هو عليه من سلبيّات وإيجابيّات؛ ولهذا كلّ منهما مقولب بأحكام مسبقة، وكأنتهما مبنيتان على الكمال ولا نقصان فيهما.

إنّ استمرار العلوم والبحوث العلميّة في الزّمن الحاضر بنظرة الماضي قد لا تؤدّي إلى مستقبل متطوّر، وإنّ انفصال الحاضر عن نظرة الماضي قد يؤدّي إلى الانسلاخ عن الأصالة العريقة؛ ولهذا فالمعاصرة لا تعني الانسلاخ عن الأصالة، بل إنّها تعني: استيعاب المعاصر دون إغفال عن أهميّة السّابق المتخلّص من سلبيّات الماضي العقيمة، والمستوعب للجديد الذي فيه أصالة؛

ولهذا الأصيل بالضرورة يكون معاصرًا؛ لأنَّ الأصالة لا تنتهي، بل إنَّها المستمرة.

ولذا فالتحليل الإبداعي للقيم لم يكن تحليلًا دفاعيًا، بل تحليلًا موضوعيًا نقديًا محاججًا (حُجَّةٌ بِحُجَّةٍ)، ولم يكن استسلاميًا يخضع لسيطرة الآراء الجاهزة، وعليه: فالتحليل الإبداعي للمضمون يتناول المواضيع بما تطرحه من قضايا، وبما تتضمنه وتشير إليه من متغيّرات؛ ولهذا يعتمد تحليل المضمون على الأحكام المسبقة، وهو المتبَّع لخطوات البحث العلمي الممنهجة دون ترويم أيِّ منها للأخرى.

إنَّ التحليل الإبداعي للقيم هو التحليل المتفحّص للموضوع، والواقع دون تحيُّز للأنا، ودون انسلاخ عن الذات: (ذات المجتمع، أو الأمة المنتمي إليها).

وبنظرة تحقيق الأمل (تحقيق المستقبل) يسعى الباحثون إلى كلِّ ما من شأنه أن يؤدي إلى الاكتشاف والاختراع، وتسعى الشعوب إلى تنشئة الأجيال المستفسرة المتسائلة عن كلِّ ما يتعلّق بها من أمر، سواءً أكان أمرًا سياسيًا أم اجتماعيًا أم اقتصاديًا أم معرفيًا، ويتساءلون عن الخطط التي ينبغي أن توضع له؟ وما هي البدائل والسُّبل التي بها يُختصر الزّمن والتكاليف، ويتحقّق الأمل؟

بطبيعة الحال: هذا الأمر لا يتحقّق بتجميع المعلومات والتوقف عندها، بل يتحقّق بتحليل المعلومات والبيانات، وتبيان نقاط ضعفها وقوّتها،

وما تنصُّ عليه مضامينها ومحتوياتها؛ وهذا أيضًا لا يتحقَّق إلا إذا كان الباحث حرًّا؛ ومن هنا فإذا أردنا مجتمعًا مبدعًا، أو أمة مبدعة، أو باحثًا مبدعًا فعلينا بإزالة الأغلال التي تمنع أو تحدِّ من حركتهم، أو تفكيرهم؛ حتى يُمكنوا من ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمل مسؤولياتهم بإرادة.

ولهذا فالتحليل الإبداعي للقيم يسعى دائمًا إلى معرفة النهايات الموضوعية، مما يجعل له استمرارية واتصالًا من الكلِّ، إلى الجزء، إلى المتجزئ (فكرةً، أو نصًّا، أو خطابًا، أو قيمةً ومبدأً)، وعليه: فإنَّ التفكير في النهايات والبحث عنها، يؤدِّي إلى الإبداع، أمَّا التفكير فيما لا نهاية فهو تفكير منفصل لا حقائق من ورائه، وبالتالي: لا يؤدِّي إلى الإبداع، مع أنَّه يؤدِّي إلى التكرار الذي لا يؤدِّي إلى الجديد؛ ولأنَّه كذلك فهو لا يؤدِّي إلى الإبداع.

التحليل الإبداعي للقيم لا يتوقَّف عند دائرة الممكن المتوقَّع فقط، بل يمتدُّ إلى دائرة الممكن غير المتوقَّع؛ ولذا لم يكن التحليل الإبداعي مُنْهَج على التسليم، بل على الشكِّ من أجل اليقين، والأخذ بالقياس، والاختبار، والتجريب، والجودة المعيارية.

ولهذا لا تسليم إلا بمسَّلم مثبت أو مطلق مما يجعل التحليل والتفكير الإبداعي تحليلًا لا ببغائيًا؛ ولكنَّه تحليلٌ استيعابيٌّ، يستوعب الموضوع ويعرِّضه للقياس، والنقد الداخلي والخارجي، ولم يكن مثل آلة التصوير التي تصوِّر الموسوعات والمؤلفات دون أن تحتفظ بمعنى يفيد؛ ولهذا فالباحث الذي يتبع

كلّ أمر واقع دون أن يتبيّن ذلك الأمر وأسراره، والحكمة التي من ورائه، لا يمكن أن يكون باحثًا مبدعًا للمعلومة العلميّة، ولا منتجًا للفكرة العلميّة.

ولذلك فإنّ التفكير العلمي المبدع هو التفكير المنظّم المرن ولا جمود فيه، وهو الذي لا يجعل الباحث يفكر لغدٍ بنظرة الأمس، ولا بنظرة اليوم، بل من خلال تحليله للأمس واليوم، ومعرفة خصوصيّة كلّ منهما، ويتمكّن من معرفة الخصوصيّة لكلّ زمن، ولكلّ جيل؛ مما يدفعه لأن يفكر بعقليّة الغد حتى يتمكّن من صناعة المستقبل؛ ولذا فمن يعتقد أنّ عقل الأمس واليوم كافٍ لتحليل المعلومة التي تصنع المستقبل، سيجد نفسه من دون شكّ متخلّفًا عن حقيقة الغد ومنظوره المبدع.

إنّ التحليل العلمي للقيم يستند دائمًا على الحجّة بالمصادق؛ لأنّ الحجّة التي تفتقد إلى مصادق هي في حقيقتها حجة جدباء؛ لافتقارها إلى الحقائق والشواهد، والتحليل بالمحاجة هو تحليل تقبّل ودحض، حجة بحجة، وسبب بسبب، وهذا النوع من التحليل يؤدّي إلى التغيّر، والتغيّر؛ تغيّر حالة عن حالة، وتغيّر موقف بموقف، وفكرة بفكرة، أمّا إذا اقتصر التحليل على العناد نتيجة أفكار أو أحكام مسبقة فإنّ نتائج التحليل لا تؤدّي إلى تحقيق الأهداف العلميّة؛ فتضعف الحجّة عندما تكون مبنية على عناد ليس إلّا، أمّا الحجّة التي تُطرح للنقاش والجدل دون تعصّب فإنّها تشكّل عبئًا على المدافعين عنها، من خلال تقديمهم البراهين التي تؤيّدونها، وتقبّل الآراء التي تعارض تأييدهم؛ من أجل المحاجة العلميّة والوصول إلى نتيجة موضوعيّة؛

ولهذا فالتحليل بالمحاكاة بين الأطراف المتجادلة قد يؤدي إلى انسحاب ضعيف الحجّة من ميدان النقاش، وقد يؤدي إلى انسحاب قويّ الحجّة نتيجة تحامل الطّرف الآخر عليها، أو على صاحبها، مما يؤدي إلى خروج الجدل والنقاش عن صوابه، فيتربّب على ذلك انسحاب أحد الأطراف، وقد يكون المنسحب صاحب الحجّة الصادقة (القيمة الصّادقة)، مما يفسح المجال لضعيف الحجّة لأن يستمر في عرض حُججه الواهية على مَنْ تبقى من الذين لا حُجج لهم، أو الذين تمّ استغفالهم؛ ولهذا ينبغي أن يكون التحليل العلمي والنقاش العلمي لا سيادة فيه إلاّ للحجّة بالمصادق.

يعتمد التحليل العلمي على استيعاب الموضوع بمحتواه الشمولي، ويركّز على مضمونه بشكل خاصّ من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتوافرة، أو المعلومات التي يقوم بتوفيرها، ويهتم بالآتي:

أ - استيعاب الإيجابيّات، والتأكيد عليها، ونقلها للآخرين بوسائل مبسّطة تمكّنهم من التعرّف عليها، وتحفّزهم على العمل بها.

ب - استيعاب السلبيّات وتحديدّها، وإبراز عيوبها وأسبابها، والعمل على إزالتها، وتبيان الأضرار التي قد تنجم عنها.

وبناء عليه: لم يكن التحليل الاستيعابي إبقاءً بالتمام، ولم يكن غرضه تثبيت المعلومات كما هي (سالبها وموجبها)، بل إنّّه تحليل تثبيتي إيزالي، يثبّت المعلومات الموجبة، ويزيل السّالبة؛ ولذا فالاستيعاب يتمّ للمعلومات السّالبة والموجبة من أجل معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف، مما يتطلّب

الإبقاء والتثبيت في حالة الاتفاق، ويتطلب الإزالة والتصحيح في حالة الاختلاف.

وعليه: يعتمد تحليل القيم قاعدة: (لا نفي ولا إثبات إلا لموجود)، ولكل من النفي والإثبات جوانب سلبية، وأخرى إيجابية، ويتداخلان في تحليل الفعل الواحد إلى أن يثبت بالمصادق، أو ينفي بها، ويؤدي التحليل بالنفي والإثبات في أثناء تناول المواضيع والقضايا إلى الآتي:

1 - إثبات قضية بالمصادق يؤدي إلى نفي الشك عنها، وتكون القضية موجبة.

2 - إثبات قضية من دون مصادق يؤدي إلى إثبات الشك فيها، وتكون القضية سالبة.

3 - نفي قضية بالمصادق يؤدي إلى إثبات الشك فيها، وتكون القضية سالبة.

4 - نفي قضية من دون مصادق يؤدي إلى نفي الشك عنها، وتكون القضية موجبة.

إذن: النفي والإثبات هما كفتا الميزان اللتان لا يتم الوزن إلا بهما؛ ولهذا كل ما يقبل الوزن فهو موجود؛ لأنه يقبل الإثبات والنفي، وكل مخلوق يعد وجوده برهاناً على أن وراءه خالقاً، وليس كل من يفكر فقط، والفرق بينهما: أن الذي يفكر يستطيع أن يبرهن على وجوده، أما الذي لا يفكر

فإنه يحتاج لمن يبرهن عليه، ونتيجة تداخل الإثبات والنفي، والسلب والإيجاب، يتم التعرف على القضايا والمواضيع، ويتم إزالة اللبس عنها.

وعليه: لا نفي ولا إثبات إلا لموجود، ووراء كلٍ منهما فاعل.

ومن ثمَّ يهتم تحليل المضمون بالمعلومات الظاهرة وفقاً للبيانات المشاهدة والمحسوسة سواء أكانت سلوكاً أم شكلاً أم كمّاً؛ ولذا فالظاهر يمكن التوقُّف عنده من أجل التعرف عليه، مع أنه ليس كل ظاهر واضحاً، بل معظم الظواهر تحتاج إلى توضيح، سواء أكانت ظواهر طبيعية، أم اجتماعية، والتوضيح هو تبيان ذلك الظاهر بما ظهر به عن الكامن، وبما ظهر عنه من أفعال، أو أقوال، أو إنتاج؛ فالإنسان كقيم كامن في الإنسان كشكل، والسلوك كتصرف ظاهر من الشكل، أي: ظاهر من الظاهر، فعلى سبيل المثال: الانحراف السلوكي خروج عن الكامن بالظاهر.

وعليه: فالإنسان كشكل ظاهر يصعب الحكم عليه بأنه خير أو شرير إلا بعد التعرف عليه عن قرب بالمشاهدة والملاحظة، وعند قيامه بسلوك وأفعال يمكن التأكد منها سلبياً أو إيجابياً، وكثيراً ما يكون الظاهر نتيجة للكامن، ووسيلة للتعرف عليه؛ ففي التحليل النفسي يكون الظاهر وسيلة للتعرف على الكامن، ويكون الكامن غاية لإصلاح الظاهر؛ ولهذا يتم التعرف على الكامن بالظاهر، ويتم إصلاح الظاهر بالكامن.

ومع أنّ الظاهر لم يكن هو كلّ شيء في العلوم النفسية والاجتماعية، فإنّه في العلوم الطبيعية يُعدُّ المتغيّر الرئيس الذي به يتم الاستئناس للمعلومة

قبل إخضاعها للتحليل، وبعد إخضاعها للتحليل؛ ولهذا تُجرى التجارب في المعامل والمختبرات على المشاهد المحسوس الذي يخضع للتجريب عليه، لا التجريب من أجله، كما هو حال الحيوانات والطيور والنباتات التي تُجرى التجارب عليها غاية من أجل الإنسان الذي لم يخضع للتجريب الذي يُعرضه للمخاطر.

كما يهتم تحليل القيم بالكامن الذي يحتوي عليه المشاهد؛ ذلك لأنَّ الكامن جوهر الشّكل والصّورة؛ ولهذا فتحليل المضمون يُمكن من التعرّف على الأشياء في أثناء تحليلها، ومن ثمّ فكلّ ظاهر تكمن حقائق وجوده فيه، ومعرفة الظّاهر علمياً تتحقّق بالتعرّف على جوهره، وعلى أسراره وخفائيه؛ ولهذا فالإنسان يكمن في جوهره كما يكمن في بصماته؛ ولهذا فالبحث في القضايا والأفكار الكامنة والقيم الخفيّة في العلوم الاجتماعيّة والنّفسية لا تكون غاية في ذاتها، بل الغاية فيما وراءها.

ولذا فإنّ تحليل البصمات (الظّاهرة) لم تكن الغاية التعرّف عليها، بل الغاية معرفة صاحب البصمة، ثم معرفة علاقته بالفعل المرتكب، وكذلك معرفة العلل والأسباب التي دفعته إلى ارتكابه، وهنا تكمن الحقيقة موضوع البحث.

إذن فعندما يختفي الشّيء عن الحسّ ولا يتمّ التعرّف عليه بالمشاهد، يكون في حقيقة أمره كامناً في الشّيء ذاته. وليس معنى ذلك أنّ الكامن هو الذي لا يشاهد، بل كثيراً من الأشياء الكامنة يمكن مشاهدتها، ولا

يمكن التعرف عليها إلا بعد معرفة مكنها، فعلى سبيل المثال: السارق قد يقوم بفعل السرقة، ولا يتم القبض عليه، وقد يكون بيننا عند بحثنا عن السارق وآثاره؛ لكي يبعد عنه شبهة ارتكاب الجريمة، أي: وكأنه لم يكن سارقاً، وبعد إجراء عملية المقارنة البصماتية، يتم القبض عليه سارقاً إثباتاً.

إذن: الإنسان كظاهر يكمن في بصماته، كما يكمن المطر في الشحْب، وكما يكمن الزيت في حبة الزيتون، وهكذا يكمن الكائن في النُطفة، وتكمن السُنْبلة في البذرة، وبناء على ذلك: قد يكون الكامن مشاهدًا، وقد لا يكون، ولكن من أجل المعرفة العلميّة، ولكي تكون متكاملة ينبغي في أثناء تحليل البيانات والمعلومات أن يُربط المشاهد والملاحظ بالكامن حتى لا تكون المعرفة قاصرة.

مع أنّ الباحث العلمي يستخدم أدوات مهمة في تجميع المعلومات والبيانات كالمشاهدة، والملاحظة، والمقابلة، والاستبيان، والتصنيف القيمي المعياري، فإنّه لا يثق في كلّ ما هو ظاهر إلا بعد التأكد منه؛ وذلك بإخضاعه للقياس، والتحكّم العلمي، سواء أكانت تلك المعلومات معطيات أم براهين؛ لأنّ الباحث ينبغي أن يتعرّف على الأشياء بيقين لا بسداحة؛ ولذلك يبحث عن أسباب التسليم فيها، فالشكّ على سبيل المثال: عملية عقلية واعية ووسيلة علمية في البحث والتقصّي الفطن، والتتبع الدقيق من أجل التعرف بقناعة وانتباه؛ ولهذا لا يمكن استخدام هذه الوسيلة عند ضعف القدرات العقلية، مما جعل الواعين متميّزين بها، وجعل الباحثين

مهتمين وغير غافلين عنها، ويستمر الشكّ العلمي إلى أن يصل الباحث إلى الثقة في المعلومة التي بها يتقصّى حقائق وجودها، أو إثبات عدم وجود ما يدلّ عليها، أو بطلانها؛ فنحن نعرف أنّ الإنسان متميّز عن غيره من الكائنات بالعقل والصّورة، ولكن هل كلّ إنسان عاقل؟

إذا كان تحليلنا للمعلومة وفق المنطق الأرسطي المعتمد على مقدّمتين، ونتيجة فإنّها تصاغ وفقاً للآتي:

كلّ إنسان عاقل

عبد الودود إنسان

إذن: عبد الودود عاقل.

أقول: ليس بالضرورة أن تكون النتيجة علميّة وموضوعيّة حتى وإن كانت منطقيّة؛ ولهذا لا ينبغي أن نحكم بالمطلق وفقاً للمقدّمتين السابقتين والنتيجة الأرسطيّة التي تستوجب وفقاً لشروطها أن يكون عبد الودود عاقلاً؛ ولهذا يكون الشكّ سائداً في مدى تطابق عقل عبد الودود مع النتيجة الأرسطيّة، وسيظل هذا الشكّ إلى أن تتمّ مقابلة عبد الودود، أو مقابلة من هم على معرفة به، مع مراعاة إخضاع القول إلى التأكّد بالمصادق، بعدها يمكن للباحث أن يحكم على صدق النتيجة السابقة أو بطلانها، فإذا ثبت صحة النتيجة السابقة كان لها مصادق، وإذا لم يكن لها مصادق كانت باطلة؛ ولهذا يحقّ للباحث أن يشكّ فيما تتضمّنه المقدّمات والنتائج إلى أن

يتأكد من صحة مضامينها، وأن لا يبني نتيجة على مقدمات ليس لها مصادق.

إذن: اعتماد الباحث على تحليل المضمون المكتوب، أو المنطوق وكأنه مسلّمات قد يؤدّي به إلى نتائج كاذبة؛ وذلك بما يحتويه النصّ من قضايا لا مصادق لها.

إنّ غياب المصادر المباشرة كالأفراد والجماعات والأقوام (كقوم عاد وشمود)، وغياب بعض المفكرين، والفلاسفة والمجاهدين الأبطال الذين توفاهم الأجل، أو استشهدوا وتركوا لنا تاريخاً، وفكراً، وعلوماً مؤثّقة وفي متناول أيدينا يعدّ غيابهم حاضراً من خلال ما تركوه لنا من آثار علميّة تتطلّب من الباحث سبر أغوارها، وتحليل مضامينها؛ لأخذ العبر منها، وتجنّب ما وقع فيه البعض منهم من انحراف أدّى بهم إلى الهاوية، وهناك من ترك لنا آثاراً مكتوبة، أو مسموعة ومرئية بوسائل الإعلام الحديثة، كالقادة والمفكرين الذين ما زالوا على قيد الحياة، وقد لا يتمكن الباحث من مقابلتهم؛ لبعد المسافة، أو لصعوبة الاتصال بهم، مما يجعله يولي اهتماماً بتحليل ما قالوه، أو كتبوه عبر الزمن؛ وذلك بهدف دراسة شخصياتهم، أو لمعرفة اتجاهاتهم وما حدث عليها من تغيّرات، أو لمعرفة العوامل التي أثّرت في حياتهم، واتجاهاتهم، وأفكارهم سلبيّاً أو إيجابيّاً؛ حتى يتمّ الوقوف على العبر التي تؤخذ.

ويكون لطريقة تحليل المضمون أهمية أكبر عندما تسنح الفرصة للباحث بأن يطّلع على المضمون ويشاهد صاحبه؛ لكي يتمكن من ملاحظة ردود أفعاله، وإجراء مقابلة معه للاستيضاح عن بعض الاستفسارات التي يرى الباحث أهمية الإجابة عنها في إثراء الموضوع.

وتعدُّ وسيلة الملاحظة على أهمية عالية لتحليل القيم، من حيث:

- 1 . تجميع المعلومات.
- 2 . تحليل المعلومات.
- 3 . تشخيص الشخصية، والحالة التي هي عليها.
- 4 . استخلاص النتائج.

فقد يشاهد الباحث الأشخاص والصّور والأشكال، ولكنه لا يشاهد معاني الكلمات والجمل، ولا يستطيع أن يميّز بالمشاهدة بين أسلوب الجدِّ، وأسلوب الهزل الذي قد يصاغ الخطاب أو النصّ به مما يجعل للملاحظة أهمية في التمييز بين ذلك، وتمكين الباحث من المعرفة بوعي.

فعند مشاهدة الباحث للمفكّر أو الزّعيم والبطل وهو يلقي خطاباً عن موضوع بحثه الذي يتابعه، وليكن: (دراسة اتجاهات الخطيب الوجدانية) فالباحث من خلال مشاهدته للخطيب وهو يلقي خطابه يستطيع ملاحظة تفاعلاته، ودرجة تحمّسه، وردود أفعاله من أصحاب الاتجاهات الانفصالية؛ ولهذا يتمكن من استقراء أثر الكلمة، أو القيمة، أو الفكرة على الموضوع

قيد المشاهدة والملاحظة، وينبغي ألا يكون الخطاب نقطة النهاية، بل يجب على الباحث أن يتابع موضوعه من حيث التعرف على ما تمّ تجاهه من إجراءات عمليّة؛ لتنفيذ ما ورد في الخطاب (موضوع البحث) كإصدار اللوائح والقوانين والاتصالات مع الأطراف ذات العلاقة؛ لتحريضهم على الوحدة، ودفعهم إلى توقيع الوثائق التاريخية، وإلا لن يكون لمضمون الخطاب مصادق، بل يصبح كما يقولون عبارة عن حبرٍ على ورق، أو كلمات في أشرطة التسجيل؛ قد تساعد الخطيب على امتصاص غضب الناس من النظام الذي يرأسه.

تحليل المضمون طريقة، ونحن نتفق مع التعريف الذي صاغه الدكتور سمير نعيم بقوله: "تحليل المضمون هو إحدى طرق البحث التي تستخدم من أجل الوصول إلى وصف منظم موضوعي وكمي لمختلف تسجيلات التعبير الرمزي"¹، ومن هنا فإنّ تحليل مضمون القيم يتمركز على الآتي:

1. ماذا قيل من فكرة، أو قيمة في الخطاب، أو النصّ، أو الرّسالة،

أو الوثيقة؟

2. كيف قيل في الموضوع الذي تحمله الفكرة والقيمة والرّسالة والكلمة

والخطاب والوثيقة؟

¹ سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، القاهرة: الطبعة الخامسة، 1992، ص159.

3 . لمن قيل؟

4 . تحليل الكم من أجل إظهار أهميّة الكيف الذي به يتمّ التعرّف على أثر العلاقات، أو الكشف عن علاقات جديدة.

5 . تحويل المعلومات الكيفيّة إلى بيانات كميّة يمكن مقارنتها، وكشف العلاقات بين متغيّراتها موضوعيّاً.

6 . الكشف عن اتجاهات الأفراد والجماعات والمجتمع وميولهم تجاه ظاهرة، أو قضيّة، أو فكر اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي، أو ديني، أو ثقافي.

7 . المقارنات الموضوعيّة لفرز الاتجاهات، والمواقف، والأهداف، والمبادئ، وإظهار أثر كلّ منها على الظاهرة، أو مشكلة البحث.

8 . التعرّف على أبعاد الشخصية، ومستوياتها القيمية، والمجالات التي تمتدّ من خلالها، ويؤثّر فيها، أو تتأثّر بها وفقاً لما يحمله النصّ والخطاب، أو الروايات، والرّسائل الخاصّة والعامة، والقصص، وكلّ ما يقال أو يكتب.

9 . الفروض تصاغ لتفسير الظاهرة أو الإشكاليّة المبحوث في متغيّراتها.

10 . سبر أغوار النصّ.

11 . تفكيك النصّ المركّب إلى الجزء، ثم إلى المتجزئ منه.

12 . تركيب المفكّك في قضايا ونتائج تؤدّي إلى الإصلاح والتقويم.

13 . الانتقال من الظاهر إلى الكامن.

14 . الكشف عن القوانين التي يُحتكم بها، ويُحتكم إليها في تحليل

مضمون المعارف والعلوم قياسًا ومعياريًا.

15 . تناول المعلومات بتحليل مضامينها وفقًا لقواعد المنهج.

16 . التعرف على المبادئ والأغراض والغايات الموجهة للشخصية.

معطيات تحليل القيم:

معطيات تحليل القيم هي تلك المتغيرات التي لا ينبغي أن يغفل عنها الباحث العلمي والمتخصصين في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ ولأنها القيم الاجتماعية فهي ذات الخصائص الثقافية والدينية والعرفية مع احترام العادات وتقديرها.

ولأن معطيات التحليل العلمي معيارية فهي لا تقرّ التحليل العمومي وكأنّ الناس أو المجتمعات على قيم واحدة، ومن هنا مهما تطوّر البحث العلمي في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلى وجه الخصوص في ميدان الخدمة الاجتماعية فإنه لا يغفل عن التحليل في دائرة الممكن وفقًا للمستويات القيمية سواء أكانت على المستوى الفردي، أم الجماعي، أم المجتمعي.

ووفقًا لهذه النظرة القيمية يتطوّر الفكر الإنساني بما يصل إليه من معارف، وما يكتشفه من علوم، وبما يُنتجه من فكر ويكوّنه من علاقات،

هذا التطور يتطلب أن يتطور التحليل العلمي للظواهر، والمشاكل المترتبة على كلِّ التغيرات التي تحصل في المجتمع الإنساني؛ وذلك بما ينتجه العقل البشري من وسائل علمية أكثر تقنيًا في كشف العلاقات، وتحديد الأثر، ودرجة امتداده، ومن أهم معطيات التحليل الموضوعي للقيم:

1- الصورة (كلِّ ما يُرسم).

2 . المرسم (ما عليه الهيئة).

3 . المعنى (مفهومًا ودلالة).

4 . الصفة (التي هو عليها قيمة وفضيلة).

5 - الخاصية (التي يختصُّ بها عن غيره).

6 . الحركة (امتدادًا وانكماشًا وسكونًا).

7 - الهولي (المفكك).

قيمة الصورة:

قيمة الصورة تيسر عملية التشخيص؛ كونها تمثل أمام الأخصائي الاجتماعي أو المحلل العلمي للظواهر والاشكال والصور، وهي ذلك المركب القابل للمشاهدة والملاحظة، الذي يتم التعرف عليه من خلال ما ظهر عليه من صورة، أو هيئة، وما تحويه من مضمون؛ ولأنَّ اقتصار التحليل القيمي على الصورة في كثيرٍ من الأحيان يكون قاصرًا؛ فإنَّ من يعتمد على تحليل

ما عليه الصُّورة بالضرورة سيكون منقوصًا، مما يجعل التعميم فاقداً للحُجَّة المقننة.

ومع أنَّه ليس كلُّ موجود له صورة يُرسم عليها، فإنَّ كثيرٍ من الموجودات في دائرة الممكن قابلة للبحث في أغوارها، وتقصي آثارها، سواء أكانت آثارًا سلبية أم آثارًا إيجابية؛ فالحرية والديمقراطية، والأمومة، والسعادة موجودات بلا صور؛ فلا تُرسم؛ وبالتالي: لا يمكن التعرّف عليها إلا من خلال تحديد مفاهيمها، ومعرفة مضامينها، وما تدلّ عليه، وما تحويه من قيم.

ولذا كلُّما تناول الباحث موضوعًا جُسدته الصُّورة تكون المعلومات أيسر وأقرب للفهم والمعرفة، فالصُّورة التي تُرسم تلتصق بمن يحمل في تكوينه الواحد شكلاً من الأشكال المتنوعة إلى النهاية، مثل: البشر، والغزلان، والطيور، والأسماك، والورود، والجبال، والبحار، والشلالات إلخ، مما يجعل تحليل قيمة ما له صورة أيسر وأسهل من تحليل المضمون الذي لا تحمله الصورة.

ولذا فكلُّ ما يحتوي على الواحد، أو يتضمّنه يمكن أن تكون له صورة وشكل عليه يُرسم، وله يُبصر؛ فيُشاهد، ويلاحظ ما يفعل، أو يعمل، أو يسلك، أو ينتج ويثمر، إلا الواحد الذي خلق الآحاد لا صورة له، ولا شكل، وهو الذي ترجع له الأمور كلّها؛ ولهذا فلا تكن قيمة الواحد في تعداده، بل قيمته في مفهومه ودلالته وقدرته.

ومن يريد أن يطوّر معرفته: ملاحظةً، ومشاهدةً، وتعليلاً، وتفسيراً؛ فعليه أن يحلّل مضمونها القيمي الذي هي عليه في حالتها: (الظهور والكمون)؛ ليستطيع أن يميّز بين ما هي عليه، وما ستكون عليه، وكيف كانت من قبل ما هي عليه في الزمن الآن؟ وأن لا يقف عند حدّ المشاهد (الصورة)، بل عليه أن يفكر في قيمة الكيفية التي يرتبط بها المشاهد والملاحظ مع غيره كمصدر لوجوده، أو إنّه مترتب عليه.

ومن هنا فللوسيلة قيمة موجبة في تجميع المعلومات، وتحليلها، وتقديمها على حقيقتها عندما تكون ملائمة للموضوع، ويكون لها دورٌ سالبٌ عندما لا تلائم الموضوع؛ فالموضوع الذي تستكشفه وتحلله وسيلة المشاهدة والملاحظة قد لا تُوفّق وسيلة أخرى كحاسة اللمس في دراسته وإصدار الأحكام العلميّة عليه، ومن أراد أن يدرك الصورة؛ فعليه أن يجعل وسيلتي الملاحظة والمشاهدة في صدارة ما يُستخدم من حواسه، حتى يتمكن من استصدار أحكام حقيقيّة صائبة، بها يستطيع التمييز بين القيم التي يكون عليها كلاً من المشاهد والملاحظ.

وعليه:

في العمليّة التعليميّة عندما تكون الصورة مكشوفة للمشاهدة والملاحظة تكون أسهل للفهم، والتلقي، والاستيعاب من تلك المعلومات المغلفة أو المجردة؛ ولهذا كلّما كانت العلوم قابلة لأن تُرسم لتشاهد، أو تُقدّم نماذج للمتعلّمين تكون مُيسّرة بما تحمله من عناصر الإثارة، والتشويق لتلقيها؛

ولذلك فإنَّ العلوم التي يتمُّ تلقِّيها في المعامل، والمختبرات بإجراء التجارب أيسر للاستيعاب والفهم من تلك العلوم المجردة.

قيمة المرْتسم: (ما عليه الهيئة):

قيمة المرْتسم تتجسّد فيما يتركه من أثر سواء أكان موجِباً أم سالِباً، وهو الذي يُستنبط ويُستقرأ؛ فعلى سبيل المثال: السّعادة لا صورة لها؛ ولهذا فهي لا تُرسم، والفرحة لا صورة لها فلا تُرسم، وهكذا الحزن، والألم، والمرض، والابتسامة، والخوف، ومع أنّ جميعها لا تصوّر ولا تُرسم، فإنّها ترْتسم على الوجه انبساطاً أو انقباضاً، جفاف الشّفتين أو ابتلالهما، اصفرار الوجه أو اسوداده، ارتعاش اليدين أو تشنجهما، ولكلّ منها قراءة موضوعيّة عندما تُستهدف بتحليل مضامينها القيميّة الحاملة للأثر، أو الفعل، أو المتجسّد في السّلوك؛ ولذا فإنّ كلّ ما هو قابل لأن يرْتسم هو دليل إثبات يتطلّب التأكيد والتمييز بين قيمه وعلله، ومسبباته، وهو أيسر للفهم بعد ذلك المصوّر الذي يُرسم هو كما هو؛ ولهذا فلم يكن أيسر منه.

قيمة المعنى: (مفهوماً ودلالةً):

المعنى قد يرْتسم، وقد لا يرْتسم، وهو الذي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستيعاب، والفهم، والتحليل الميسر، والمجرد الذي لا يرْتسم ولا يُرسم هو مثل: السّبب، والهدف، والموقف، والدّور، والعلّة، وهي كلّها كلمات ذات مفاهيم وقيم متغيّرة من حالة إلى أخرى، ومن ظرف إلى آخر مما يجعلها قابلة للتغيير، والتعديل، والتبديل، ولتوصيل مضامينها قد يحتاج الباحث إلى

تعريفات إجرائية، ومن حيث الاستيعاب والفهم هي أصعب من المعاني والدلائل التي تشير إلى المشاهد والملاحظ من الصورة التي تُرسم، وكذلك المرتمس الذي لا صورة له، وإلا هل هناك من يرسم البهجة، والخوف، والقلق، أو الأُم! كل ذلك غير ممكن مع أنه بالإمكان رسم المبتهج والمتألم والخائف.

إذن: المعنى قد يكون كامناً وقد يكون ظاهراً؛ فالمعنى الكامن هو المستنتج من المنطوق، أو المكتوب، أو المرموز إليه، وهو المتعلق بالمضمون الظاهر القابل للمشاهدة، أو الملاحظة والتقصّي؛ والمعنى الظاهر هو الذي يتم استيعابه بلا وسطاء من خلال الصياغة المباشرة للموضوع كالأوامر، والنواهي، والتعليمات، والقرارات الصادرة، والقوانين المعمول بها وفق المنصوص عليه.

قيمة الصّفة (ما يتّصف به الموصوف):

الصّدق صفة محبوبة ومفضّلة لدى بني الإنسان، ومع ذلك فالبعض من بني الإنسان يكذبون، ويأملون من الآخرين أن يصدّقوهم؛ ولهذا ليس دائماً كل ما يقال يتمّ التسليم به قيمياً، مما يجعل الباحث يستهدف المضمون الذي يحمله النصّ، والخطاب، والحديث بالتحليل الموضوعي؛ لأجل الوقوف على الحقائق، شواهد ودلائل قابلة للقياس المعياري.

وهكذا من يتّصف بالأمانة لا بدّ أن يكون أميناً، ومن يتّصف بالعلم لا بدّ أن يكون متعلّماً، ومن يتّصف بالكرم لا بدّ أن يكون كريماً، وكذلك كلّ ما يمكن أن يصبح صفة يتمّ الاتصاف به عندما يتوحد في القول،

والفعل، والعمل، والسُّلوك قيماً وفضائلاً؛ ولذا فالصفة هي علامة بما يتم التمييز، وتوصف الحيوانات والكائنات أيضاً بما تتصف به، والكلّ قابل لأن يُعلّم، أو يُدرّب على ما يمكن أن يصبح له صفة من الصفات المقصود تعلّمها والتدريب عليها.

ومع أنّ الصّفة يمكن تعلّمها والتدريب عليها، إلا أنّ الصّفات الرّئيسة المميّزة للمخلوقات قد خلقت عليها خلقاً، وفوق ذلك هناك المصطفون الأخيار الذين خلّقوا بصفاتهم التي هم عليها، كما هو حال الصّفة التي عليها سيدنا مُحَمَّد عليه الصّلاة والسّلام، وهي صفة الحمد قيمة وفضيلة؛ فاسم مُحَمَّد موصوف بما به حَمِدَ مما جعل الاسم مُحَمَّداً في حالة تطابق تام مع الصّفة في الموصوف، وهذه من خصوصيّات اسم النّبي صلّى الله عليه وسلّم؛ فصار الاسم هو عين الصّفة، والصّفة عين الموصوف.

وَمُحَمَّد تدلّ على أنّه مُحَمَّد قيمة في خَلقه، وخالقه، وذاته؛ فهو على ما هو عليه موصوف بما يُمجّد ويُخلّد ويُحمّد.

وجاءت صفة التّحميد لسيدنا مُحَمَّدٍ معظّمة للموصوف بما يُحمّد به؛ ولهذا كان التطابق بين الصّفة والموصوف في اسمه مُحَمَّد الذي يدلّ على أنّه المحمّد من الله تعالى تحميّداً.

وعليه: لقد كان النّبي الكريم صلّى الله عليه وسلّم مُحَمَّد بتسمية الله له، أي: إنّ الله هو الذي سمى النّبي بأنّه (أحمد) في اسمه وهو (مُحَمَّد) في تطابق

الاسم صفةً وموصوفًا، وهو مُحَمَّدٌ بِالرَّسَالَةِ التي اصطفاه الله لها رسولًا خاتمًا
وللنَّاسِ كَافَّةً: { وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ }².

ولأنَّه مُحَمَّدٌ من الله تعالى؛ فلم يجعله أبا أحدٍ، ولكنَّه رسول خاتم: { مَا
كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ
بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا }³.

ومن قبل سيدنا مُحَمَّدٌ كان سيدنا صالح عليهما الصَّلَاةُ والسَّلَامُ الذي
تطابق اسمه مع صفته صلاحًا، وإصلاحًا؛ ولذا فالصِّفَةُ يَتَمُّ الخلق عليها
خلقًا عامًّا بما يميِّز الأنواع، ومنها صفات الخصوص، كما هو حال الأنبياء
الكرام الذين خلقهم الله على صفات التمام، وفضَّل بعضهم على بعض بما
خلقهم عليه من صفات حسان: { تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى
بَعْضٍ }⁴.

وعليه: يجب على الباحث أن يَحْلِلَ مضمون الصِّفَةِ التي كان عليها
المبحوث قيمة، أو ما يرشد إليه النصّ، أو الخطاب، أو ما احتوته الوثيقة،
أو ما سنَّه المشرِّع من تشريعات وقوانين ولوائح منظَّمة للعلاقات الاجتماعيَّة
والإنسانيَّة.

قيمة الخاصيَّة (التي يُختصُّ بها عن الغير):

² آل عمران 144.

³ الأحزاب: 40.

⁴ البقرة: 253.

الخاصية: هي التي عليها يكون المميّز بما يتميّز به دون غيره من نوعه، أو جنسه فيُطبع بها تميّزًا؛ فالخاصية نسبة للخاصة المتعلّق بمن كان على خصوصيتها؛ فللذهب قيمة وخاصية معيارية بها يتميّز عن الحديد، وللحليب قيمة وخاصية بها يتميّز عن الماء، وللعسل قيمة خاصية بها يتميّز عن الرّب، وللعلم قيم ومفاتيح من تمكّن من معرفتها تمكّن من المعرفة التي بها يستطيع أن يميّز بين مجموعة من المعارف والمعلومات والصفات؛ ولهذا فتحليل قيمة الخاصية يُمكن الباحث من المعرفة الواعية الممكنة من التمييز بين المهم والأهم والجيد والأجود.

قيمة الحركة (امتدادًا وانكماشًا وسكونًا):

قيمة الحركة بما تمتدّ به قوّة، أو تنكمش به قوّة؛ ولذا فعندما تكون الحركة موجّهة وفقًا لقيمة بعينها تحقق أهدافًا، وعندما لا تكون موجّهة بقيمة مستندة على فكرٍ واعٍ قد تؤدّي إلى خراب، والحركة قد تكون متّصلة، وقد تكون منفصلة؛ ولذلك فعند تحليل مضمون الحركة قيمة ينبغي للباحث أن يميّز بين مضمون الحركة المتصلة بالقوّة، ومضمون الحركة المنفصلة بالقوّة.

الحركة المتصلة قيمة:

هي الحركة التي تكون بين جزئياتها رابطة علمية ومنطقية وذات قيمة تجعل لها وحدة قياسية مثل: الطول: طول المسافات، والأعماق، والارتفاعات كلّها ذات اتصال قياسي، مترتب على بعضه البعض، سواء أكان بالسنتيمترات، أم بالأمتار، أم الأكثر، أم الأقلّ من المقاييس المعمول

بها؛ ولهذا قياسًا لا يمكن أن يتم الوصول إلى المتر إلا إذا تمّ المرور بمجموعة من السنتيمترات المتّصلة التي يكتمل بها المتر، وكذلك تكون الحركة متّصلة في حالة قياس العرض، وفي حالة قياس درجات الحرارة، وفي حالة النمو والوزن.

وهكذا الفكر العلمي المنتظم حلقات متداخلة متّصلة وقيمها تربط بعضها بعضًا، حلقات لا تنفصم فتزداد قوّة بقوّة رابطة الحجّة، والفكرة، والقيمة المظهرة للحقيقة من مكانها، ولأنّ الموضوع العلمي متكوّن على وحدة الظاهرة، أو المشكلة، أو الإشكالية؛ لذا فإنّ تتبّع وتقصي تلك الحقائق بوحدات تحليل المضمون القيمي يتمكّن العقل الإنساني من الوصول إلى نتائج موضوعيّة.

ولأنّ الحركة الفكرية متّصلة قيمةً وتاريخًا، وحضارةً، وثقافةً، وعلمًا، وبحثًا؛ فهي من دون شكّ متّصلة في دائرة الممكن رؤيةً متنوّعة؛ ولهذا فالاتصال بين بني الإنسان بشكل عام لم ينقطع وإن لحقت به مؤثرات سلبية.

الحركة المنفصلة قيمة:

هي الحركة التي تتجسّد وتُعرف من خلال القيمة والكلمة المحمولة فيها التي تميّزها عن غيرها، سواء أكانت في اتجاه التطوّر، أم في اتجاه التخلّف، أم إنّها على حالة التساوي، فمثلاً: كلمة انسحاب فيها شيء من التراجع، وكلمة مقاومة فيها ثبات للحركة المتوازنة بين طرفي القوّة (الماديّة، أو الفكرية)

التي قد تُؤدِّي إلى تطوُّر، أو تخلّف في المواقف، وكلمة (هجرة) هي الأخرى فيها حركة منفصلة عن غيرها من الكلمات ذات الحركة؛ فالهجرة الداخلية من حيث المضمون والدلالة تنفصل عن الهجرة الخارجية، وهجرة الأسماء من المياه الباردة إلى المياه الدافئة تنفصل عن هجرة الطيور من فصل إلى فصل، وكلّ هجرة تنفصل في مضمونها وظروفها عن أيّ هجرة أخرى، وهكذا كلّ الهجرات تختلف عن هجرة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام من مكة إلى المدينة.

وكلمة إلى الأمام، تبرهن على حركة متقدّمة قد تكون في اتجاه التطوُّر والتقدّم والوحدة، وقد تكون إلى الأمام مؤدّية إلى النهاية، كتقدّم الأسماء تجاه شبّاك الصيادين مما يجعلها في المصيدة.

وكلمة (إلى الخلف)، تبرهن على وجود حركة قد تُؤدِّي إلى التقدّم والتطوُّر مثل: حركة الرياضيين في أثناء التمارين السويدية، وفي ألعاب القوّة مما يجعل أهميّة الجري إلى الخلف تساوي أهميّته إلى الأمام، وكلمة: (إلى أسفل)، أو: (إلى أعلى) كلها ذات معنى متحرّك قد تُؤدِّي إلى تطوُّر، وقد لا تُؤدِّي.

كلّ هذه المفاهيم المتضمّنة للحركة تأتي بعد الصّورة من حيث الاستيعاب والفهم والتحليل؛ لأنّ كلّ كلمة من الكلمات السّابقة سواء أكانت متّصلة، أم منفصلة تحتوي على حركة يمكن ملاحظتها مع أنّه لا يمكن رسم صورتها، ومع أنّ الحركة لا تشاهد فإنّها تلاحظ بموضوعيّة، وإلّا

هل هناك من يستطيع أن يشاهد الحركة بعينه! الأمر مستحيل؛ فالذي يشاهد هو المتحرك، أما الحركة تلاحظ بالمدركات العقلية واللمسية والبصرية في وقت واحد.

الهجرة على سبيل المثال: حركة لا يمكن أن تُصوّر، ولا يمكن أن تُشاهد؛ فالذي يصوّر ويشاهد هو المهاجر، وإلا هل هناك من يرى هجرة المهاجرين: بشرًا، أم طيورًا، أم أسماكًا، أم حيوانات؟ من دون شكّ الذي يكون قابلاً للمشاهدة هو المهاجر، وليست الهجرة؛ فهجرة الرسول من مكة إلى المدينة لم تتحقق إلا بحركة، ولم تُرسم إلا بالعناصر المشتركة فيها من البشر، والإمكانات الأخرى والكيفية التي هي عليها؛ ولذا فالمواضيع تنفصل وتتصل بانفصال واتصال متغيّراتها، وأسبابها، وعللها، مما يجعل لكلٍ منها حركة منفصلة عن الأخرى، وهكذا الحياة إلى النهاية مليئة اتصلاً وانفصلاً في حركة إلى الأمام من أجل بلوغ مستقبل أفضل.

قيمة الهيولي (المفكك):

هو ذا القيمة المتناهية من المشاهد بالعين المجردة، وهو المتغيّر منه (المتغيّر من المشاهد)، وهو الذي يمتدّ وفق مجال استيعابه بما يجعل وجوده المتحرك لا يؤدي إلى ثبات صورته، وهو المنتهي من الاستخدام الأوّلي لتجزّته من الكلّ السّابق عليه؛ ومثال على ذلك: الأجسام التي تسحق إلى الدرجة التي عندما تسحق فيها تتطاير في الهواء، ولا تشكّل وحدة تجمّع لها يمكن أن

ترسم شكلها السَّابق الذي كانت عليه، وذلك مثل: نفاذ الوقود من السيارات بعد احتراقه بالحركة؛ ولذلك قد يتساءل البعض:

أين الوقود؟

نعم، أنَّه قد نفذ، ولكن إلى أين؟

هل انتهى من الوجود؟ أم إنَّه انتهى من خزان الوقود ولم ينته من الوجود؟ وكيف؟

الوقود بشكله الذي نعرفه كمركب لم يعد موجودًا، مع أنَّ عناصره التي تغيَّرت ما زالت في الوجود، وهي في حالة حركة متطايرة، وجزيئاته تنتقل عبر الفراغات التامة والفراغات غير التامة؛ لأنَّها في حالة حركة؛ ولهذا انتقل الوقود من المشاهد والمحسوس المباشر إلى وجود آخر وفق عناصر أخرى يمكن أن تُجمَّع من جديد بالتطوُّر العلمي الذي لم نؤت منه إلا قليلاً.

ومع أنَّ الوقود قد تطاير فإنَّه لم ينتقل عبر الفراغات التامة الخالية من كلِّ شيء حتى الأكسجين؛ وذلك لأنَّها الفراغات التي تقبل انتقال الضوء، ولا تقبل انتقال الصَّوت من خلالها نتيجة حركة الأوَّل في موجات غير ميكانيكية، وحركة الثَّاني في موجات ميكانيكية، مما يجعله لا ينتقل في الفراغ التام، وفي الفراغ التام تتساوى حركة الأجسام بغض النظر عن أحجامها وأوزانها؛ لأنَّ الحجم والوزن كقوَّة لها علاقة بالأرض وفق قانون الجاذبية، أمَّا زيادة الوزن فهي عبارة عن زيادة قوَّة اجتذاب، وبالتالي عندما تنعدم الجاذبية،

أو تكون الأجسام في أماكن الفراغ التام تكون الحركة متساوية، أمّا الفراغات غير التامة فهي كفراغ المسجد من المصلّين، والكوب من الماء، والأماكن الخالية من الفراغ التام هي التي تنتقل من خلالها الأصوات وغيرها؛ ولذا تتحوّل الأجسام بالحركة إلى هيّولات في حالة حركة.

إذن: بالبحث العلمي في الوجود المصوّر، وفي الثبات والحركة لا ينبغي أن يتمّ الاقتصار على البحث في المشاهد قيمة، بل ينبغي أن نحفّز على معرفة الأسباب والقوانين التي تكمن وراءه، والتي تطوّر العلوم والمعارف وتسهم في إثرائها، حتى نبلغ كشف الأسرار في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقاً للتحسين القيمي:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المستمد من قيم التحسين الأخلاقي والاجتماعي وفقاً للآتي:

1. إزالة العوائق التي تعترض سبل العملاء والزبائن في عمليّات المشاركة والتعاون والتفاعل الاجتماعي والنفسي، أو تعترض سبيل الأفراد العاملين في تأديتهم للوظائف المناطة بهم.

2. العمل على إزالة العوائق التي تعترض سبل الأفراد والجماعات والمجتمعات التي يعمل الأخصائي الاجتماعي في دوائرها وفقاً لما يؤدّيه من أدوار مهنيّة.

3 . التعرف على المستويات القيمية التي عليها حالات الأفراد والعمل معهم من حيث هم؛ لأجل إعادتهم لقواعدهم الاجتماعية، وبث روح التطوع فيهم إلى الآخرين الذين يمدونهم بالمعارف الواسعة والعلوم النافعة.

4 . ترشيد أفراد المجتمع بالتعاون مع قياداته الشعبية إلى ما يُمكنهم من استيعاب المعرفة المناسبة للأداء المهني أو الحرفي، وإلى ما يُمكنهم من الالتزام بتقدير الوقت في سبيل إنتاجية أفضل؛ تحدياً للصعاب التي تحول بينهم والأهداف التي يسعون إلى إنجازها.

5 . دفع أفراد المجتمع وجماعاته المتعددة إلى التمسك بالقيم الأخلاقية التي يرتضيها المجتمع المحلي والإنساني، ويحث على التمسك بها قولاً وفعلاً.

6 . غرس روح المحبة في نفوس الأفراد؛ حتى يتمكنوا من تأدية أدوارهم الاجتماعية على الوجه الأفضل.

7 . دفع الأفراد إلى المشاركة في لعب الأدوار المتعددة، دون كلل ولا ملل، فهذا الأمر يشعرهم بالأهمية الاجتماعية، ويمكنهم من حمل المسؤولية وفقاً للأدوار التي يلعبونها أو يقومون بها.

8 . التقدير والثناء على كلِّ مفردة من مفردات المجتمع الملتزمة بالأخلاق التي تأتي بعائد من الرضاء الاجتماعي؛ حتى تزداد تمسكاً بكلِّ ما من شأنه أن يؤدي إلى الرضا عنها.

9 . إعطاء فرص للاختيار الحرّ وفقاً لرغبات كلّ فرد وكلّ جماعة وكلّ مجتمع، حتى يعمّ الرضا بينهم معاملة طيبة وسلوكاً راقياً، وليتمكّنوا من خلاله من نيل التقدير والاحترام المتبادلين.

10 . التركيز مع العملاء في أثناء القيام بعمليات الدراسة الخمس (جمع المعلومات وتحليلها، وتشخيص الحالة، والعلاج، والتقويم) على الأهداف المهنية التي سبق للأخصائي أن أعدّها وحدّدها لأجل إصلاح الحالات أو علاجها.

11 . حث الأفراد على التمسك بالقيم والفضائل التي يرتضيها المجتمع، والتي لها أبعاد إنسانية؛ حتى يتمّ استيعابهم في أثناء عودتهم إلى بيئاتهم التي انحرفوا عن بعض من قيمها، الأمر الذي جعلهم نزلاء في مؤسّسات الرّعاية والإصلاح الاجتماعي والنفسي.

12 . إعداد البرامج الواقية من أيّ انحراف سالب قد يؤثّر على حركة المجتمع أو جزء منه، فالوقاية تقوّي المناعة وتمد الأفراد بالطاقات الموجبة تجاه الالتزام القيمي وتحقيق الأهداف الاجتماعيّة.

13 . المشاركة في تضمين القيم في المناهج والمقررات وفي برامج وسائل الإعلام المتعدّدة؛ تحصيلاً للأجيال بالقيم الموجبة التي تسندهم في أيّ وسط قد يوجدون فيه.

14 . إعداد البرامج والمشاركة في وضع الخطط ورسم الاستراتيجيات التي تجعل للأخصائي الاجتماعي طريقة واضحة وأسلوبًا واضحًا تجاه أهداف المهنة ومحققاتها الموضوعية.

15 . الدراسة الوافية للحالات التي يتولها بالبحث والدراسة؛ حتى يتمكن من المحافظة على فلسفة المهنة الإنسانية ويحقق نجاحات تنال رضا أفراد المجتمع وجماعته.

16 . تحصيل الأفراد بالقيم والأعراف والإرشادات الدينية من الانحرافات السالبة وتقليد الآخرين الذين ليس لهم شيء من سلوك القدوة.

17 . العمل على إزالة العوائق وتحديد ماهيتها وأسبابها، وتوعية أفراد المجتمع بخطورتها؛ لأجل تمكينهم من اكتساب الخبرة والمهارة.

18 . إلقاء المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة؛ لتوعية أفراد المجتمع بخطورة ما يدور حولهم من تغيير وأثره على القيم الاجتماعية، وعرض بدائل قيمية وافرة بالحلول والمعالجات التي تناسب كل فئة عمرية من فئات المجتمع المتعددة.

19 . تحصيل أفراد المجتمع بالقيم الأخلاقية الروحية والسلوكية المستمدة من الأديان والأعراف المقدرة من جميع أفراد المجتمع.

وعليه:

يكمن دور الأخصائي الاجتماعي في العمل على إزالة العوائق التي توضع أمام الأفراد والجماعات والمجتمعات من خلال مشاركتهم في إزالتها؛ من أجل لعب أدوار، وأداء واجبات، وحمل مسؤوليات اجتماعية وإنسانية. ولهذا يجب أن يتمسك الفرد والجماعة بالقيم الحميدة والفضائل الحيرة المستمدة من المعتقد الديني ومن الأعراف والعادات التي تُشكل الإطار المرجعي للمجتمع الذي ينتمون إليه؛ فهذه تجعلهم في حالة من الترابط والتفاعل والتماسك، ما يجعل تخلي بعضهم عنها على حالة نشاز، وقد يوصفون بالمنحرفين في الاتجاهات السلبية، التي ينظر إليها البعض بوجوبية المقاطعة والمقاومة، وينظر إليها البعض الآخر بأنها من الأمور الشخصية، أمّا الأخصائيون الاجتماعيون فينظرون إليها على أنّها سلوكيات في حاجة للدراسة الموضوعية، التي تكشف العلل والأسباب الكامنة من ورائها، ومعرفة ما يجب القيام به مهنيًا حيالها.

والغرض من وراء حرص المجتمع على تمسك أفراده بالقيم والفضائل الاجتماعية والإنسانية هو: استمرارية التواصل مع التاريخ الذي تركه أو سجله الآباء والأجداد، وكلّ ما اختبروه وآفوه من قولٍ وفعلٍ وسلوكٍ يحافظ على وحدة الهوية والانتماء.

ولذا فإنّ التحصين القيمي يتمُّ باتخاذ معلومة قويّة وفاعلة وغرسها في الأذهان والعقول حتى ترسخ، وبعد ترسخها يصبح إزالتها أمرًا صعبًا؛ وهذا

الأمر الصَّعب يعدُّ أكثر صمودًا في مواجهة المؤثرات السَّالبة، وعندما يكون
أكثر متانة ينال التقدير والاحترام في دائرة الممكن من المؤيدين.

عناصر التحليل القيمي

1 . محتوى:

المحتوى: هو كلّ ما قيل، وكلّ ما كُتب، وكلّ ما تمّت مشاهدته وملاحظته، وهو الذي يحمل المضمون في نصّه قيمة؛ ولذا فالمحتوى هو الكلّ العام الذي يحتوي الجزء، والمتجزئ منه، وهو الذي يتطلّب تفكيكًا من أجل معرفة المستهدف، أو الاتجاه، أو العلل والأسباب، وهو كلّ ما يُسجّل صوتًا، وصورةً، وحركةً، ومعنىً، وكلّ ما يمكن الاستدلال عليه بحاسة من الحواس الإنسانية، أو بوسيلة من الوسائل العلميّة، أو ما يتمّ إدراكه عقلاً ومعرفةً، استنباطًا واستقراءً وإن كان مجردًا.

ولذلك يتمّ التعرف على المضمون بالاطلاع على المحتوى، والمحتوى هو الإطار العام الذي يستوعب بؤرة الاهتمام وهوامشه، والمضمون هو اللب الرئيس الذي يُبنى عليه النصّ، وهو قابل للحصر والبيان كلّما تمكّن الباحث من حصره وضبطه.

ومن ثمّ فمحتوى الكتاب هو ما كتب فيه من الغلاف إلى الغلاف، ومحتوى الوثيقة هو كلّ ما كُتب فيها بعدد صفحاتها وبعدد كلماتها وجملها، ومحتوى الموضوع هو ما كُتب عنه بداية ونهاية، ومحتوى الفكرة والقيمة هو ما تُحمل فيه وضوحًا ومعرفةً ودلالةً وتكرارًا.

2 . محلل :

المحلل: هو الباحث المولي اهتمامًا بالموضوع، والمستخدم لوسيلة الملاحظة بانتباه في أثناء تحليل القيم وما تحمله من مضامين، أو في أثناء اطلاعه على استمارة التصنيف القيمي، أو استمارة المقابلة، أو استمارة الاستبيان التي تحتوي على معلومات ذات دلالة علمية تستوجب التحليل في موضوع من المواضيع الخاضعة للبحث العلمي.

وتعدُّ استمارة التصنيف القيمي من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل المضمون، ثم وسيلة الملاحظة، وللمقابلة أهمية كبرى في استخدامات هذه الطريقة؛ لأجل التحقق من المعلومات الجاهزة، وبخاصة في دراسة الحالات التي تتطلب تحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بها، وكذلك تشخيص حالتها، ومقارنة ما توصلت التحاليل إليه من نتائج، وما تشير إليه عملية التشخيص التي لا تتم إلا بالمقابلة المباشرة التي يقوم بها الباحث مع (العميل) صاحب المشكلة قيد البحث.

وعليه: لم يكن تحليل المضمون وسيلة كما حدده البعض، ولم يكن خطوة علمية مجهولة كما اعتقد البعض الآخر، بل إنه طريقة علمية بؤرة اهتمامه التقصي الدقيق للمعلومات من المصادر الآتية:

أ . المصادر البشرية: وهم شهود العيان، والمعاصرين، والمشاركين في الموضوع قيد البحث والدراسة والذين يعانون من تأزّات علائقية، أو اضطرابات نفسية واجتماعية.

ب . المصادر المشاهدة والملاحظة: وهي الآثار، والتحف، والرسومات كشواهد مادية يمكن مشاهدتها وملاحظتها.

ج . مصادر مكتوبة، وتنقسم إلى الآتي:

المخطوطات: بعد مراجعتها، وإخضاعها للنقد الداخلي من خلال ما تتضمنه من: نصوص، ولغة، وأسلوب، وشواهد، وبراهين، ثم إخضاعها للنقد الخارجي من حيث الزّمن الذي كُتبت فيه، والزّمن الذي تتحدّث عنه، وعلاقتها بما كُتب في مجال نصوصها ومضامينها.

. الوثائق الرسمية: من مقالات، وأفكار، وأشعار، وسجلات، وتقارير، وصحف معتمدة، وكذلك المذكرات والمراسلات الرسمية، والمذكرات الخاصّة إن وجدت، وهذه المذكرات الخاصّة تعدُّ على درجة عالية من الأهميّة، وبخاصّة إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسيّة، واجتماعيّة.

3 . المحلّل من أجله:

وهو المستهدف بالبحث والدّراسة، فإذا علمنا أنّ المحتوى هو الموضوع من خلال نصوصه العامّة، وأنّ المحلّل للموضوع هو الباحث؛ فيكون المحلّل من أجله الموضوع هو المبحوث فردًا أم جماعةً أم مجتمعًا مما يجعل للموضوع مصادر مباشرة، أو غير مباشرة يستوجب الاتصال بها؛ للتعرف على العلل والأسباب التي يحتويها الموضوع، ووفق أهداف واضحة. ولكي يستوفى

الموضوع بالدراسة والبحث العلمي ينبغي للباحث مشاركة المبحوث في تشخيص الحالة، وما يتم التعرف عليه من معالجات، وأن لا ينوب الباحث عن المبحوث في ذلك؛ لأنَّ الموضوع يتعلّق بالدرجة الأولى بالمحلل من أجله (المبحوث)، أو الذين ستعمّم عليهم نتائج البحث (الذين أخذت العينة منهم)، وكل ذلك لا يتم بمنعزل عن الأخلاقيات القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقاً لمبدأ أخلاقيات المهنة:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمن في مبدأ (أخلاقيات المهنة) المعتمد في البرمجية القيمية لطرق مهنة الخدمة الاجتماعية وفقاً للآتي:

1 . تبسيط قيم المهنة موضوعياً حتى يحس العملاء والزبائن بأهميتها المهنية في الكلمة الصادقة التي يملؤها الدفء والدّوق الرفيع في التقدير والاحترام.

2 . العمل مع الحالات الفردية والجماعية والمجتمعية بالتزام مهني أخلاقي، انطلاقاً من مبادئ قيمية وتحقيقاً لأهداف إنسانية.

3 . ترشيد العميل بالقول الحق والكلمة الحق، التي تحته على التمسك بالقيم والفضائل التي يرتضاها المجتمع وتبعده عن غيرها من القيم السالبة لإثبات الذات الاجتماعية.

4 - تحسيس الفرد والجماعة بأنهم مقبولون من قبل الأخصائي الاجتماعي والمؤسسة؛ وذلك بما يشعرونه بالسكينة والاطمئنان.

5 - تحسيس العملاء بأهميتهم ومكانتهم الاجتماعية، اعترافاً بقيمتهم الإنسانية، وحقهم في الاحترام والتقدير والاعتبار.

6 - تشجيع العملاء على التعبير الهادف عن مشاعرهم تجاه الموقف الإشكالي، وتجاه الآخرين المحيطين بهم، سواء كانت مشاعر إيجابية أو سلبية.

7 - تمكين الأفراد والجماعات من الاتزان الوجداني، وبما يحقق لهم الاعتماد على الذات أكثر من الاعتماد على الغير.

8 . تجسيد قيم المهنة في الأفعال والسلوكيات التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي كقدوة أمام العملاء والزبائن الذين تربطه بهم علاقة المهنة بأسباب دراسة حالاتهم أو مشاركتهم رسم السياسات والاستراتيجيات التي تقود أو تؤدّي إلى صناعة المستقبل.

9 . الالتزام بأهداف المهنة وأخلاقياتها والعمل على تحقيقها مع من يتعلق الأمر بهم.

10 . تحريض العملاء الذين يتولى الأخصائي الاجتماعي حالاتهم بالدراسة على الإقدام على الأفعال الموجبة التي تنال الثقة والرضا من أفراد المجتمع وتحافظ على وحدتهم وتعاونهم البناء.

11 . دفع أفراد المجتمع وجماعته إلى انتهاج السلوك الذي يصطبغ بالقيم الإنسانية، والافتداء بمن سبقوهم ونالوا الاحترام والتقدير والاعتبار من محيطهم الاجتماعي والإنساني.

12 . احترام كرامة العملاء واعتبارهم دون الخدش الذي قد يؤدي إلى الفرقة أو الصدام دفاعاً عن الخصوصية أو الهوية.

13 . التقدير للقيم والمعاني الإنسانية التي يؤمن بها أفراد المجتمع وجماعته وتكونَ أمودجا يمكن الاقتداء به.

14 - إشراك العملاء في عمليات الدراسة بموضوعية، بيني الثقة في قدراتهم وإمكاناتهم.

15 - إيجاد لغة تفاهم مشتركة مع العملاء وفسح المجال أمامهم للتعبير عن آرائهم بصراحة.

16 - تمكين الأفراد والجماعات المؤهلين والمتخصصين من تأدية الأعمال المتوافقة مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم، حتى يُحفّزوا على زيادة الإنتاج.

17 - الإشراف على اجتماعات الأفراد والجماعات الذين هم نزلاء مؤسسات اجتماعية، وممارسون مناشط مشتركة، وتوجيه نشاطاتهم بما يحقق التفاعل الاجتماعي بينهم.

18 . دراسة الحالات الفرديّة والجماعيّة والمجتمعيّة مع مراعاة الخصوصيّات الاجتماعيّة من أديان ومعتقدات وأعراف وثقافات دون أيّ تعميم لخصوصيّة على حساب خصوصيّات الآخرين.

19 . التمسك بالموضوعيّة وممارسة المهنة بأخلاق قيمية دون أيّ ميل عاطفي تجاه فرد أو جماعة دون غيرهم.

20 . مراجعة الخطط والاستراتيجيّات التي يأمل العملاء والزبائن بلوغها من أجل إحداث التّقلّة إلى كل ما هو مفيد ونافع للمجتمع.

21 . تتبع خطوات الإنجاز ومراجعتها تفاديا للوقوع في الأخطاء غير المقصودة أو الوقوع في دائرة الممكن غير المتوقّع.

22 . العمل على حث أفراد المجتمع على ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمل مسؤوليّاتهم مع استيعاب الآخرين والتعاون معهم في كل ما من شأنه أن يقوى عرى العلاقات الإنسانيّة.

23 . تحسيس الأفراد والجماعات والمجتمعات بأهميّتهم وأهميّة دورهم في تقدّم مجتمعهم.

24 . تجنب كل ما من شأنه أن يؤدّي إلى تأثيرات عاطفيّة في أثناء تناول حالات العملاء بالبحث والدراسة الموضوعيّة.

25 . الابتعاد عن الشخصانيّة ومقاييسها غير المعياريّة المعيقة لإنجاز الأهداف وتحقيق الطموحات.

26 . تعميم قيم الشفافية والوضوح في أثناء إجراء عمليّات الدّراسة يُمكن من ملامسة الكامن والتعمق في أغواره لأجل معرفة مسبّاته وعلله، وكشف آثاره على القول والفعل والسُّلوك.

27 . ترسيخ أهميّة التقبل للأفراد والجماعات والمجتمعات كما هم في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعيّة يمكن من نقلهم إلى ما يجب.

28 - العمل على أن تكون التفاعلات داخل الجماعة هادفة، باستخدام المناقشة والحوار البناء، وتبادل وجهات النظر والخبرات.

29 - تعريف العاملين الإداريين بالمؤسّسة وأعضاء الجماعة، الفارق بين العلائق الخاصّة والعلائق المهنيّة والوظيفيّة وتنقيفهم بقيم المهنة وتحريضهم على احترامها وتقديرها.

30 - ربط الأفراد والجماعات بالطبيّعة والبيئة الاجتماعيّة، يُمكنهم من اكتشاف قدراتهم ومواهبهم ويحقق لهم الترويض النفسي.

31 - تدعيم الالتزام القيمي بالدين والعرف والأخلاق الحميدة في تأدية الواجبات ولعب الأدوار يقوي الثّقة بين الأخصائيين الاجتماعيين والعملاء أو نزلاء المؤسّسات الاجتماعيّة.

32 . الالتزام بالموضوعيّة قولاً وفعلاً وسلوكاً في جميع عمليّات الدّراسة

الخمس.

33. تحريض الأفراد والجماعات والمجتمعات على التفاعل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والدّوقي والنّفسي.

34. ترسيخ أخلاقيات المهنة قولاً وفعلاً وسلوكاً يغرس الثقة بين العملاء ومن يتولى حالاتهم بالبحث والدّراسة المهنية⁵.

⁵ عقيل حسين عقيل، الخدمة الاجتماعية الناهضة (الدور المهني للأخصائي الاجتماعي)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م، ص 139.

مجالات التحليل القيمي

للتحليل القيمي مجالات ستة وهي:

. مجال العلاقات القيميّة الاجتماعيّة:

يُعتبر مجال العلاقات القيميّة المكوّن الأساسي لرأس المال الاجتماعي، باعتباره المتضمّن لمجموعة من القيم الأخلاقيّة على المستوى القيمي الاجتماعي (علاقات زوجيّة، وأسرّيّة، وعلاقات تعليم وعمل، أو علاقات صداقة وممارسة مناشط)؛ ولذا فإنّ تشرب الفرد لهذه القيم عن وعي يُمكنه من تكوين شخصيّة متفاعلة ومتعاونة، وإذا لم يتم ذلك بإرادة فإنّ قبوله لهذه القيم سيتعرض للرفض لحظة تمكّنه من ممارسة الحرّيّة الشخصيّة بإرادة.

فعلى سبيل المثال: عندما ترتبط الحالة الفرديّة بقيمة الأسرة، ينبغي على الأخصائي الاجتماعي أن يركّز اهتمامه على المعلومة ذات الصلة بالرابطة الاجتماعيّة على مستوى أفراد الأسرة، وبما يُمكنه من التعرّف على نوعية العلاقات السائدة بين أفرادها، أي: قد تكون العلاقات بين أفراد الأسرة أو بعضٍ منهم على درجات من الاضطراب والصّدام أو النّفور، ما يؤدّي بأفرادها أو بعضٍ منهم إلى عدم الانسجام وعدم التفاهم؛ ومن ثمّ قد يفقدون الاعتزاز بها أو يسودهم شعور عدم الرّغبة في الانتماء إليها.

وبما أنّ هذه القيم يؤثّر كل منها في الآخر، إذن بإمكان الأخصائي الاجتماعي الامتداد من قيم المجتمع إلى قيم الجماعة وكذلك من قيم الفرد

والأسرة إلى قيمة الزوجية للتعرف على الحقائق والمعلومات الظاهرة والكامنة المؤثرة على الحالة قيد البحث والدراسة، باعتبار أن العلاقة الزوجية القائمة على الشك والسيطرة وعدم الثقة قد تؤدي إلى انعدام التفاهم أو التواد والتفاعل الإيجابي بين الزوجين، فينعكس سلباً على أفعال وسلوك أفراد الأسرة.

كما أن الاضطراب في العلاقات الأسرية والزوجية قد يمتد إلى التأثير في قيمة الأخلاق والسلوك الاجتماعي، بما يجعل شخصية الفرد ذات اتجاه منحرف تجاه الأنانية (الشخصانية)، أو (الإنسحابية)، أو التمركز على الذات دون مراعاة للآخر؛ لذا يستوجب على أخصائي الاجتماعي تركيز اهتمامه على معرفة الحقائق المتعلقة بهاتين القيمتين، من حيث نظرة العميل إلى قيم الآخرين ومدى تقديرها، وذلك بما يُمكن الأخصائي من التعرف على المعايير القيمية التي توضح مستوى الشخصية، التي قد يظهر عليها شيء من التكبر أو الزهو بالنفس لدرجة الغرور، أو ما قد تُظهره من أفعال عدوانية لدرجة إيذاء الآخرين وتهديدهم، مع التعرف على مدى تمسك الفرد بالقيم الخيرة في المجتمع ومدى قدرته على تكوين علاقات مع الآخرين؛ وذلك ما يُمكن من العطاء المتبادل بين الأفراد باعتبار أن الشخصية الأنانية شحيحة في العطاء الإنساني، ما جعل مبررات لوصف سلوكها بالبخل على المستوى الاجتماعي أو الإنساني.

إضافة إلى ذلك ينبغي على الأخصائي الاجتماعي التعرف على علاقة الفرد بالجنس الآخر؛ لكي يتعرف على حقائق الشخصية قيد البحث ودرجة تفاعلها، وتقديرها للآخرين واعتبارهم دون تمييز في ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات وتحمل المسؤوليات.

وبما أن وحدة الأسرة هي أساس وحدة المجتمع وتكوينه، فهي التي تمده بالكوادر الفعّالة؛ ولذا في حالة تزعزع كيان الأسرة وتفككها، فإن الأمر قد يؤدي إلى انحراف أبنائها أو بعض منهم، وبالتالي تكون النتائج ذات عائد قيمي سالب على المجتمع المحلي؛ ومن ثمّ على المجتمع الإنساني بكامله، ولهذا يستوجب على أخصائي الاجتماعي في أثناء جمعه للمعلومات وضع أهميّة الكيان الأسري نصب عينيه وجنبًا إلى جنب مع الكيان الاجتماعي في دراسته للحالة الفرديّة.

وهكذا ينبغي على أخصائي الاجتماعي عند جمعه للمعلومة أن يركز انتباهه على أدق التفاصيل، التي يدلي بها العميل بخصوص حقائق مشكلته ذات العلاقة بأيّ قيمة من قيم هذا المجال، والامتداد منها إلى قيم المجالات الأخرى، بما يُمكنه من التحليل الدقيق والتشخيص السليم والحل المناسب والعلاج الشّافي.

مجال العلاقات القيمية الإنتاجية:

يتضمّن مجال العلاقات القيمية الإنتاجية خمسة علائق قيمية متداخلة، هي: الاقتصاد والإبداع والعمل والتقنية والإنجاز، التي بدورها تؤدي إلى الإنتاج المادي المرتبط بالدخل؛ من حيث الارتفاع والانخفاض والإنتاج المعرفي المرتبط بالمعلومة والفكرة التي تصنع المستقبل.

فقيم هذا المجال تؤثر تأثيراً مباشراً على سلوك الفرد وأفعاله، ما يجعله أحياناً في حالة عدم توازن قيمي؛ ولذا كلما أُنعدم التوازن الانفعالي أو السلوكي أُنعدم الاعتدال الحركي وظهرت الميول الانحرافية.

وبما أنّ الفرد دائماً في حاجة لإشباع حاجاته المادية المتمثلة في الغذاء والكساء، وحاجاته المعنوية المتمثلة في الفكرة والمعلومة، المتطورة والمتجددة وفقاً للتطورات والتغيرات البيئية المستحدثة، إذن في حالة عدم تمكن الفرد من إشباعها يصبح في حاجة لمن يمد إليه يد العون؛ حتى يتمكن من اجتياز المحن التي قد تلم به، ما يستوجب على الممارس المهني للخدمة الاجتماعية أن يركّز اهتمامه على معرفة المعلومات والحقائق المرتبطة بقدرة الفرد والجماعة على الموازنة بين الحاجات وأساليب إشباعها والموازنة بين رغبات الأنا ورغبات الذات، والموازنة بين ما يجب وما لا يجب، والموازنة بين الحقوق والواجبات والمسؤوليات .

كما يستوجب على أخصائي الاجتماعي جمع المعلومات والحقائق ذات العلاقة بقيمة الاقتصاد حسب الموقف ووفقاً لمجال العلاقات القيمية الإنتاجية على النحو التالي:

. التكوين الأسري.

. تاريخ الحالة والمتغيرات التي تؤثر عليها.

. الدخل الشهري.

. مصادر الدخل.

. الجهود التي المبذولة لمواجهة المشكلة.

. الأقارب الملزمين.

. قدرات وإمكانات العميل وأفراد أسرته لأجل العمل.

. استعدادات العميل وأفراد أسرته على الاستيعاب والاستجابة لكل ما

هو أفضل.

. الخبرات والمهارات ومدى تنوعها.

. مدى استجابة الفرد أو الجماعة لإعادة التأهيل، أو تغيير التخصص

لمواكبة الأحداث المعاصرة.

. مدى قدرة الفرد والجماعة على توليد المعرفة، باعتبار أن كل شيء لم

يعد ثابتاً، السياسات متغيرة والعلاقات الاجتماعية في حالة تبدل،

والحاجات متطوّرة والرغبات كثيرة ومتعدّدة والسعي إلى الأفضل مطلب عام، وفلسفة الحياة ليس من أجل اليوم، فمن يمتلك القدرة على أن يفكّر في المستقبل ويعمل على صناعته يفوز، ومن لم يعمل على صناعة المستقبل سيجد نفسه في عمليّة حسابيّة مع مجموع المستهلكين، أو عالة تحتاج إلى المساعدة، وقد لا تجد من يقدمها إليها.

أمّا في حالة ارتباط المشكلة بالقدرة الإبداعية للفرد فالأمر يحتاج إلى صقل واهتمام وتقدير من الآخر، على اعتبار أن الإبداع نشاط يبذله الإنسان لخلق ما هو أصيل في العلم والتقنية والفن والتعليم والترفيه وغيره، وذلك يستوجب من الممارس المهني في أثناء جمعه للمعلومات تركيز اهتمامه على قدرة الفرد الإبداعية، ومدى تقدير الآخرين لها. وأن يتعرف على الجهات التي سبق وأن تقدّم إليها المبدع لصقل مواهبه الإبداعية ولم توليه اهتماماً، ومعرفة مبررات ذلك بما يُمكن الأخصائي الاجتماعي في أثناء عمليّة التحليل اللاحقة من تمييز نوعية علاقة الفرد بقيمة الإبداع؛ إذ قد تكون مجرد علاقة نفعيّة، أو أنّها موهبة وقدرة فائقة ليس من السهل التعرّف عليها، أو أنّها مهارة من المهارات الخاصّة وتكون في حاجة للتأهيل والصقل والتوجيه، أو أنّها مجرد علاقة تقليد للآخرين دون أن يكون للفرد مبرراً فاعل في الإتيان بما هو جديد ومفيد.

إنّ التوصل لمثل هذه المعلومات وتبيان حقائقها لا يحدث إلا بمشاركة أخصائي الاجتماعي للعميل، وبالثقة والاحترام المتبادلين بينهما وباستخدام

كل أساليب المقابلة وفنونها، وكل الأسس والقواعد العلميّة للخدمة الاجتماعيّة والمهارات المهنيّة التي يلم بها الأخصائي الاجتماعي، إضافة إلى تقديره للعميل والاعتراف بحقه في تقرير مصيره، إلى جانب تقديره لأهميّة التنفيس الوجداني، التي لا تتأتّى إلاّ بالتشجيع والتحفيز المنطقي والموضوعي.

وأن يبدأ أخصائي الاجتماعي مع العميل من حيث هو سواء في أثناء عمليّة جمع المعلومات أو في أثناء تشخيصها أو في أثناء إجراء عمليّة العلاج؛ وذلك بما يُمكن الأخصائي الاجتماعي من الحصول على كل الحقائق والمعلومات ذات العلاقة بالمواقف الظرفيّة، وبما تؤدّي به إلى إدراك حقيقة علاقة الأفراد بالمجال الإنتاجي، باعتبار أنّ هناك من يرى في هذه العلاقة مجرد التباهي والادعاء والفرجة، وهناك من يراها استهلاكًا، أو تسابقًا وانبهارًا، أو تخطيطًا وتصميمًا وسرعةً وتنوعًا، وآخر قد يراها فقرًا وبطالةً، ما يجعله عالمة على الآخرين.

إنّ قيم المجال الاقتصادي (الإنتاجي) تعتمد على مدى استخدام الفرد لقدراته واستعداداته ومهاراته وخبراته المتنوعة بشكل متزن وفقًا للتخطيط المحققة للأهداف الإنتاجيّة، فعندما يعمل الفرد ويخطط وينفذ بمسؤوليّة، يتمكّن من تحمّل الأعباء المترتبة على ما يقوم به من عمل بإرادة، أمّا في حالة عدم اعتماد الفرد على التخطيط السليم وفقًا لحقوق تمارس وواجبات تؤدّي ومسؤوليّات يتم تحمّلها، فإنّ ذلك يؤدّي به إلى التخبط وقد يجعله قعيدًا وفي حاجة لمن يمد إليه يد المساعدة أو يقدم له صدقة، أو منحرفًا

ومارِقًا عن قيم المجتمع وفضائله الحميدة، ما يجعله تحت طائلة القانون أو
نزِيل مؤسَّسة اجتماعيَّة في حاجة للرِّعاية والعناية والعلاج أو

الإصلاح.

وعليه فعلى الأخصائي الاجتماعي ضرورة الانتباه لكل ذلك في أثناء
إجراءاته المقابلة مع العميل، أو أحد المصادر التي يستمد منها المعلومات
المتعلقة بحالة العميل؛ ذلك لأنَّ المعلومات والحقائق تترتب عليها كل
عمليات الدِّراسة اللاحقة، ففي عمليَّة التحليل يتمكَّن الأخصائي
الاجتماعي من التعرف على العلاقة بين متغيرات المشكلة وفقًا لمجال العلاقات
القيميَّة الإنتاجيَّة ومؤثراته على ظروف العميل الاقتصاديَّة، التي تتأثَّر بمدى
قدرة العميل على الإنتاج أو المشاركة فيه، وهل له مصادر وقدرات يمكن
استثمارها أم أنَّه شخصيَّة استهلاكيَّة، لا تعيش إلا على حساب جهد
الآخرين؟

مجال العلاقات القيميَّة السياسيَّة:

يتضمن هذا المجال ست علاقات قيميَّة، تتمثل في قيمة الفكر
والسياسة والسلطة والموقع (المركز) والاستقلالية والحرية وهي "عناصر قوة
داعمة للإرادة وقامعة لها في وقت واحد، ما يجعل السلوك البشري في حالة
تماثل مع الفعل أو في حالة تناقض معه، مما يؤدِّي إلى التفاعل والمشاركة

والوحدة، أو يؤدّي إلى الرفض والتمرد والصدام، أو أن يؤدّي إلى الخنوع والادعاء والنفاق السياسي"⁶.

ولكي يستوعب الإنسان هذه القيم ويتفهمها، ينبغي عليه معرفتها بالملاحظة والمشاهدة والإدراك الواعي، مع كشف العلاقة التي تربط بينها، حتى يتمكن من الاختيار بإرادة واعية وقناعة؛ لكي تكون نتائج الفعل الإرادي مرضية للفاعل حتى وإن كانت النتائج الأولى سلبية.

كما أنّ مجال العلاقات القيمية السياسية ينبغي أن تقدّر فيه الظروف التي تدفع الإنسان إلى ارتكاب أفعال وسلوكيات نتيجة غياب الإرادة والجهل بحقائق قد تجعله في حالة ضعف وحاجة تجبره على إظهار ما لا يبطن⁷.

إنّ جملة هذه العلاقات القيمية السياسية تهتم بالمعلومة وتحليلها وتشخيصها؛ لأجل معالجة العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، سواء كانت هذه الحالات سوية معافاة، أم أنّها في حاجة إلى الإصلاح والمساعدة، بما يحقّ عملية العلاج، ومما لا شك فيه أنّ العلاقات القيمية الاجتماعية تتأثر بالمجال القيمي السياسي، فعندما ترسم السياسة من قبل الذين يتعلق الأمر بهم سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً أو الاثنيين معاً متعلّمين وغير متعلّمين؛

⁶ عقيل حسين عقيل، خماسي تحليل القيم، بيروت : دار الكتاب الجديد المتحدة،

2004 ، ص 128 .

⁷ المصدر السابق، ص 130.

فإن ذلك يعنى أنّ المكوّن العلائقي بينهم مكوّن طبيعي قائم على ممارسة الحرّيّة بأسلوب ديمقراطي.

وبما أنّ الفكر قيمة أساسيّة ضمن هذا المجال، إذن تقتضي الضرورة الاهتمام به لأهمّيته التآثيريّة على شخصيّة الفرد وسلوكه باعتبار أنّ الفكر المجرّد هو "نتاج القدرات العقلية من الاستقراء والتأمل والاستنباط، ما يجعله غير قابل للمشاهدة وقابل للملاحظة من خلال عمليّات التغيّر الطارئة على الأحوال والظروف"⁸، ولكن عندما يمارس ويتجسّد في أفعال وسلوكيّات ويترجم إلى برامج عمل يصبح سلوكًا يمكن التآثير فيه والاقتداء والتآثر به، نظرًا لأنّه نتاج عام يتطوّر بجهود مشتركة، يكون فيها مكان للقوّة والإرادة .

وفي مجال العلائق القيمية السياسية فإنّ كثير من المعضلات التي تحتاج إلى حل هي في حقيقة الأمر في حاجة إلى فكر يمدّها بالمعلومات أو يؤثّر فيها؛ ومن هنا يحدث التبدّل والتغيّر في السلوك (مساحة الامتداد الفكري)، باعتبار أنّ هذا المجال مؤسس قوانين ونظريات وقيم وفضائل إنسانيّة.

فالعلائق القيمية الفكرية تتضح من خلال ممارسة الحقوق وتآدية الواجبات وتحمل المسؤوليات، وتبادلها بين الناس المشاركين فيها بالإيجابيّة التي تؤكد الوحدة بين أفراد المجتمع؛ من حيث المبادئ والأهداف، وبالتالي

⁸ عقيل حسين عقيل، المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، بيروت: دار الأفاق الجديدة، 2000، ص 42.

فكلما كان الفكر استيعابي للحالات الفردية والجماعية والمجتمعية، كان مصدرًا أساسيًا للمعالجة والإصلاح الاجتماعي والإنساني.

والإنسان عندما يصل إلى الإدراك الواعي يكون في مرحلة النضج التي تُمكنه من استيعاب المعرفة وتقديم الحقيقة كما هي لا كما يجب أن تكون؛ فالفرد عندما يُحرم من ممارسة حقوقه وتأدية واجباته، وتحمل مسؤولياته بإرادة، فبالضرورة قد لا يكون متوازنًا ومتفاعلاً أو متوافقًا مع من كان سببًا في حرمانه منها، وهذه حقيقة ينبغي أن لا يغفل الأخصائي الاجتماعي عنها عند تحليله للمعلومات أو عند تشخيصه لها.

ولذا يستوجب على الأخصائي الاجتماعي تركيز اهتمامه في أثناء جمعه للمعلومات والحقائق ذات العلاقة بحالة العميل على معرفة نوع المسؤولية المناطة به، ومدى التزامه تجاه أناته والآخر المحيط به، وقدرته على إشباع حاجاته بكامل إرادته دون إنابة من أحد.

وكذلك ينبغي على الأخصائي الاجتماعي التعرف على علاقة الفرد بالموقع الذي يشغله والصلاحيات والاختصاصات القائم بها، ومدى استيعابها وتقبلها على اعتبار أنها قد تكون مفروضة عليه، أو قد لا تناسب مع قدراته وإمكاناته واستعداداته، مما يجعله غير قادر على تنفيذها ومن ثمَّ يصبح في حالة اختلاف أو تصادم مع من لا يقدره على ذلك، وهذا يجعله في بعض الأحيان في مواجهة السلطة والتمرد عليها، أو الوقوف منها موقف الحياد، أو الخنوع، أو التذبذب والنفاق، لشعوره بتغيب إرادته وعدم تحفيزه

لما يمكّنه من تحقيق مطامحه وآماله المستقبلية؛ لذا يستوجب على الأخصائي الاجتماعي أثناء جمعه للمعلومات والحقائق التركيز أيضاً على معرفة قدرة الفرد على ممارسة السلوك والاختيار بكل حرية وإرادته فيما يتعلق بأمور حياته الحالية والمستقبلية، ومدى إحساسه باستقلاليتته والتزامه بالضوابط والنواهي وقدرته على الموازنة بين حرّيته الشخصية والضوابط الاجتماعية وتصميمه على أداء الأدوار المطلوبة منه، ما يجعل علاقته علاقة امتلاك قرار وليست مجرد علاقة فوضوية أو تعبيرية أو ادعائية أو إنفلتية للانعتاق من القيود دون وعي، إن معرفة الأخصائي الاجتماعي لتلك الأسباب والعلل تمكنه من معرفة المستوى القيمي، الذي عليه شخصية الفرد أو العميل، الذي تخضع حالته للدراسة والبحث العلمي والموضوعي.

مجال العلاقات القيميّة النفسيّة:

يتضمّن هذا المجال سبعة علائق قيمية متمثلة في قيمة الشخصية واثبات الذات والضمير والواجب والحقيقة والواقع والعلاقة الجنسية. هذه القيم تؤثر على علائق أخرى وتتأثر بها لذا تعد ذات أهمية إذا ما تعرف الأخصائي الاجتماعي على مكامن تأثيرها على سلوك الفرد وأفعاله. فالإنسان عندما يتعرض لصعوبات أو ظروف تحول دون إشباع حاجاته من الأمن والطمأنينة والحب والعطف والشعور بالانتماء والنجاح ونيل التقدير والاعتراف، قد تمتلكه مشاعر الاضطراب والقلق التي تفقده الإحساس

بالسعادة نتيجة الخوف والقلق لعدم الاستقرار وغياب مصادر الحماية وتحقيق الاستقرار النفسي.

هذا ويستوجب على أخصائي خدمة الفرد أثناء جمعه للمعلومات أن يولي اهتمامًا بالتعرّف على اتجاهات العميل وميوله الخاصّة والقيم التي يتمسك بها أو التي يجيد عنها، ما يجعله يتخذ مواقف وأدوار متباينة من وقت إلى آخر، فعلى سبيل المثال: في حالات جنوح الأحداث، أو الاضطرابات النَّفسية، ينبغي على الممارس المهني لخدمة الفرد التعرّف على التّاريخ التطوّري لحالة العميل، بما يُمكنه من اكتشاف مواقف الإحباط المتعددة التي يواجهها الفرد في مراحل نموه الأولى ومؤثراتها على سلوكه الحالي، باعتبار أن التّاريخ التطوري يُمكن الأخصائي الاجتماعي من الإلمام بالمعلومات والحقائق التي قد يكون لها تأثير مباشر على إظهار السلوك العدواني لدى الفرد تجاه الآخرين، أو تجاه البيئة المحيطة به، التي أثرت بدورها على حياته أو سببت في تكوين حالته بأثر المتغيرات التالية:

. إهمال الطّفل أثناء فترة الرّضاعة، أو غياب الأم عن الطفل بسبب السّفرة أو المرض أو غيره.

. الفطام المفاجئ للطفل، وعدم تعويضه عن الفراغ النفسي الهام الذي فقده ما أدى به أحياناً إلى مص الأصابع، كتوتر سلوكي.

. عدم نمو الطفل في أسرة نموًا طبيعيًا وبخاصة في مرحلة التسنين أو المشي الأولى أو ضبط عمليتي التبوّل والتبرّز وغيرها.

. سلوك الوالدين وأسلوب معاملتهما للطفل عند تكوينه لذاته في المرحلة النرجسيّة، أو عند ممارسته لعمليتي الحبّ والكراهيّة في المرحلة الأوديبيّة، هذه تبين إلى حد كبير ما يتمتع به الطفل عند الكبر من سمات الأنانيّة أو الإنسحابيّة أو الموضوعيّة أو المنطقيّة أو الذاتيّة وتبين أيضًا سمات الفرد العدوانيّة أو التعاونيّة، إضافة إلى ما تؤدّيه مواقف الإحباط الشديد في المرحلة الأوديبيّة من مخاوف وهمية أو اضطرابات جنسيّة عند الكبر.

. الأحداث والخبرات المؤلمة قد تُثبّت مواقف خوف سابق أو تؤكد كراهية لأنماط خاصة أو تُثبّت لدى الفرد السلوك الأناني (الشخصاني أو الإنسحابي أو العدواني)، الذي اكتسبه منذ الطفولة المبكرة⁽¹⁾.

كما يمكن توضيح أهميّة دراسة التّاريخ التطوري للفرد في حالات جناح الأحداث والاضطرابات النّفسيّة ذات العلل والأسباب المتنوّعة وفقًا لما ارتأوه علماء الطب النّفسي على النحو الآتي:

. السلوك العدواني الحالي للفرد قد يكون عمليّة تحويليّة لعداء سابق نحو الأب أو الأم، وقد يكون نتيجة كبت في اللاشعور فيحوله العميل سلوكيا إلى كل من يمثل له دور الأب أو السّلطة أو كل من يقوم بدور الأم في المستقبل. أو قد يكون تعويضًا كامنًا في اللاشعور عن الإحساس بالنقص

(1) عبد الفتاح عثمان، خدمة الفرد والمجتمع المعاصر، القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة،

أو الحرمان من العطف خاصة عند تكوين شخصية الفرد أو العميل في مراحل نموه الأولى.

. السلوك الأناني قد يكون نمطاً متمركزاً على حب الفرد لأناته (أنا) في المرحلة النرجسية المبكرة، أو قد يكون إحساساً بالنقص وغيره.

. الفرد الذي يشكو من اضطهاد الآخرين له، قد يكون سلوكه إسقاطي؛ حيث يُسقط كراهيته الخاصة على الآخرين وفقاً لما يحس به أو يتخيله من كراهيتهم له.

. سلوك مدمني المخدرات قد يكون إنكاراً لا شعورياً للاكتئاب، حيث يلجأ إلى افتعال المرح الذي يصوره له الإدمان والمناخ النفسي المفتعل الذي يعيش فيه.

. سلوك الحدث السارق قد يكون تعبيراً لا شعورياً عن الحرمان من العطف أو نتيجة الحاجة وعدم التوازن الانفعالي ما يدفعه إلى الانتقام أو إلى التعويض عما يحس به من نقص وما يواجهه من عدم اهتمام.

. المصابون بأمراض سيكوسوماتية (أمراض جسمية أسبابها نفسية)، مثل قرحة المعدة والربو والصداع الشبه دائم وبعض اضطرابات المعدة والقلب والحواس، فالمرض هو الاستجابة التي أرتاها الجسم لمواجهة الخوف الدائم

والقلق الشديد، أو الحيرة والتناقض الوجداني.... وغيرها من سمات الشخصية التي ترجع جذورها إلى مراحل النمو الأولى⁽¹⁾.

. ربط موقف العميل الحالي بالحقائق والمعلومات الماضية قد تُمكن الأخصائي الاجتماعي من تكوين نسق معرفي منظم يترتب عنه إدراك واعي للظاهر والكامن في المعلومات والحقائق المذكورة ومؤثراتها في الزمن الآن والتفاعل معها، بما يُمكنه من إظهار حقائقها كاملة أمام العميل، بقول ما يجب أن يقال لأجل تبصير العميل بها، حتى يدرك الأشياء كما هي ذات العلاقة بموقفه الإشكالي، وبما يُمكن الأخصائي الاجتماعي أثناء عملية التحليل اللاحقة من اكتشاف العلل والأسباب الأوّلية الكامنة وراء طبيعة السلوك العدواني أو الأناني أو الإنسحابي أو الاضطرابات النفسية التي تكمن على سبيل المثال وراء التبول اللاإرادي للطفل أو عيوب النطق أو الخوف المرضي..... وغيره.

مجال العلائق القيمية الذوقية:

يُعد هذا المجال أحد مجالات العلائق القيمية، الذي يحتوي على سبعة قيم تتمثل في قيم العلائق الوجودية والدينية والسعادة والجمال والفن والأدب والطبيعة، وهي قيم تتم بعضها البعض في تفتين العقل الإنساني من الغياب إلى الحضور، ومن المشاهد إلى المجرد (من النظر للمخلوق إلى النظر للكيفية التي خلق بها وخلق عليها)، لذا فإن للذوق أثر على السلوك

(1) المرجع السابق، ص 231 - 232.

والفعل حيث قد يجعل الإنسان في حالة بهجة وتفأؤل وعطاء أوفي حالة راحة وتعجب واستبصار أو في حالة تقرب وخضوع وترويح، فالذوق كمحقق للرفعة الحسية يتطلب التذكر والتفكر والتأمل.

وللذوق أثر على النفس الإنسانية قبل أن يكون له أثر على الحاسة المباشرة، فالعين لا تتأثر بالمواقف أو الأفعال التي تشاهدها سالبة كانت أو موجبة، بل الذي يتأثر مما ترى العين من أفعال أو سلوكيات سارة أو ضارة هو النفس، ما يجعل الفرد ينتج استجابات كردود أفعال على ما يرى أو يسمع. ولهذا فإن مجال العلاقات القيمية الذوقية يعطي حيزا كبيرا من القيم ذات العلاقات المترابطة والمتأثرة ببعضها البعض والتي تؤثر في مستوى السلوك والفعل، باعتبار أن "الذوق ملكة الحكم على الأعمال الفنية عن طريق الإحساس والتجربة الشخصية"⁽¹⁾. لذلك فالإنسان يتعلم ويدرك بالمشاهدة وكذلك بالملاحظة التي يدخل فيها العقل، فالخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة خدمة الفرد بصفة خاصة تستخدم المشاهدة والملاحظة كوسيلتين هامتين أثناء تتبع الأخصائي الاجتماعي لعمليات دراسة الحالة، ولهذا فإن "الملاحظة من أدق الأسس الفنية التي تفيد في التعرف على

(1) مصحح الصالح، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 553.

الكلمات المسموعة وغير المسموعة وما تحمّله الكلمات من معاني وما تخفي خلف هذه المعاني من دلالات، بل وما وراء السلوك من أحاسيس"⁽¹⁾.

كما أنّ دقة الملاحظة والمشاهدة تُمكن أخصائي خدمة الفرد من التوحد في أحاسيسه ومشاعره مع عملائه أثناء جمعه للحقائق والمعلومات هادفاً إلى معرفة ما يصدر عنهم من توترات وانفعالات وسلوكيات وأفعال؛ ذلك بما يُمكنه من مواجهتها فيما بعد، نظراً لأنّ "توحد الأحاسيس والمشاعر مع الخيال يؤدي إلى الرقي الذي يلامس القيم المعززة للإرادة والمحقة للفاعل الوجداني بين الرغبات والطموحات التي تُمكن الفرد من استكشاف الحسن الممتد في المسافة بين المشاهد والمجرد"⁽²⁾.

وبما أنّ السعادة فيض وجداني عاطفي، إذن في أساسها ذوق يحققها، حتى يترك أثراً موجباً يحس به الفرد ويميزه عن غيره من الأفراد وعن غيره من المخلوقات الأخرى، التي لم تبلغ الرفعة لعدم امتلاكها ملكة الذوق الرفيع؛ ولهذا يتحقق للإنسان السعادة عندما تكون حياته بدون عقبات أو أضرار، وله من الإشباع ما يرضيه، ولا يضرّ الآخرين.

فالإنسان عندما تتوفّر له مبررات الإشباع لحاجاته المادّية والمعنوية المتطورة والمتنوعة يشعر بقيمته وبأهميته وجوده في الحياة وتقوى علاقته ببيئته

⁽¹⁾ عبد الفتاح عثمان، خدمة الفرد والمجتمع المعاصر، القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، 1974، ص 245.

⁽²⁾ عقيل حسين عقيل، خماسي تحليل القيم، بيروت: دار الكتاب الحديث المتحدة، 2004، ص 151.

(أسرته ومجتمعه ووطنه وأمته وبني جنسه)، فيعيش حياته بطمأنينة ورضا نفسي، ويسجل في نفسه اعترافاً وتقديراً عاليين لكل من ساهم في تهيئة المناخ المناسب لرفيئه الإنساني، وإلى كل من ساهم في فسح المجال أمامه في ممارسة حقوقه بإرادة، وتأدية واجباته بكل حرية، وتحمل مسؤولياته دون تردد.

إن ذلك يُمكن الفرد من التفاعل مع الواقع الاجتماعي والإنساني ويمكّنه من الرُّقي الذوقي وهو في حالة توحّداً مع نشوة السعادة التي "تسمو مع إشباع الرغبات الإنسانية كمّاً وكيفاً وقد تسمو إلى مستوى الرضا الروحي ونعيم التأمل والنصر الرفيع"⁽¹⁾.

وفي مقابل ذلك تكون التعاسة في حياة من يحسّ بالحرمان من بلوغ غاياته أو مشبعات حاجاته المتطورة والمتنوّعة؛ لذا يستوجب على الأخصائي الاجتماعي في أثناء تعامله مع الحالات وفقاً لمجال العلاقات القيمية الذوقية، التركيز باهتمام على معرفة قدرات الفرد واستعداداته، ومهاراته وخبراته، ومستوى شخصيته، حتى يستطيع الإسهام في توجيهه أو الأخذ بيده إلى المستهدفات من بناء شخصيته.

كما يستوجب على الممارس المهني التعرف على الكيفية التي يتبعها الفرد في الاستفادة من الثروات الطبيعية والوسائل والأساليب التي

(1) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان،

1977، ص 191.

يستخدمها، بما يُمكنه من إخضاع الطبيعة لإرادته، ومدى استفادته من التطور العلمي والتكنولوجي، باعتبار أن "العلم والتكنولوجيا اجتاحا الكيان الإنساني وأعادا رسم الحدود بين ما يمكن أن ينجزه الإنسان وما يستطيع أن يقبله من الطبيعة" (1).

إنَّ اكتشاف المهارات العلميَّة والتكنولوجيَّة المتطوِّرة لدى الفرد وتوجيهها الوجهة المناسبة لقدرات الفرد واهتماماته وهواياته، ووفقاً للإمكانات المتاحة أو المتوفرة، يُسهم بالضرورة في نمو حالة الفرد وتطور المجتمع وتقدمه؛ ذلك لأنَّ "البيئة الاجتماعيَّة ما هي في النهاية إلاَّ الأفراد والنُّظم الاجتماعيَّة والهياكل والمؤسَّسات والتراث والتركيب الثقافي التي تنصهر في وحدة اجتماعيَّة حيَّة متفاعلة لها كينونتها الخاصَّة وصفوتها الدائمة" (2).

مجال العلاقات القيمية الثقافية:

يحتوي هذا المجال على سبعة قيم ذات علاقة ارتباطيَّة بعضها ببعض وهي مؤثِّرة تأثيراً مباشراً في سلوكيَّات وأفعال الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ ولذا فهي في "حالة حركة وامتداد فكري؛ حيث أنَّها تتأثَّر بالمزيد المعرفي الذي يثريها ويجعلها قادرة على أن تثري السُّلوك المصاحب لها في معظم

(1) انطوني جيدنز، الطريق الثالث إعادة تجديد الديمقراطية" ترجمة مالك أبو

شهبوة - محمود محمد خلف". طرابلس: دار الرواد، 1999، ص 98.

(2) عبد الفتاح عثمان، خدمة الفرد والمجتمع المعاصر، القاهرة: المطبعة الفنية

الحديثة، 1974، ص 24.

الظروف الاجتماعية، وأنَّ تفاعل الإنسان مع القيم الثقافية يجعله في حالة تميّز كلما تمكّن معرفةً وسلوكًا، كما أنَّ الإمام بهذا المجال القيمي يؤدّي إلى حسن الفعل ورفعته السلوك واستيعاب الآخر بإرادة كما هو لا كما ينبغي أن يكون عليه" (1).

فالثقافة ليست غريزيّة أو فطريّة وإنما يكتسبها الأفراد عن طريق عمليّة التعلّم وصلاتهم وعلاقتهم بالآخرين، فعلى سبيل المثال: يكتسبون الأطفال بالتنشئة الاجتماعية في أسرهم وجماعاتهم طرق السلوك والتفكير والاعتقاد والشّعور، وفي مرحلة الشباب إذا اضطر أحدهم العيش في مجتمع جديد يتواصل ويتعامل مع أفراده باتباع ثقافتهم وأساليبهم الخاصّة باعتبار أنّ الثّقافة "ذلك الكلّ المركّب المعقّد الذي تشمل المعلومات والمعتقدات والفن والأخلاق والأعراف والتقاليد والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان اكتسابها بوصفه عضوًا في المجتمع" (2).

إنّ مجال العلائق القيميّة الثقافية "دائمًا في حاجة للإثراء العلمي والمعرفي؛ وذلك لأنّ فلسفة العلم والإثراء المعرفي هما دائمًا في حالة موضوعيّة

(1) عقيل حسين عقيل، خماسي تحليل القيم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص 161، 162.

(2) سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية بحث في علم الاجتماع الثقافي، بيروت: دار النهضة العربية، ط2، 1983، ص 35.

عندما يكونا من مصادر التعرّف على الحقيقة كما هي لا كما ينبغي أن تكون" (3).

فعندما يتزود الإنسان بالمعرفة الواعية التي تؤثر في ملكات العقل يكون في حالة تحضر إذا ما عمل على ترجمة تلك المعرفة إلى سلوك وبالتالي تصبح علاقته بالثقافة علاقة قويّة تجعله قادرًا على التحليل والاستنتاج والسيطرة على متغيرات الحياة؛ لأنّ من أبرز دلائل الوعي الإنساني الارتباط بشبكات المعلومات المتطوّرة التي تُمكنه من معرفة ثقافة الآخرين وما تدعو إليه حضاراتهم، ومدى مراعاتها واستيعابها لخصوصيّات الآخر، ما يدفعه إلى التعاون معها إذا كان هدفها سيادة القيم المفضلة عند الناس وليس مجرد سيطرة ثقافتها على ثقافة الآخرين .

أمّا في حالة رفض الفرد لثقافات الآخرين وقيمهم ومعتقداتهم لمجرد الرفض دون أي مبرر مقنع، فإنّ ذلك يستوجب على الممارس المهني للخدمة الاجتماعية في أثناء جمعه للمعلومات في مثل هذه الحالة ضرورة التعرّف على مدى الوعي المعرفي للفرد بالقيم السائدة في الثقافات الأخرى على اعتبار أنّه قد تكون لديه انطباعات سالبة تجاهها بدون مبرر منطقي أو موضوعي، ما يجعله يرفضها، وكذلك التعرّف على مدى قدرة الأفراد للارتباط بشبكة المعلومات المتطوّرة التي تُمكنهم من معرفة ثقافات الآخرين؛ إذ قد تكون

(3) عقيل حسين عقيل، خماسي تحليل القيم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة،

2004، ص 161، 162.

معلوماته عنها محدودة، أو قد يكون تعامل الفرد معها مجرد التسلية، أو لأجل الاطلاع فقط، ما يجعله متمركزاً على متابعة الاتجاهات السالبة دون مراعاة للاتجاهات الإيجابية، ولهذا لا ينبغي أن تصدر أحكاماً جاهزة على الآخرين، دون أن نعرفهم أو نعرف شيئاً عن ثقافتهم وحضاراتهم، فمن غير المنطقي أن نقول أنّ ما يأتي إلينا من الآخر هو سالباً بالضرورة، فهذا الأمر غير موضوعي ولا يمت للحقيقة بصلة.

كما أنّ على الأخصائي الاجتماعي التعرف على مدى استيعاب الفرد للتغيرات والتحوّلات العالمية والمحليّة وكيفية تعامله مع المتطلبات التي تفرضها تلك التحوّلات وما يرتئيه الفرد بخصوصها، وما يستطيع أن يسهم به تجاه تطورها إلى ما هو أكثر إيجابية. ولكن إذا لم يكن قادراً على التفهم والعطاء فإنّه في هذه الحالة ينطبق عليه القول المأثور، (فاقد الشيء لا يعطيه)، وعليه ينبغي على الأخصائي الاجتماعي قبل التعامل مع مثل هذه الحالات أن يكون على درجة عالية من الوعي بكل التغيرات والتحوّلات العالميّة؛ وذلك بالمتابعة والمراقبة الدائمة لكلّ التغيرات التي تحدث على القيم سلباً أو إيجاباً، حتى يتمكن من معرفة القيم السالبة والموجبة؛ وذلك بما يمكنه من إدراك ما يجب والتخلّي عمّا لا يجب، ومن ثمّ يتمكن من توجيه العميل إلى ما يحقّق مستهدفات عمليّة الدراسة، بأخذ ما يفيد وترك ما لا يفيد .

وفي حالة تعامل الأخصائي الاجتماعي مع حالات الطلبة على سبيل المثال: فعليه أن يتعرّف على الجو المدرسي العام ومواد رسوب الطالب وأراء مدرسيه ونوعيّة الأسئلة في الامتحانات ومعامل ذكاء الطّالب والبطاقة المدرسية والرّفقاء والرّملاء، ومدى استيعاب الطّالب للمقررات، وكذلك معرفة القوانين والمنظم والتشريعات المتعلّقة بالطّالب وعلاقاته بالإدارة والمدرّس، وكذلك لا ينبغي أن يغفل الأخصائي الاجتماعي عن السّعي في التّعرف على المستوى الصّحي للطّالب أو العميل، الذي قد يكون له الأثر المباشر أو غير المباشر على مستوى التحصيل لدى الطّالب، ما يجعله أحياناً في حالة انطفاء، أو خوف مستمر ناتج عن التفكير الدّائم بالمرض، أو الوسواس الذي يثير القلق، فيؤثّر بالتّالي على تركيزه في أثناء تلقيه للمعلومات الدراسيّة.

وينبغي على الأخصائي الاجتماعي معرفة علاقة الطّالب بالوقت ومدى تنظيمه في استذكار دروسه، باعتبار أنّ عدم تقدير الوقت واستغلاله فيما يفيد قد يكون سبباً رئيساً في معاناة الطالب الحالية، لأنّ علاقته بالوقت قد تكون علاقة لا مبالاة، أو علاقة خوف وقلق مستمر، أو لمجرّد المتعة، بما يعود بالسّلب على تحصيله العلمي.

كما بإمكان الأخصائي الاجتماعي التّعرف على علاقة الطالب بقيمة الرّياضة كنشاط ينمي قدرات الفرد العقليّة والبدنيّة ويجدد نشاطه الذهني وقدرته على التركيز، باعتبار أنّ عدم ممارسته للرّياضة قد يؤدّي به إلى الخمول

والكسل والمرض، ما قد يؤثر على درجة الوعي والتركيز لديه ويجعله غير قادر على متابعة التحصيل العلمي المنظم.

إنَّ ذلك يفيد الأخصائي في معرفة المؤثرات السلبية والإيجابية على سلوك الطالب وفعله، حتى يستطيع من خلال عملية تجميع المعلومات تحليل وتشخيص الحالة وعلاجها أو إصلاحها إن كانت في حاجة للإصلاح.

المستويات القيمية للتحليل العلمي

المستويات القيمية للتحليل العلمي تحتوي خمسة مستويات وفقاً
لخماسي عقيل لتحليل القيم، وهي:

. المستوى القيمي الذاتي.

. المستوى القيمي ذاتية تميل إلى الموضوعية.

. المستوى القيمي الموضوعي.

. المستوى القيمي ذاتية تميل إلى الأنانية.

. المستوى القيمي الأناني.

المستوى القيمي الذاتي:

ترتبط الذات بالمفرد المؤنث، وتحتوي على المختزل المذكر والمؤنث، كما
تحتزل الحجرة كمسمى مؤنث على الجدران (الحيطان) المذكرة المتكوّنة منها،
والتي أعطتها صورتها الكاملة، وكما يحتوي جسد الإنسان المذكر على أعضاء
مؤنثة، كالعينين والأذنين، واليدين، والصرّة، والرقبة، وهكذا جسد الإنسان
المؤنث، يحتوي على أعضاء مذكرة، كالرأس، والسّاقين، والذراعين،
والقدمين، والقلب، وغيرها: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ
نَفْسٍ وَاحِدَةٍ }⁹، وبما أنّ النفس واحدة فلماذا لا نتقي الله عزّ وجلّ في

⁹ . سورة النساء، الآية 1.

أنفسنا، ونجعل بينها مودة ورحمة؟ ولماذا التعصّب والتفرّق والصّدّام والنفس واحدة؟ ولأنّ النفس واحدة؛ فلماذا لا نبني الذات المعتدلة والمتزنة التي تجعل بيننا وحدة قيمية وتحقّق لنا الاعتبار؟

الذاتية: مستوى معرفي وإدراكي، والذات المدركة هي التي تعرف أنّها تعرف؛ ولذا فإنّ التمرکز على معرفة الذات لذاتها يؤدّي إلى تمرکز المعرفة على ما يجب وما لا يجب.

وتتكون ذات الإنسان من: قيم المجتمع، من أوامره ونواهيه، مما يجب ومما يكره؛ ولذلك عندما تتوحد آمال المجتمع وآلامه ودينه في الفرد إلى درجة تتساوى عنده كفتا الحياة والموت، يصبح الفرد وكأنّه مجتمع بأسره، أو أمة بكاملها؛ نتيجة بناء الذات الاجتماعية فيه، مما يجعل حال لسانه حال لسانها، وسلوكه سلوكها؛ ولذا فالذات مكوّن قيمّي اجتماعي وليست مكوّنًا فرديًا، فعندما تتجسّد الذات في السلوك لن تجد الأنانية (الشخصانية) مكانًا لها بين الناس، وعندما تتكوّن في الإنسان بأمان المجتمع تزيل عنه الأنانية، وتغرس فيه روح الأمة بقيمها؛ ولهذا يكون الفرد وكأنّه أمة بحالها، وتكون الأمة وكأنّها الفرد بحاله، وليس بأنانيته.

إنّ تمسك الفرد بالدين والعرف والقيم التي تُميّز شخصيته عن غيره لا يُعدّ تمسكًا شخصانيًا، بل يعدّ فعلًا ذاتيًا وليس خاصًا؛ ولذلك عندما تتمسك الذات بقيمها، وتمارسها بوعي، فإنّ سلوكها هذا يُعدّ سلوكًا عامًا، تقابله ردود أفعال اجتماعية مُرضية، وهذه ردود الأفعال المرضية محفّزة لمشاعر

الاعتراف والتقدير التي تحقق الاعتبار الاجتماعي للذات، سواء أكانت ذات فرد، أم جماعة، أم مجتمع.

هكذا تتكوّن الذات عندما يحسّ الفرد بأنّه المجتمع، أو الأمة، وعندما تحسّ الأمة بأنّها فرد بوحدها؛ ولذا فإنّ الذات هي الإحساس بالمساواة والتمسك بها، وبما أنّها تعبّر عن المساواة، إذن: لا تحيّر فيها، وبما أنّها كذلك فهي الذات العلميّة التي ينبغي لها أن تراعى وتؤخذ في الحسبان من قبل البحاّث والدارسين؛ ولهذا الاتصاف بالذاتية لا يُعدّ عيباً كما يعتقد البعض من الباحثين؛ لأنّ الذاتيّة المعتدلة نقطة ارتكاز؛ وذلك لارتباطها بالموضوع الذي لا تنفصل عنه؛ ولهذا تعبّر الذات المفردة عن نحن الجمع، فالباحث العربي المسلم عندما يجري بحثاً لا ينبغي له أن ينسلخ عن عروبه ودينه: (عن ذاته الواعية) بل ينبغي له أن يتمسك بهما في كلّ المجالات والمحافل العلميّة، وما هو العيب في ذلك؟ إذا كان العيب في التمسك بهما، إذن: لماذا التمسك بهما أصلاً خارج حدود البحث؟ وإن كان لا عيب فيهما، فلماذا لا يزيد اعتزازنا بهما: (الاعتزاز بالدين والقيم المفضلة)؟ ولماذا لا يزيد تمسكنا بهما أكثر عند إجراء البحوث والدراسات العمليّة؟

ومن ثمّ فالباحث العلمي هو الذي يلتزم بالموضوع الذي يعده عن التحيّر والتعصّب السلبيين، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال: دراسة ظاهرة السرقة في مدينة طرابلس من واقع السجلات الرسميّة فإنّ ذلك يتطلّب جمع المعلومات الكافية للدراسة، كما أنّه يتطلّب تصنيف المعلومات وتحليلها

لأجل الوصول إلى نتائج علمية وتفسير علمي؛ ولهذا لا عيب أن نجزم ظاهرة السرقة وفقاً للنتائج المتوصل إليها بمنظور العرف والدين اللذين يكونان الذات المعتدلة (مركز الاتزان).

وعليه: إن تمسك الأنا والذات بالموضوع يجعل اتجاهاتهما موضوعية وبحوثهما علمية، ويتم الاتفاق مع الدكتور علي زيعور في قوله: "لا وجود للذات البحتة، بل هناك علاقة دائمة بين الذات والموضوع"¹⁰.

وبناء على ذلك يتكوّن الحوار بين الأنا والذات على الموضوع قيد البحث أو الدراسة، فإذا دحر الأنا الذات واستقلّ بالموضوع كان الأنا شخصائياً، وإذا توحد الأنا مع الذات حول الموضوع البحثي كان الأنا ذاتياً؛ ولذلك تستوعب الذات الأنا والآخر بالموضوع، وتحتوي عليهما، أمّا الأنا فإنه يستوعب الذات بالموضوع، ولا يحتوي على الآخر .

وقد يتساءل البعض:

من الذي ينقل الفرد من الأنايية إلى الذاتية؟

حسب معارفنا وفهمنا: إن الفرد يُخلق ويولد، والأنايية والذاتية تُعلم وتُكتسب، والمجتمع هو المسئول عن ذلك.

¹⁰ علي زيعور، مذاهب علم النفس، بيروت: دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص

إذن: لكلِّ مجتمعٍ موضوعٌ يُطَبَّعُ أفرادُه به، وإلاّ لماذا كان البعض أنانيًّا؟
والبعض الآخر إنسحابيًّا أو ذاتيًّا؟ كلٌّ ذلك يرجع إلى الموضوع الذي ينطبع
الأفراد به، فإذا تشرَّب الفرد قيم المجتمع الحميدة كان الفرد ذاتيًّا، وإذا لم
يتشرَّبها لن ينطبع بها، ولا يمتاز بها، ويكون سلوكه شخصانيًّا؛ نتيجة تمسُّكه
بمصلحته الخاصَّة على حساب المصلحة العامَّة لأُمَّته أو مجتمعه؛ فينفرد
بأنانيَّته عن الدَّات العامَّة التي انطبع بها الآخرون من بني أُمَّته؛ فالفرد يمكن
أن يكون أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا حسب تأثره بالموضوع، وعليه ترتبط
الأنا بالدَّات، وترتبط الدَّات بالموضوع.

تعدُّ الدَّات القاطع الرَّئيس في خماسي تحليل القيم؛ إذ لا يمكن أن
تكون للمجتمع قيمٌ بلا ذات؛ ولذا تدل الدَّاتيَّة على التمسُّك بانطباعات
المجتمع وقيمه التي تميِّزه عن غيره من المجتمعات الأخرى؛ ولهذا لا يمكن أن
يكون الإنسان ذاتيًّا ما لم تتجسَّد قيم المجتمع في أفعاله وسلوكيَّاته، وهذا
يدلُّ على أنَّ الدَّاتيَّة يمكن أن تكون على مستوى الفرد، ويمكن أن تكون
على مستوى الجماعة، ويمكن أن تكون على مستوى المجتمع؛ وذلك لأنَّ
الدَّاتيَّة سلوك وأفعال، وليست انطباعات فكريَّة فقط.

وعليه فالدَّاتيَّة تمثل محتوى عناصر القوَّة والضعف، وقد يتمَّ التمسُّك
بها كما هي، لا كما ينبغي أن تكون عليه، وقد يكون تجاوزها إلى ما هو
أفضل، وفي هذه الحالة ينتج قاطع آخر في إنتاج خماسي تحليل القيم ذا صلة
بها، وبما هو مفضَّل، وهو قاطع: (الدَّاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

إنَّها حالة قيَمِيَّة جديدة لما تمتاز به من تطلُّع، أو إقبال على ما هو أفضل أو أجود، فهذا الفعل ليس دائم الحدوث عند جميع أفراد المجتمع الإنساني؛ إذ نلاحظ أنَّ البعض غير قادر على المحافظة على الدَّائِيَّة، وفي الوقت ذاته غير قادر على الميل إلى الموضوعيَّة، ولكنَّه قادر على فعل جديد هو الفعل الإنسحابي، الذي أطلقنا عليه في الخماسي مسمًى: (ذاتيَّة تميل إلى الأنايَّة)، إذن: الدَّائِيَّة هي قاطع الاعتدال والاتزان الاجتماعي، والانفعالي، والنَّفسي، أمَّا حالتي الميل إلى الموضوعيَّة، أو الأنايَّة فهما حالتان غير متوازنتين مع ذات المجتمع الذي تنتمي إليه الشخصيَّة التي أصبحت في حالة ميول إلى الموضوعيَّة، أو الأنايَّة.

ولهذا تعدَّ (الدَّائِيَّة) مجال وعي الإنسان بإمكاناته في ضوء إمكانات الآخرين، والتصرُّف وفقًا لهذا الوعي في حدود ما يجب وما لا يجب؛ ولذا فهي مجال شعوري يرتبط بقدرات الشخصيَّة واستعداداتها، ودرجة التزامها بالقيم المفضَّلة عند المجتمع، وعندما تلتزم الشخصيَّة بأوامر المجتمع ونواهيه تصبح شخصيَّة متَّسقة؛ حيث تتَّسق فيها الأنا مع نظم المجتمع، ومعاييره، وقيمه المعتمدة بإرادة، وعندما تشكِّل قيم المجتمع الإطار المرجعي للإنسان تسلك الشخصيَّة سلوكًا ذاتيًّا فتوصف بالدَّائِيَّة، وعندما لا تلتزم بهذا السُّلوك وتبتعد عنه بسلوك انسحابي، تُقيِّم الشخصيَّة في هذه الحالة على أنَّها حالة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنايَّة)، وإذا لم تتوقَّف عند نقطة معيَّنة لا بدَّ أن تصل إلى مستوى أقل، أو حالة أقل توصف بأنَّها حالة: (أنايَّة).

وعندما تسود معايير الأنا تسود الأنانيّة، وعندما تسود معايير الذات تسود الذاتيّة، وهكذا عندما تسود المعايير الإنسحابيّة، والمعايير المنطقيّة والموضوعيّة تسود بالضرورة الشخصيات المماثلة لها؛ ولهذا تعدّ الذاتيّة شعرة التوازن المعياري للعلائق القيميّة، فعندما يكون الضمير هو المعيار العام لأفراد المجتمع يصبح الإطار المرجعي لهم هو الموروث المشترك بينهم بإرادة، وتصبح (الذاتيّة) هي نقطة تمركز الفكرة، وعندما تميل عن نقطة التمركز هذه، لا بدّ أن تميل إلى ما هو سالب في حالة تغلب الرّوح الإنسحابيّة، أو تميل إلى الموجب في حالة الاعتماد على الأحكام المنطقيّة التي يتمّ فيها الاستماع للآخر وأخذ رأيه فيما يتعلّق بالأمر المشترك.

والذاتيّة: تجسيد سلوكي للموروث الفكري والثّقافي المتجدّد؛ ولذا فهي تقييميّة؛ إذ تستقرئ القيم السّائدة، وتحلّل مضمونها، وتفسر نتائجها، ثم تسلك، أو تفعل؛ ولهذا لم تكن تسليميّة كما يعتقد البعض، بل كلّ شيء قابل للنقاش والحوار والموافقة وعدم الموافقة، المهمّ أنّه لا يتعارض مع الإطار المرجعي لأفراد المجتمع؛ ولذلك تعدّ أحكامها مرجعيّة، وتقييماتها مرجعيّة.

ولا ننس العلاقة المتّصلة بين الاعتبار والذاتيّة؛ فلا يمكن أن يكون الاعتبار ما لم يكن هناك مكوّن ذاتي يستوجب الاعتبار المرتبط بالفكرة؛ ولذا تعدّ الذاتيّة مكمّن الاعتبار للقيم وكلّ مكونات الإطار المرجعي للمجتمع.

وكذلك لا ينبغي لنا أن ننسى العلاقة الوثيقة بين الذاتية والحاجة إلى التقدير والاعتراف؛ فالذي تتوحد فيه قيم الأمة ومعانيها يصبح حاله حالها، ولسانه لسانها: (كأنه أمة بحالها)؛ ومن هنا يستمد الفرد المتوحد في الذات الاجتماعية التقدير، فعلى سبيل المثال: المتعلم الذي يسعى لأن يفوز بالمرتبة الأولى على أقرانه ماذا يريد؟

الأب الذي يسعى لأن يسلك أبنائه ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

السياسي الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

التاجر الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

جميعهم يريدون نيل الاعتراف بأنهم كانوا القدوة التي يبحث عنها المجتمع، وأنهم في الوقت ذاته يسعون إلى الحصول على تقدير المجتمع لهم على هذه النجاحات التي تحققت بجهودهم، أو على أيديهم.

فالاعتراف والتقدير منزلة اجتماعية، ومطلب يحقق الرضا على المستوى الفردي، والجماعي، والمجتمعي، ومع أن الاعتراف والتقدير مفاهيم لفظية، فإنها ستظل مطالب لإرضاء الذات وأملاً تسعى لتحقيقه، ونظراً لأهمية ذلك للذات، كانت المنافسة المولود الأول للاعتراف والتقدير، وإلا لماذا المنافسة؟ المنافسة بالتأكيد من أجل تحقيق الفوز بالاعتراف والتقدير، فحتى العبد في زمن العبودية يسعى لينال الاعتراف والتقدير من سيده؛ ولهذا يكذب

ويجدّ في الإخلاص والعمل، وهكذا انتزع عنتره بن شدّاد من سيده ورجال قبيلته الاعتراف والتقدير بالتفاني في حماية شرف الدّات (القبيلة).

وعليه فلكلّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيّة جملة من القيم المفضّلة، والقيم غير المفضّلة، وكلتا الجملتين من القيم تتراتب وفقاً للخماسي إيجاباً وسلباً، فهي تتمركز على الدّات عندما تزن بالقسطاس السّوي (لا زيادة ولا نقصان في الوزن)، وتميل عنها إيجابياً إلى ما هو مفضّل: (ذاتيّة تميل إلى الموضوعيّة)، ثمّ إلى ما هو الأفضل: (الموضوعيّة)، وتميل سلبياً إلى ما هو أقلّ: (ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة)، ثمّ إلى ما هو أنقص: (الأنانيّة أو الشخصانيّة).

إنّ الدّات المتّزنة هي التي تحرص على أن تكون شعرة الميزان الاجتماعي في حالة اعتدال (في منتصف الميزان المعير)، والدّات المنطقيّة هي التي تُوفي الميزان الاجتماعي (تحرص على أن يكون الميزان المعير عند الوزن وافياً)، والدّات الموضوعيّة هي التي تحرص على إيفاء الميزان ثمّ من بعده تصدّق، أمّا الدّات المنسحبة فهي التي تُخسر الميزان المعير (تجعله في حالة المنقوص)، والأنانيّة هي التي تُعشّ الوزن وتهمل المعايير السويّة للوزن الاجتماعي.

وعليه:

يتمّ الاتفاق مع يونخ في قوله: "إنّ الدّات هي نقطة الوسط، أو المركز في الشخصيّة، تتجمّع حولها جميع النظم الأخرى، وهي تجمع هذه النظم،

وتمدّ الشخصية بالوحدة، والتوازن، والثبات¹¹، وعندما تكون الذات هي شعرة تعادل الكفتين توصف بأنها الذات الملتزمة بالمعايير القيميّة للمجتمع: {وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ}¹²، وكلمة بالقسط هنا تعني: بالعدل الذي يجعل شعرة الميزان في المنتصف: (لا ميلان فيها)، وإذا مالت لصعوبة ضبطها بسهولة ويسر فيجب أن تميل إلى الموجب، وهو إيفاء الميزان لصالح المشتري، وهذا يجعل الذات في حالة ميلان منطقي، وهو الميل إلى الموضوعيّة، أمّا إذا مالت شعرة التعادل والتوازن إلى صالح كفة البائع، فإنّ ذلك يعني: النقص في الوزن، مما يجعل الذات في حالة الميل إلى الأنانيّة بدلاً من حالة الاعتدال التي تستوجب الالتزام بقوله تعالى: {وَلَا تَنفُضُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ}¹³.

والذات مكوّن علائقي بين الأنا وغاياته وآماله، والمجتمع وأعرافه ومعتقداته وأنساقه القيميّة؛ ولهذا لا تعدّ الذات من مواليد الطبيعة، بل هي مجال الحركة والامتداد السلوكي لكلّ خصوصيّة اجتماعيّة. فأنا (I) كفرد، وأنا كوطن، وأنا كدين وعرف تجعل لي ضمير المتكلم (me)، ولا قيم ل(أنا) إلّا بالمعنى المصاحب الذي يميّزني عن أنت، ويميّزنا عن الآخرين (هم) فعندما يتوحد الموضوع في: (أنا وأنت وهم) يصبح الجميع على الحالة وفقاً لقاعدة:

11 Borg, W.R. : & Gall, M, D.(1979): "Educational Research An Introduction", (3rd ed), Long Man, New York,

12 الرحمن 85.

13. هود 9.

(نحن سوياً ونحن معاً) مما يجعل الموضوع واحداً، والرّسالة واحدة، ويحقّ لكلِّ منّا أن يقول في الوقت الواحد: (أنا) ويقول: (نحن)، نحن الشركاء، وأنا الشريك، وأنت شريكي، إنّها المكوّنات الذاتيّة التي جعلت بيننا الضمير الاعترافي (نحن) بإرادة؛ وعندما يجيد أحدنا عن نحن الضمير المشترك بإرادة قد يحدث الانحياز والميل السّالب، أو الميل الموجب؛ ذلك حسب الموضوع المنحرف عنه، والموضوع المنحرف إليه؛ فإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع آخر موجب يعدّ الميل أو الانحراف موجباً (مياً منطقياً لا عيب فيه) وتعدّ الحالة: (ذاتيّة تميل إلى الموضوعيّة)، وإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع أكثر إيجابيّة، يكون الميل والانحراف موجباً وتوصف الحالة: (بالموضوعيّة).

أمّا إذا حدث الميل من موضوع موجب إلى آخر سالب؛ فإنّ هذا الميل يُعدّ سالباً وتوصف الحالة بالإنسحابيّة: (ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة)، وإذا كان الميل أو الانحراف من الحالة الإنسحابيّة إلى الحالة الشخصانيّة، فإنّ هذا السُّلوك يجعل الحالة أو الشخصيّة في المستوى الأدنى: (مستوى الأنانيّة).

ولهذا تُعدّ الذاتيّة نقطة التمرکز؛ كونها مكمّن الحقائق، والحقائق هي التي تُظهر الحالات والمواقف، والمواضيع على ما هي عليه، وليس كما يجب أن تكون؛ فهي التي تتماثل مع الفعل، أو السُّلوك، سواء أكانت هذه الحقائق موجبة، أم سالبة؛ ولهذا يكمن في الدّات كلّ من الموجب والسّالب،

ولكن ما يظهر قد لا يكون مطابقًا لما هو كامن، فالحقيقة الكامنة في الصدور عندما تتماثل مع السلوك، أو الفعل تؤدّي إلى معرفة؛ وكذلك الحقيقة الكامنة في الصدور عندما لا تتماثل مع السلوك تؤدّي هي الأخرى إلى معرفة.

وعليه:

لكلّ حقيقة سلوك، ولكلّ معرفة سلوك، ولكن ليس بالضرورة أن يتماثل السلوك والفعل الظاهر مع الكامن المعرفي؛ فالذي يتشرب المعرفة التي تجعل من الآخر طرفًا سالبًا، أو معاديًا لا بدّ أن تكون له ذات منحازة، والذي تتكوّن عنده الذات المعترفة بالآخر لا بدّ أن تكون له ذات استيعابية؛ وهكذا حال الذي يتشرب معلومات متناقضة تكون ذاته متناقضة؛ فيسلك أفعالًا غير متّزنة (تميل حينًا لما هو موجب، وحينًا آخر تميل إلى ما هو سالب؛ وذلك لمقاييسها المزاجيّة)؛ فإذا عددنا إعطاء الضريبة واجبًا على القادر، فبالضرورة نعدّها حقًا لمن يستحق، فعندما تُعطيها الذات بإرادة للمستحقّ تصبح الذات في حالة ميل إلى الموضوعيّة، وعندما تمتنع عن إعطائها تصبح الذات في حالة ميل إلى الأنانيّة.

ولهذا فالذات مركزٌ رقبائيّ (التزام رقبائي)؛ إذ إنّ أفعالها تُقيّم على معطيات ضميريّة، سواء أكانت في حالات الاعتدال والتوازن، أم في حالات الإقدام والإحجام (حالي: التطلع والانسحاب).

وبناء على ما تقدّم فإنّ للذاتية مستويات ثلاثة، هي:

أولاً: المستوى الفردي (الذات في مستوى الأنا): قد تكون ذات الأنا في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1. في الحالة الإيجابية (حالة الاعتدال والالتزان) يقول صوت الذات: (أنا صاحب الحقّ لن أتخلى عنه، أنا المؤدّي للواجب ولن أتخلى عنه، أنا متحمّل المسؤولية، ولن أتخلى عنها)، إنّه صوت القيم التي تشرّبها الأنا، وتجسّدت في سلوكه، وجعلت منه ذاتاً متكاملًا.

2. في الحالة السلبية (حالة الميل والانحراف الأناني) هي الحالة التي يختلف فيها السلوك عن الفعل، وفي كثير من الأحيان تحدث عندما تتمسك الأنا بأخذ الحقوق، وتتهرّب أو تمتنع عن أداء الواجبات وتحمل المسؤوليات، وتحدث أيضًا كلّما امتدت الأنا على حساب الآخر.

ثانيًا: المستوى الجماعي (ذات الجماعة): قد تكون ذات الجماعة في حالة الإيجاب، وقد تكون ذاتهم في حالة السلب:

1. في حالة الإيجابية: يرتفع صوت الذات (نحن) نحن الأسرة، أو نحن الطلبة، أو نحن الأطباء (نحن الجماعة) نتمسك بكامل حقوقنا، ولن نتخلى عنها، ونؤدّي واجباتنا، ولن نتأخر عن أدائها، ونتحمّل المسؤولية كلّ المسؤولية فيما ينبغي لنا أن نتحمّل، وإذا حاول أحد المساس بأضلاع مثلث ممارسة الديمقراطية التي تخصّنا لن نتأخر عن مواجهته والصّدام معه.

2. في حالة السلبية (حالة الميل والانحراف الأناني): في هذه الحالة يقتصر تفكير الجماعة ونظرتها على ما يفيد الجماعة بغض النظر عما يترتب من ضرر لجماعة أخرى.

ثالثاً . المستوى المجتمعي (ذات المجتمع): نظراً لما يختص به كل مجتمع من المجتمعات البشرية من قيم وثقافة مرجعية؛ فإن ذات المجتمع قد تكون في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1. في الحالة الموجبة (حالة تماثل الذات مع مثلث ممارسة الديمقراطية): في هذه الحالة تسود العدالة، وتزول الفرقة؛ فيعيش المجتمع الحرية بممارسة كامل حقوقه، وأداء كامل واجباته، وتحمل مسؤولياته كافة، وعندما تسود الحرية المجتمع بمختلف أعراقه وانتماءاته، تندمج الأقليات العرقية في وحدة المجتمع، وينتهي الخلاف والصدام اللذين سببتهما التفرقة، والتعصب، واحتكار الحاجات.

2. في حالة السلبية (حالة الميل، أو الانحراف الأناني): في هذه الحالة تمتد الذات المجتمعية على حساب ذات مجتمع آخر، أو على حساب الذات الإنسانية بأسرها دون أن تضع اعتباراً للخصوصيات المجتمعية التي تميز كل أمة عن أمة أخرى، أو عندما لا تسود العدالة وممارسة الديمقراطية على مستوى المجتمع، في مثل هذه الحالات يصبح السلوك الظاهر غير الباطن؛ ولذا قد يكون السلوك الظاهر الإخلاص والمحبة، والكامن في حقيقة الأمر هو الخيانة والكره.

ذاتية تميل إلى الموضوعية (منطقية):

هي أحد قواطع خماسي تحليل القيم، وهي مكمّن قيميّ، تعيشه الشخصية كمرحلة من مراحل الوعي الفكري والثقافي التي تنقلها من حيّز التمركز على الذات، إلى التطلّع تجاه الآخر الذي له من الخصوصيات التي تميّزه عن غيره وفقاً لقدراته، واستعداداته، ومواهبه، وإمكاناته؛ فتمكّن الشخصية من معرفة الفوائد التي يمكن أن تحدث لو توصل الأنا والآخر إلى مشاركة وتعاون، وعندما تُستكشف تلك الإمكانيات، ويُستكشف الحُسن والذوق يحدث الالتفات، ويزداد الانتباه، ويرتفع الشعور بأهمية الآخر، والحاجة إليه، وتزداد أهميته فيحدث التجاذب الطبيعي، والتجاذب الواعي في الوقت ذاته.

وتعدّ هذه الحالة منطقة وسط بين الذاتية والموضوعية التي لا يمكن أن تنتقل الشخصية إليها أو تصلها هكذا نُقلة مرة واحدة، وكأنّ مكّونات الشخصية قوالب، أو قواطع منفصلة كلّ واحدة منها مستقلة بذاتها عن الأخرى؛ فلا يمكن أن ينتقل تفكير الإنسان، وأحاسيسه، ومشاعره، وأفكاره جملة واحدة من الأناية إلى الذاتية، ولا يمكن أن تنتقل هكذا مرة واحدة من الذاتية إلى الموضوعية، أمّا الأمر الطبيعي الذي تنمو فيه شخصية الإنسان من الطفولة إلى المراهقة، إلى البلوغ، والرشد، والشيخوخة.

ذاتية تميل إلى الموضوعية هي مجال نشاط فكري وسلوكي متميّز عن الذاتية، ومتميّز عن الموضوعية، وفي الوقت ذاته مكّون مشترك بين مقومات

الذاتية ومقومات الموضوعية، مما جعله قاطعاً مستقلاً بذاته في خماسي تحليل القيم.

ولهذا عندما تقتصر رؤية الشخصية على مكونات الذات القيمة توصف بالذاتية، وعندما تستوعب تلك الرؤية، وتستوعب إلى جانبها ما ينبغي أن تقوم به، أو تفعله، وتسلكه، حينها توصف الشخصية في هذه الحالة بأنها منطقيّة، أو تطلعية؛ إذ تتطلع إلى ما هو أفضل وفقاً لافتراضاتها المنطقيّة لما هو متوقّع، أو مفترض.

والعيب الذي قد يظهر في هذه الشخصية، أو هذا القاطع من الخماسي، هو ليس كل مفترض أو متوقّع حقيقة؛ فالمفترض أو المتوقّع بالضرورة يحتاج إلى زمن، ومبررات الإثبات، أو النفي؛ ولذا فإنّ الأحكام التي ستثبته مؤجلة، فإذا سلكت الشخصية، أو فعلت، أو حكمت وفقاً لافتراضاتها؛ فقد تفعل أو تسلك خطأ، فعليها أن تنتظر إلى أن تتبين حتى لا يقع الخطأ؛ فالقضية التي تقول:

كلّ من وقف بعرفات كُتبت له حجة.

عبد الله وقف بعرفات.

إذن: عبد الله كُتبت له حجة.

هذه قضية منطقيّة لا شكّ فيها، ولكنها قد تكون قضية ليست صادقة؛ ولهذا يصبح الشكّ يحقّها من كلّ جانب؛ فإذا كان عبد الله قد

وقف بعرفات في غير موسم الحجّ، وفي غير يوم عرفة؛ فلا تكتب له الحجّة، وإذا كان موظفًا، أو طبيبًا، أو حارسًا، أو بائعًا، ووقف بعرفات في يوم عرفة بهدف أداء مهامّ خدميّة فقط، فلا تُكتب له الحجّة؛ وذلك لافتقاده مبررات أداء الفريضة، وهي أن يكون عاقدًا نيّة الحجّ بدليل الإحرام، وقد أدى ما سبق من فرائض قبل الوقوف بعرفات، في هذه الحالة يصبح الوقوف بعرفات حقيقة لأداء ركن من أركان الدين الإسلامي، وحينها ينطبق المنطق على الواقع الموضوعي.

وعليه: فالإنسان المتطلّع للحقيقة بمنطق قيميّ معرفي هو في حالة ذاتيّة تميل إلى الموضوعيّة، أي: إنّه في حالة النُقلة من التمرکز على الذات إلى حالة الاتزان النفسي الذي يتفاعل مع قيم المجتمع وعاداته وأعرافه ومعتقداته، ثمّ يتفاعل مع كلّ ما هو مفيد لدى الآخر، وليس منغلّقًا على تراثه القيمي فقط، بل إنّه في حالة امتداد موجب مع الثقافات والأفكار الإنسانيّة الأخرى، وفي الوقت ذاته غير مفرط في خصوصيّة الذاتيّة، وبعد أن كانت المغالبة للعاطفة في تقييم الآخر ومعتقداته وأفكاره وحضارته، بدأت المشاعر والأحاسيس والعاطفة تتهدّب بالتفكير والسلوك والفعل المنطقي.

إذن: ذاتيّة تميل إلى الموضوعيّة شخصيّة توافقية، تندمج فيها حالتها: الذاتيّة، والمنطقيّة، وسلوكها إرادي؛ إذ اعتمادها على حرّيّة الاختيار؛ فهي تتفاعل مع الحقّ، والعدل، والواجب، والمسؤوليّة على مستوى الذات ومستوى الآخر؛ ولذلك لم تكن منغلقة، أو متعصّبة، ولا متفاعلة إلا مع ما

هو منطق، فإذا كان الآخر رافضاً لقيمتها، أو معتقداتها تكون رافضة لرأيه، وإذا كان مستوعباً لها ولقيمتها تكون مستوعبة له ولقيمه، التي فيها خصوصيته التي تميزه عن غيره.

ويُعدّ قاطع الشخصية المنطقية (ذاتية تميل إلى الموضوعية) في خماسي تحليل القيم استكشافاً جديداً للمسافة التي تربط بين الذات والموضوع: (بين العاطفة، والعقل)، فعندما لا تسيطر العاطفة أمام العقل على الفعل والسلوك بالتمام يُفسح مجال جديد للعقل والنفس بأن تُفكر فيما يجب، وتسعى لما يُفترض، أو تميل إليه؛ فالميل هنا موجب، حيث التطلع للأفضل الذي يحافظ على الهوية والخصوصية، ويمتدّ إلى أن يتعرّف على الجديد المفيد، ويسعى إلى الحصول عليه، وهذا لا يعني: أنّ كل ميل موجب، فعندما تميل الشخصية من حالة التمرکز على الذات إلى حالة التخلي عن بعض من مكوناتهما تصبح الشخصية في القاطع: (ذاتية تميل إلى الأنانية)، وتوصف في هذه الحالة بالشخصية الإنسحابية.

لقد سبق أن عرّفنا أنّ الذاتية هي: شعرة تعادل الكفتين التي تتمركز فيها قيم المجتمع، وثقافته، وأفكاره، وتراثه، والميل عنها قد يكون سالباً كما هو حال الشخصية الإنسحابية، وقد يكون موجباً كما حال الشخصية المنطقية التي تُقدّر فيها الذات، ويُقدّر فيها الآخر ذو العلاقة بالموضوع؛ إنّها مجال سيادة الحوار المنطقي بين النفس والذات، وما ينبغي؛ ولذا عندما تميل الذات إلى الموضوع يُعدّ ميلاً موجباً، وعندما تميل عنه يُعدّ ميلاً سالباً.

إنَّها مرحلة الوعي الذي تستوعب فيه الذات دورها، وما يجب أن تفعله مع الآخر التي هي في حاجة إليه، وهو في حاجة إليها، والذي يميّز الشخصية المنطقية عن الشخصية غير المنطقية هو الدور الذي تلعبه مع الآخر، سواء أكان هذا الآخر على مستوى تفكير الأنا، أم على مستوى تفكير الذات، أم كان معها في مستوى تفكير المنطق الذي تسلكه، أم على مستوى الموضوع.

ولأنَّ (ذاتية تميل إلى الموضوعية) هي حالة وعي الذات بمحيطها المعرفي والثقافي؛ فهي مرحلة النضج المعرفي الذي تتمكن به الذات من الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفرّ من التعامل معه؛ ولذا عندما تستجيب الذات مع الموضوع بمنطق تصبح الذات في حالة ميل موضوعي، وتوصف بالتطعية أو المنطقية.

وفي هذا القاطع من خماسي تحليل القيم ترتقي الذات إلى مستوى أفضل هو: مستوى تقبل النقد، وتصحيح الأفكار، والسلوكيات التي كانت معتادة.

إذن: الذاتية هي ما يدور من حوار بين الرغبات والمطالب، والحاجات والبواعث، والحقوق والواجبات، والمسؤوليات، في حدود الدين، والعرف، والقيم السائدة على مستوى المجتمع أو الدولة، حيث ثبات الذات، وتغيّر الأدوار، وتنوع المواضيع؛ ولهذا (الذاتية عندما تميل إلى الموضوعية) تكون على درجة من الاعتراف بأنَّ للآخر رغبات، ومطالب، وحاجات، وبواعث

مشبعة، وحقوق، وواجبات، ومسئوليات ينبغي لها أن تُقدّر وتحترم، ومن غير المنطق أن يتم تجاوزها أو الإغفال عنها؛ فلا ينبغي لها أن تمسّ، ولا تؤخذ بما هو على حسابهم؛ فالذات التي تميل إلى الموضوعية متطورة، وأدوارها متغيرة ومتنوعة، وليست ساكنة، أو راكدة.

إنّ التمييز بين (الذاتية)، و(ذاتية تميل إلى الموضوعية)، و(ذاتية تميل إلى الأنانية)، و(الأنانية)، يعود في أساسه إلى القيم السائدة، والمعايير التي تُقاس بها؛ ولهذا تأخذ المعايير مستويات خمسة هي:

- 1 . الأنانية: معيارها الشخصية (أنا كل شيء).
- 2 . ذاتية تميل إلى الأنانية: معيارها نفعي انسحابي (أنا أولاً، وإلا..).
- 3 . الذاتية: معيارها العاطفة (نحن كل شيء).
- 4 . ذاتية تميل إلى الموضوعية: معيارها (الحجة والمنطق).
- 5 . الموضوعية: معيارها العقل (نحن معاً نحن سوياً).

إذن: عندما يتمسك الإنسان بالقيم والمعايير الاجتماعية التي تستنبط من الإطار المرجعي لمجتمع العاطفة، ويقدر قيم الآخر ومعاييره، في هذه الحالة تعدّ ذاته في حالة ميل إلى الموضوعية، وعندما يتمسك بالقيم والمعايير الخيرة بغض النظر عن مصادرها، تصبح أحكامه مؤسّسة على الموضوعية، وتعدّ معاييره إنسانية؛ ولذا عندما تميل كفة المعايير العامة بمنطق على حساب

كفة المعايير الخاصّة حينها تميل الشخصية إلى الموضوعيّة، وعندما تميل إلى ذلك بلا منطق ولا حقيقة تصبح الشخصية في حالة ميلان إلى الأنانيّة.

وعليه: المنطق يفترض أنّ الناس متساوون في الحقوق، والواجبات، والمسئوليّات، والواقع يُثبت غير ذلك؛ حيث نجد البعض من بني الإنسان في حالة إشباع، والبعض في حالة عوز، والبعض في حالة ادّخار بعد الإشباع، وآخر في حالة سُح، وغيرهم في حالة إثارة حيث يقدّم من هو في حاجة، أو من هو أفضل على من هو أقل؛ لأنّ الشخصية المؤثرة هي الشخصية المنطقيّة التي تميّز بين ما يجب، وما لا يجب، وعندما تحتكم بالمنطق تقول الحقّ، وتفعل صواباً: { وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ }¹⁴.

والشخصيّة المتطلّعة لا تقتصر أهدافها وغاياتها على الظرف الآني (الحاضر)، بل تمتدّ إلى ما هو مستقبلي؛ فتميل إلى المغالبة؛ مغالبة الفضائل على النواقص، وليس مغالبة النواقص على الفضائل كما هو حال الشخصية الإنسحابيّة؛ ولذا فهي الشخصية المسترشدة بالحكمة، والمنطق، ونواميس الضمير العام.

إنّ تجاوز الإنسان دور الدّاتيّة، إلى مرحلة ممارسة النقد الدّاتي الذي يمكنه من معرفة جوانب القصور، أو معرفة العيوب والسّليبيات التي يمارسها، ومعرفة القصور في بعض من قيمه وتقاليده الاجتماعيّة، ويصل إلى مرحلة

¹⁴ . سورة الحشر، 9.

التعديل والتغيير بإرادة، ويتمكن من إعادة لغة الحوار، ومعرفة منطق حوار الآخر، فإنه في هذه الحالة يرتقي إلى مكّون من مكّونات الشخصية وهو مكّون: (ذاتية تميل إلى الموضوعية) الذي يتماثل مع غيره من المكّونات في خماسي تحليل القيم.

إنّ قاطع (ذاتية تميل إلى الموضوعية) لا يمكن أن يكون مستقلاً بذاته عن بقية قواطع الخماسي، بل إنّ القواطع الخمسة متداخلة كالحلقات المترابطة في تكوينها لدائرة الخماسي، وما التجزئة التي قمنا بها إلا لأجل التبيان والتوضيح العلمي والموضوعي لكل قاطع بذاته، ونتيجة لهذه التداخلات الموضوعية نلاحظ الاندماج الذي تمّ بين بعض من مقومات الذاتية، وبعض من مقومات الموضوعية التي أوجدت قاطعاً جديداً يُبرز مبررات الظهور للشخصية المنطقية (ذاتية تميل إلى الموضوعية).

والذات مجال علائقي اجتماعي ينمو فيه الضمير جنباً إلى جنب مع نمو العاطفة، وتتسع فيه دائرة المعارف على مستوى الأسرة، والقراية، والجيرة، والأصدقاء، وتتسع إلى أن تشمل دائرة المجتمع، أو الأمة بحالها، وعندما تكتفي ثقافة الفرد بهذا المستوى، ولا تتطّلع إلى معرفة ما هو أوسع وأكبر، عندها تتمركز شخصية الفرد على الذاتية، ولا تفكّر في غيرها، أمّا إذا شعرت الشخصية بأنّها في حاجة إلى المزيد المعرفي، والمزيد العلائقي، والمزيد القيمي؛ فهي في هذه الحالة ستمتدّ إلى مرحلة ما بعد الذاتية؛ فتدخل قاطع (ذاتية تميل إلى الموضوعية) الذي يمدّها بالمزيد من الرضا النفسي، والعاطفي،

والأخلاقي، ويحقّق لها الإشباع الذي كانت تفتقده في مرحلة قصور معارفها على الذاتيّة.

فالمنطقيّة هي: "كل نزعة تُعطي مكان الصدارة للمنطق، أو تُضفي على ذاتها صورة نسق منطقي" ¹⁵.

إذن: عندما تعطي الشخصية الصدارة للمنطق في إصدار الأحكام، واتخاذ المواقف؛ فهي تصبح (ذاتيّة تميل إلى الموضوعيّة)، وهذا يعني: إنّ المنطقيّة هي نتاج تداخل المتغيّرات، وتأثيراتها الموضوعيّة على السلوك أو الفعل، وفي هذه المرحلة المنطقيّة تُقيّم القضايا بالعقل، والمنطق، والحجّة المبررة، إلّا أنّ الشخصية في هذه الحالة لم تصل بعد إلى مستوى التفكير المجرّد، بل إنّها في حالة نُقلة من حالة التمرکز على التفكير والتقييم العاطفي، إلى حالة التقييم المنطقي الذي يجعلها تميل من مستوى الحالة الأحسن إلى مستوى الحالة الأفضل، وهذا التدرج يؤدّي بالضرورة إلى الميل المنطقي، ويجعل الشخصية في مستوى (ذاتيّة تميل إلى الموضوعيّة).

دور الأخصائي الاجتماعي المدعم لقيم التطلّع:

يؤدّي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المستمد من القواعد القيمية بما يمكن من تدعيم قيم التطلّع، وفقاً للآتي:

¹⁵ . الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت: معهد الإنماء العربي، مجلد 2، ص 1295.

1 - تحريض أفراد المجتمع على العمل الممكن من تذليل الصُّعوبات التي تعوقهم وتعرقلهم عن مواصلة تقدّمهم.

2- تحفيز أفراد المجتمع على رفع مستوى معيشتهم إلى كل ما من شأنه أن يجعلهم قادرين على مواجهة الصُّعوبات وقادرين على تحديها بقوة أكثر؛ حتى يتمكنوا من البناء والإنجاز، ومن ثم بلوغ الغايات التي من ورائها.

3 . إسناد المجتمع بالخبرة والمشورة البناءة والتخطيط الناجح.

4 . تبني الأفكار التي تُحفّز على العمل البناء من أجل مواكبة حركة التغيّر السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي هو في حالة حركة مع حركة الزمن.

5 - حث مؤسّسات المجتمع وتنظيماته على تحسين الخدمات المقدّمة للأفراد والجماعات والمجتمعات من أجل تطوير مستوياتهم القيميّة وإحداث التغيّر المحقّق للتفاعل البناء.

6 - تفتين الأفراد إلى أهميّة التعاون المعزّز للقوّة والمحقّق لما هو أفضل وأحسن.

7 - حث أفراد المجتمع على تبادل الخبرات بما يدفعهم لاستيعاب الجديد والمفيد المحقّق للرفعي الاجتماعي.

8 . حث أفراد المجتمع على العمل الذي من شأنه أن يُسهم في رفع مستوى معيشتهم.

9 . تبني الأفكار التي تؤدي إلى تحسين الخدمات وما يستحدث من أساليب ميسرة للتعامل مع العملاء.

10 . التعاون مع المؤسسات؛ بتبادل الخبرات والتعرّف على كل جديد مفيد تيسيراً لعملية العلاج والإصلاح.

11 - توعية أفراد المجتمع من أجل تحقيق الشخصية الناضجة المستوعبة والتمكّنة من تحقيق الأفضل.

12 - تمكين أفراد المجتمع من صنع المستقبل الأكثر فائدة؛ بتعزيز أهميّة الشخصية المتفاعلة المدركة لما لها ولما عليها.

13 . التعاون مع الخبراء في كل ما يفيد أفراد المجتمع وينهض بمستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والدوقية والثقافية.

14 . رفع المستوى الثقافي للعملاء أفراد أو جماعات؛ حتى يتهيؤوا للتطلّع تجاه كل موجب.

15 . تحريض المسؤولين على مواكبة حركة التغيير الاجتماعي والعمل على تطوير مؤسسات المجتمع على استيعاب الجديد المفيد، والعمل على تطويره إلى الأفضل؛ حتى تعود المنافع على أفراد المجتمع وجماعاته.

16 . العمل على إحداث النُقْلة في الشخصيات الأنانيّة أو الإنسحابيّة أو حتى الدّائيّة وجعلها شخصيّات متطلّعة، مع غرس روح الأمل في تحقيق المستوى الموضوعي.

17 . العمل على رفع كفاءة الشخصية؛ لتكون ناضجة مدركة لما حولها.

18 . إشعار كل مفردة من مفردات المجتمع بأنها قادرة على المشاركة والإسهام في صنع المستقبل.

19 . التعامل مع الصعوبات التي تواجه العملاء أو المجتمع وفق إستراتيجية مرسومة في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع، وإشراك أفراد المجتمع في تنفيذها.

20 . التأكيد على أهمية الصحة توعية وإرشادًا؛ من أجل التكامل في سبيل أداء الوظائف الاجتماعية، والعيش في بيئة نظيفة خالية من الأمراض والآفات.

21 . توعية أفراد المجتمع بأهمية الاكتفاء الذاتي والعمل من بعده على دفع الأفراد والجماعات على ما يُحَفِّزهم على ضمان المستقبل الأفضل وفقًا للحاجات المتطورة.

22 . إعداد البرامج الأدبية والترفيهية والعلمية والفكرية وحث أفراد المجتمع على الانخراط في جماعات وفقًا للرغبة والاهتمام، وتمكينهم من ممارسة الأنشطة المتنوعة والمتعددة، والأخذ بأيدي المتفوقين منهم والأكثر مهارة؛ لأجل رعايتهم والاهتمام بتنمية قدراتهم ومواهبهم؛ حتى يُسهموا في إحداث التُّفَلَّة الاجتماعية المواكبة لتغيرات العصر وطموحات المجتمع.

23 . حث أفراد المجتمع الذين يعمل الأخصائي الاجتماعي معهم على التفكير الحر الذي يمدّهم بممارسة الحرّية بكلّ إرادة.

24 . دفع الأفراد والجماعات إلى مواكبة حركة التغيّر الاجتماعي والإنساني والتطلّع إلى ما يفيد.

25 . استشارة مشاعر العملاء بما يحفزهم على المشاركة في صنع المستقبل وتمكينهم فعلاً وعملاً.

26 . التأكيد للعملاء أنّ الصّعاب لا تصمد أمام المتحدّين فعليهم تحديها بالتطلّع إلى الأجود.

27 - تفتين العملاء إلى قيمة المستقبل الأفضل؛ حتى يتمكّنوا من المشاركة من صناعته.

ذاتية تميل إلى الأنانية (الإنسحابية):

بما أنّ الإنسان اجتماعي بطبعه كما يقولون، إذن: لا بدّ أن يكون ذاتياً بالضرورة، وهذا لا يعني أن يأتي يوم لا تحيد فيه الشخصية عن ذاتها، وحيادها هذا عن ذاتها لا يلغي أنّها اجتماعية الطبع والتطّبع، وفي الوقت ذاته قد يصفها بالمنطقية عندما تتطلّع إلى ما يجب، وقد يصفها بالإنسحابية؛ نتيجة لسلوكها السّالب تجاه القضايا، والمواقف، والمواضيع التي ينبغي أن يكون لها دورٌ متفاعلٌ تجاهها.

فالأذات بوصفها مكوّنًا قيمياً ومركّزاً لاندماج المشاعر والعواطف على المستوى الاجتماعي، تشكّل رقيباً على الأنا وأطماعها الشخصية، وتكوّن قاعدة عريضة لأفرادها وجماعاتها المتطلّعين لما هو أفضل؛ ولهذا توقّعات الأذات من أفرادها وجماعاتها هي دائماً أن يكونوا مثلاً اجتماعياً يصبو لما هو أفضل، ولكنّ هذا التوقّع أو هذا الافتراض لن يتحقّق دائماً، بل في بعض الأحيان والظروف يتحقّق ما هو أدنى، أو أقلّ من المتوقّع، وعندما يسلك الفرد سلوكاً أدنى أو أقلّ مما ينبغي، أو أن يتخلّى عن أداء المهام والمواقف، أو ينسحب من ميادين أدائها، في هذه الحالة يوصف بالإنسحابي؛ إذ أصبح سلوكه وأفعاله في حالة توصف بأنّها: (ذاتيّة تميل إلى الأناييّة).

والميل هنا: "قوة داخلية تحرك الكائن الحي نحو أهداف معيّنة"¹⁶، إنّه تعريف عام يحتوي على ميل الكائن العاقل، وميل الكائن غير العاقل؛ وذلك بشموليّته لكلّ كائن حي، وهذا لا يعنينا في شيء إذا لم يكن المقصود به الكائن البشري الذي لا يمكن أن يميل إلى أيّ جهة أو موقف إلا بعد اختيار وتبيّن لما هو أحسن، أو أجود، أو أفضل، وأحياناً عندما تنقص المعرفة يكون الميل إلى الأقل، والميل فيه مغالبة طرف على آخر، أو مغالبة موضوع على موضوع، وتُتخذ قراراته بإرادة، وتنفّذ عن قصد؛ ولهذا ميل الكائن العاقل

¹⁶ المصدر السابق. المجلد الأول، ص 460.

يختلف عن ميل الكائن غير العاقل الذي لا يتمكّن من اتخاذ القرار عن وعي، ويسعى إلى تنفيذه بإرادة.

وعليه:

يتوقّع المجتمع من أفرادهِ الالتزام بأوامره ونواهيه، ويتوقّع أيضاً أن تكون شخصيّات أفرادهِ وجماعته تطلّعية، وفي الوقت ذاته يودُّ أن يكونوا حريصين على التمسك بذات المجتمع التي تميّزهم عن غيرهم، وتحافظ على هويّتهم، ولكن لا يودُّ لهم التقدّم الذي من شأنه أن ينهي خصوصياتهم العقائدية، والثّقافية، والقيميّة، ولا الانسحاب من ميادين إثبات الهوية؛ فهو لا يقبل التخلّي عن الدّات، ولا يسمح لأحدٍ من أفرادهِ في التفريط فيها، ومن يسلك أو يفعل ذلك توصف شخصيّته بأنّها شخصيّة (ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة).

إنّ ميل تفكير الشخصيّة عن التمرّكز على الدّات إلى الاستحسان فيما تودُّ أن تقدّم عليه الأنا، أو ترغب في فعله والقيام به، يجعلها في حالة مراجعة لما كانت تؤمن به، أو في ما كانت تعتقده، وعندما تصحو من غفلتها تتطلّع، وعندما تتعمّق في غفلتها تنطوي وتراجع إلى ما هو أدنى بالمنظور الدّاتي، ولكنّه قد لا يكون أدنى بالمنظور الشخصاني؛ فالشخصانيّة يتمرّكز تفكيرها على ما يُفيد (الأنا)، ولا يهتمّ الآخر، المهمّ أنا. والأنا هي التي تمتدّ برؤية الفرد، ورغبات الفرد وأطماعه؛ ولذا فهي المتجرّدة من عاطفة الانتماء الاجتماعي الذي يُبرز أهميّة الدّات على أهميّة الأنا، أمّا عندما تصبح الشخصيّة في حالة ميل من الدّاتيّة إلى الأنانيّة، فإنّ ذلك يعني أنّ

الشخصية لم تتحلَّ عن كافة مكونات ذاتها، بل إنَّها متخلية عن شيء منها، وبما يجعلها في حالة مغالبة تفضيلات الأنا على تفضيلات الذات، وهذا يؤدِّي بالضرورة إلى مغالبة معايير الأنا ورؤاها على معايير الذات ورؤاها.

وللتمييز بين الشخصية الإنسحابية والشخصية المتطلعة نقول:
الإنسحابية تميل إلى الاتجاهات ذات المردود السَّالب، والمتطلعة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود الموجب، وهذا لا يعني: أنَّ كلَّ انسحاب هو ذو مردود سالب، ولا كلَّ تطلُّع هو ذو مردود موجب، فعندما تنسحب الشخصية من الإقدام على الأفعال المؤذية والمؤلمة، فإنَّ ذلك الانسحاب يعدُّ انسحابًا موجبًا، وعندما تتطلُّع إلى ما هو مؤلم وضار فإنَّ تطلُّعها هذا يعدُّ تطلُّعًا سالبًا، وتوصف هذه الشخصية بالشخصية السَّالبة أو الإنسحابية؛ إذ انسحابها من ميادين العمل الموجب، وميلها إلى ميادين العمل السَّالب.

وتُعدُّ (ذاتية تميل إلى الأنانية) مكوّن من مكونات الشخصية القابلة للانحراف السلوكي، وليس مكوّنًا بنائيًا؛ فالشخصية التي ترتكب أو تسلك الأفعال غير المقبولة، أو المفضلة اجتماعيًا، ثمَّ تكفّر عن ذاتها، وتعود مرة ثانية وثالثة، وقد تندم بين الحين والحين، ثمَّ تعود إلى ما فعلت وهكذا، توصف هذه الشخصية بالشخصية المترددة والمتبدلة؛ وذلك لمغالبتها القيم المتبدلة على القيم المفضلة، وعندما يصل الحال بالشخصية إلى أن تقطع كلَّ علاقتها مع كلِّ موجب، ومع كلِّ ما بني على القيم الضميريّة، فإنَّها لن

تتوقّف عن انسحابها إلى أن تصل إلى حالة الانطباع بالخصائص الأنانيّة والأفعال الشخصانيّة، وهي مرحلة من مراحل بناء الشخصية السّالبة في خماسي تحليل القيم.

إذن: القاطع (ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة) مكوّن نفسي، قد تصل فيه حالة الشخصية إلى درجة من التوتر الذي يؤدّي بها إلى فعل السوء مع ما يتعارض مع مصالحها، أو يشكّل خطرًا على ما تعدّه منافع لا ينبغي لغيرها أن يشاركها فيها، مصداقًا لقول الله تعالى: {أَنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي} ¹⁷.

والنفس الأمّارة بالسوء هي النفس المائلة للشّهوات، والمبتعدة عن الأفعال العقلية، والمنطقية، التي تجعل الإنسان في حالة وعي وتمييز بين ما يجب وما لا يجب.

فعندما يحدث الانحلال من العلائق القيمية الاجتماعية الضابطة للسلوك، سواء أكان هذا الانحلال على مستوى الأسرة، أم الجماعة، أم المجتمع بكامله، تحدث الانحرافات والميول التي تُغيّر سلوكيات الأفراد وأفعالهم من مكانة اجتماعية إلى مكانة أخرى، ومن موقف إلى موقف، مع اختلاف درجة تأثيرها من شخص إلى شخص آخر؛ إذ نلاحظ الانحلال النسبي في كفة الميل من الذاتية إلى الأنانيّة؛ ولذا قد نجد المتردّد، والمصمّم على الاختراق، والمقدّم على المخاطرة، والمتطرّف، والنفعي المحافظ على السّلامة

¹⁷. يوسف، 53.

الشخصية، ومسلوب الإرادة، واللامبالي، وكلّ هذه الصفات تحتويها صفة الشخصية الإنسحابية (ذاتية تميل إلى الأنانية)، التي تنمو فيها مغالبة الرغبات الخاصة على الرغبات العامة، ومغالبة ما لا يجب على ما يجب، والميل إلى السلوك المتعارض مع القيم والمعارف الضميرية، والإقبال على المطالبة بالحقوق، والابتعاد عن أداء الواجبات، وتحمل المسئوليات.

ولهذا فإنّ مرحلة اليأس تعدّ مرحلة نفسية، يصل إليها الفرد في مرحلة تقدّم العمر؛ إذ الضعف الذي ينمو في القدرة والاستعداد إلى درجة إضعافها، وإعاقتها عن أداء أدوارها التي كانت تفعلها، أو تسلكها؛ ولذا عندما يسود الوهنُ العقل، والجسم، والقدرة، والاستعداد، يحدث الانسحاب، ويسود التردّد، والتخلّي عن أداء ما ينبغي أن يؤدّى؛ وحالة اليأس هذه لا تقتصر على المرحلة المتقدّمة من العمر، بل في كثير من الأحيان تسود الشخصية الإنسحابية (ذاتية تميل إلى الأنانية)، التي تصل إلى مرحلة اليأس وهي في ربيع العمر، فتستسلم لأمر الواقع؛ نتيجة الضعف الذي يُلمّ بها (ضعف النفس)، الذي في كثير من الأحيان تسببه الحاجة، أو الرغبة فيما لا يجب، أو الخوف من المواجهة وعاقبة الأمور. إنّها مبررات الميل إلى الأنانية لكلّ نفس تياس أو تقنط من رحمة الله، أمّا النفس التي لا تياس، ولا تقنط من رحمته دائماً يراودها الأمل، الذي بالجدّ والاجتهاد والسعي الحميد ينقلها من حالة اليأس إلى حالة تحقيق الأمل الذي يجعل منها شخصية

متطلّعة، وتمتلك الحجّة، والمنطق اللذين يجعلانها في حالة نُقْلة من الذاتيّة إلى الموضوعيّة.

إنّ تعيّر حالة الفرد من التمرکز على الأنا، إلى حالة التمرکز على الذات، أو الموضوع لا يمكن أن يتمّ نُقْلة واحدة هكذا، بل يحتاج إلى الآتي:

1. زمن الاستيعاب: الفترة التي تُمكن المنسحب من استيعاب المتغيّرات والمبررات الجديدة.

2. زمن الانفكّك النسبي: الفترة التي تُمكن المنسحب من التخلّص من الارتباطات القيميّة السّابقة، والعلائق التي انتظمت على مستوى الذات.

3. زمن الارتباط: الفترة التي يكوّن فيها للمنسحب علائق مع الوسط القيمي الجديد.

4. زمن الفعل: فترة التبدّل التي تُمكن المنسحب من الإقدام على الأفعال التي كانت محرّمة عليه، أو محذوفة من قاموسه الاجتماعي.

5. زمن العادة: فترة التكرار السلوكي مع الديمومة بما يشكّل الخصويّة الجديدة، والسلوك الجديد.

مما تقدّم إذن: لا يمكن أن يتمّ التغيّر نُقْلة واحدة من التمرکز على الأنا، أو الذات، أو الموضوع، بل لا بدّ من مسافة تسمح بالامتداد للممتدّ، وتسمح بالانكماش للمنكماش، وكذلك لا بدّ من زمن لكلّ امتداد، أو انكماش، ولا يمكن أن تكون الذات مكوّناً مستقلاً عن الأنا، أو الموضوع،

ولا يمكن أن تتجرّد من الميلان إلى الموجب، أو السّالب؛ فكلّ حسب الظّرف، والموضوع، والمتغيّرات المدخلة إلى، أو المخرجة من.

وعليه: الانحياز سلوك بشري، لا يتمّ إلا بمعرفة؛ ومن ثمّ عندما ينسحب الفرد من موقف لموقف، أو من موضوع لموضوع، بالضرورة يتخلى عن موقف، أو موضوع، وينحاز لآخر، وهذا لا يعني أنّ كلّ انحياز هو ذو عائد سالب، بل بعض من الانحيازات ذات مردود موجب؛ كالانحياز للحقّ والعدل، أمّا الانحياز للعبودية والظلم فهي انحيازات سالبة، وهذا النوع من الانحيازات هو الذي تمتدّ فيه الشخصية الإنسحابيّة (ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة)؛ وذلك لعدم تحمّلها المسئوليّة تجاه ما يجب أن تقدّم عليه من أفعال؛ ولهذا فتحمّل المسئوليّة صفة موجبة تُمكن الفرد من أن يكون تطلّعي، أو منطقي فيما يفعل أو يسلك.

ومن هنا: فإنّ (ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة) لم تكن شخصيّة طبيعيّة، بل شخصيّة مصطنعة؛ الشخصية الطبيعيّة هي التي فطر الإنسان وشبّ عليها، أمّا الشخصية المصطنعة؛ فهي التي أوجدتها الظروف، أو إنّها صنعتها، حتى إنّ بعضاً من المناضلين، والمتطلّعين قد تكون آخر أيّام نضالهم وتطلّعاتهم تؤدّي بهم إلى الانسحاب، ويصبحون في حالة ميل من (الدّاتيّة) إلى (الأنانيّة)، وهذه قد تكون نتيجة ردود أفعال من غير المتوقّع، أو نتيجة الهزيمة التي كسرت الهيبة. إذن: الشخصية الإنسحابيّة قد تكون بمسببات الهزيمة، وقد تكون بمسببات الاستسلام.

ولذا ليس دائماً الابتعاد عن المواقف السالبة يؤدي إلى المواقف الموجبة؛ فعندما يبتعد الإنسان أو يميل عن مواقف سالبة إلى أخرى سالبة لا تعدّ أفعاله موجبة؛ فالذي يحدّد المواقف الموجبة من السالبة هو: (الموضوع المنحرف منه والموضوع المنحرف إليه)، وهي ذات أبعاد ثلاثة:

1. مواقف التجنّب: قد يؤدي التجنّب إلى الابتعاد عن أفعال الخير، وقد يؤدي إلى الابتعاد عن أفعال الشر؛ وفي كلتا الحالتين الشخصية تعرف ما هو خير، وما هو شر، وتمتنع عن القيام بهما، والشخصية التي لا تفعل الخير هي التي توصف بالإنسحابية؛ إذ إنّها تنسحب من القيام بالأفعال المفضّلة اجتماعياً وإنسانياً، وهكذا الشخصية التي لا تفعل الخير تنسحب من ميادين الفضيلة.

2. مواقف الانسحاب: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة، فعندما تنسحب الشخصية من مواقف سالبة ليس بالضرورة أن تكون موجبة، وعندما تنسحب من مواقف موجبة ليس بالضرورة أن تكون سالبة.

3. مواقف الإقدام: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة وفقاً للآتي:

أ. عندما تنسحب الشخصية من مواقف وأفعال سالبة، وتقدم على أفعال أخرى سالبة، فإنّ إقدامها هذا يعدّ سالباً، وعندما تنسحب من سالب إلى موجب تصبح أفعالها موجبة.

ب . وهكذا عندما تنسحب من موجب إلى موجب؛ فهي ما زالت ذات المواقف الموجبة، وإذا انسحبت من الموجب إلى السَّالب؛ فتصبح أفعالها سالبة.

رابعًا . الأنايَّة Egoism:

الأنا هو ضمير يعود على من ينطق به، فأنا يشير إليّ، وأنت تشير إليك، وهم تشير إلى من لم يكن أنا وأنت، ونحن تحتوينا، وتستنئ غيرنا، وترتبط الأنا بالأنايَّة عندما تخرج عن الذات والموضوع، وتوصف في هذه الحالة بأنَّها في حالة ميل، أو انحراف سلوكي يؤدِّي بها إلى الأنايَّة أحد مقاطع خماسي تحليل القيم؛ حيث إظهار السُّلوك الأناي على حساب الآخرين الذين لهم الحقّ في الوجود، أو الظهور المماثل.

فالأنايَّة: مرحلة من مراحل تكوين الشخصية الفاقدة للقيم، والثَّقافة، والسُّلوك الاجتماعي والإنساني، والمستجيبة للرغبات، والأهواء، والأطماع الخاصّة التي تسيطر على سلوك الفرد وأفعاله؛ إذ ينعدم عندها الإحساس بالنَّخوة، والغيرة والشَّرَف؛ لفقدانها كثيرًا من العواطف، أو لفقدانها الحُجَّة المنطقيَّة، أو لفقدانها الموضوعيَّة.

وترتبط الأنا بالآخر والموضوع عندما تكون العلاقة موجبة، وتنفصل عن الآخر والموضوع عندما تكون العلاقة سالبة؛ فعندما تظهر الأنا مع الآخر في الموضوع الواحد بالتساوي وفق الحاجة والجهد تقوى العلاقة بينهما، وعندما تظهر الأنا على حساب الآخر تضعف العلاقة بينهما، وقد

يحدث الصّدام، وتسود الفرقة إلى حين الالتزام بحقّ الآخر في الموضوع دون منّة؛ فالأنا الموجبة هي التي تتمسك بما لها من الموضوع دون أن تمسّ حقّ الآخر فيه.

وعندما تكون أهميّة الأنا وعيّا عند الآخر، وتكون أهميّة الآخر وعيّا عند الأنا، تتكون الذات المشتركة التي تعترف بحقّ الجميع في الموضوع العام، وعندما تعمّ الجهالة بأهميّة الأنا والآخر في الموضوع المشترك يُطمس أحدهما على حساب الآخر، ويسود السلوك الأناني الذي تترتّب عليه الأفعال السّالبة.

وبما أنّ لكلّ فرد خصوصيّة تميّزه عن غيره وفقًا لقدراته، واستعداداته، وميوله، وثقافته، إذن: لكلّ أنا خصوصيّة، وبما أنّ لكلّ أنا خصوصيّة؛ فلا داعي لطمسها، بل من الواجب العلمي إظهارها بما يمكنها من أداء مهامها الخاصّة بموضوعيّة واعتبار، وعندما لا تطمس الخصوصيّة لا تطمس الذات العامّة التي هي مجموع تفاعل الخصوصيّات، (فأنا كفرد) أعرف أنّ ليّ حقوقًا، وعليّ واجبات؛ ولذا أتحمّل أعباء المسؤوليّة مع الآخرين الذين لهم علاقة بالمواضيع المشتركة بيننا، وبخاصّة المواضيع التي تكوّن مجالات العلائق القيميّة على مستوى ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليّات:

1 - حقوق الأنا:

بلا شكّ لكلّ (أنا) عاقلة حقوق قيميّة كاملة، ينبغي لها أن تؤخذ بإرادة، أو تُعطي من دون منّة من أحد، وله الحقّ في التصرّف الحرّ في

حقوقه، ولا حقّ له في الامتداد على حساب حقوق الآخرين، ولا يحقّ لأحدٍ أن يُقيّدَه عن ممارسة حقوقه، وإذا وُضِعَ القيد على الحقوق وجب فكّها، أو كسرُها بالقوّة، ولا ننس ما يتركه وضع القيد من أثرٍ على الأنا الذي بلا شكّ سيفكر مرّتين قبل أن يفعل أيّ أمر، وسيضع إشارات الاستفهام والتعجّب على من كان سبباً في وضع القيد، وقد تحدث المواجهة كلّما توافرت اشتراطاتها، ولكي تصبح حركة الأنا موجبة ينبغي أن يفسح مجال الامتداد في مجالات العلاقات القيمية الآتية:

أ. مجال العلاقات القيمية الاجتماعية.

ب. مجال العلاقات القيمية الإنتاجية.

ج. مجال العلاقات القيمية السياسية.

د. مجال العلاقات القيمية النفسية.

هـ. مجال العلاقات القيمية الذوقية.

و. مجال العلاقات القيمية الثقافية.

وعليه: إذا لم يُسمح للأنا بحرية الامتداد في المجالات العلائقية السابقة،

تصبح الأنا في حالة السّالب، وهي: الأنايية والشخصائية.

2 - واجبات الأنا:

في مقابل أخذ الحقوق ينبغي للأنا أن تؤدّي واجباتها، وبطبيعة الأمر إذا لم يتمّ أخذ الحقوق، لن تؤدّي الأنا واجباتها التي هي حقّ للآخر، ولا ينبغي أن يُطلب منه أدائها؛ لأنّ الواجبات تؤدّى في مقابل أخذ الحقوق؛ ولهذا يجب أن تتماثل مجالات أخذ الحقوق مع مجالات أداء الواجبات، وهي:

أ . مجال العلاقات القيمية الاجتماعية.

ب . مجال العلاقات القيمية الإنتاجية.

ج . مجال العلاقات القيمية السياسية.

د . مجال العلاقات القيمية النفسية.

هـ . مجال العلاقات القيمية الذوقية.

و . مجال العلاقات القيمية الثقافية.

وإذا لم تؤدّ الأنا واجباتها بالتمام في ضوء ما تأخذه من حقوق تصبح الأنا ذات خصائص وصفات أنانية؛ ولهذا ترتبط الأنا بالشخصانية والفردية عندما تنفصل عن الموضوع والذات، وترتبط بهما عندما تنفصل عن الأنانية والشخصانية والفردية التي تنحرف بها عن الذاتية الاجتماعية كما هو مبين في قطاعات خماسي تحليل القيم.

3 - مسؤوليات الأنا:

(الأنا) إثبات وجود موجب عندما تتماثل فيه ممارسة الحقوق مع أداء الواجبات، وحمل المسئوليات، وإذا لم يتم التماثل الموجب تصبح الأنا في منحرج السلوك الأناني الشخصاني الذي يُقيّم الأمور من زاوية تحقيق المنفعة التي تعود عليه بغض النظر عمّا يصيب الآخرين من ضرر أو خسارة (المهم أنا).

المسئوليّة عبء وحمل ثقيل، ومع ذلك هي ضرورة للأنا الحرّة، وهي في الوقت ذاته حقّ يجب أن يؤخذ، وواجب ينبغي له أن يؤدّى؛ وبالتالي فهي الضلع الثالث في مثلث ممارسة الديمقراطيّة؛ إذ لا ديمقراطية بلا ممارسة الحقوق، ولا ديمقراطية بلا أداء الواجبات، ولا ديمقراطية بلا تحمّل المسئوليات.

وعليه: تتماثل المسئوليّة مع الحقوق والواجبات من خلال امتدادها في المجالات العلائقية السّابق ذكرها.

وعليه: فمن الزاوية الطبيعية لكلّ أنا: حقوق، وواجبات، ومسئوليات، ومن الزاوية الفعلية قد لا تمتلك الأنا شيئاً من ذلك فتُعدّ فاقدة لذاتها، ولا مفرّ لها من أن تنسلخ عنها لتمارس السلوك الأناني والشخصاني كرّد فعل، وليس دائماً الأنا تسلك، أو تفعل نتيجة ردود أفعال سلبية، بل في بعض الأحيان تمتلك الأنا كلّ الحقوق، والواجبات، والمسئوليات المتعلّقة بها، ثمّ تمتد على حساب ما يمتلكه الآخر، إنّها الأنا الطّامعة الفاقدة لقيم الاعتراف، والتقدير، والاعتبار للآخر.

ولأنَّ العلوم الاجتماعيَّة وفقًا لقانون الفطرة ترى أنَّ الإنسان اجتماعي بطبعه؛ فترى أنَّ الإنسان كفرد لا يستطيع الاستغناء عن المجتمع الذي يعيش فيه، أو ينتمي إليه نتيجة قدراته واستعداداته المحدودة التي لا تمكِّنه من الاعتماد على نفسه كاملاً، بل في مُعظم الأحيان تجعله في حاجة للآخرين حماية، ورعاية، ومدِّ يدِ العون للمساعدة، والتعاون، والتآزر من أجل البقاء، وإذا تمكَّن الإنسان من معرفة حدوده، وأسباب وجوده، وما يحيط به ولم يتجاوز ذلك عندما يمارس حقوقه بإرادة ويؤدِّي واجباته بإرادة ويتحمَّل مسؤولياته بإرادة وفقًا لقدراته واستعداداته ومواهبه، حينها يكون فردًا متفاعلاً إيجابياً.

وبناء على ما سبق نتساءل:

لماذا يودُّ البعض أن يُظهر شخصانيته وأنايَّته على حساب المجتمع الذي ولد فيه، وهو يعرف نفسه كفرد قاصر عن العيش بمفرده، وبمَنْعزل عن بني جنسه؟

أعتقد أنَّ سبب ذلك هو وجود الفروق الفرديَّة التي جعلت لكلِّ فرد من بني الإنسان طابعًا به يُميِّز عن غيره، وكذلك لا ننس وجود المظالم التي تمتدُّ لتلاحق مجالات العلائق القيمية، وتضع القيد عليها، وإلى جانب هذه وتلك لا ننس أثر المعلومات والمعارف التي يتشرَّبها الأنا في أثناء فترات نموه الزمَّني، ونموه المعرفي.

فالإنسان بطبيعة الحال لا يتكرر في خلقه، ولا يمكن أن يكون نسخة لغيره، أو يكون غيره متطابقاً معه في قدراته، واستعداداته، ومواهبه، وطموحاته، ولا حتى في بصمة أصابعه، ونسيج جسده، على الرغم من أن البشر جميعهم مخلوقون من نفس واحدة: {وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ} ¹⁸ فإننا خلقنا فرادى؛ مصداقاً لقوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكَبْتُمْ مَا Χَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ} ¹⁹.

ومع أن الإنسان خلق على القوّة إذا ما قورن بغيره من المخلوقات الأخرى فإنه بقوته تعلّم حتى غزا الفضاء، ولكن على الرغم مما خُلق عليه من قوّة؛ فهو الضّعيف أمام القوي المطلق جلّ جلاله، وهو أيضاً الضّعيف أمام رغباته، وشهواته، وفي حالة مرضه وألمه، وحاجاته المتطوّرة، والمتغيّرة والمتنوّعة، مصداقاً لقوله تعالى: {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} ²⁰.

إذن: لماذا يرتكب الإنسان الأثميّة وقد خُلق ضعيفاً؟ وعلى من يستعرض قوّته هذا الضّعيف؟

ومع ذلك هذا الإنسان الضّعيف يتظاهر بالقوّة بين الحين والحين كلّما عرف أن الآخر في حالة وهن وضعف؛ فيتمرد على الضّعفاء، أو المساكين:

¹⁸. الأنعام، 98.

¹⁹. الأنعام، 94.

²⁰. النساء، 28.

{قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ} ²¹، وفي الوقت الذي يتمرد فيه الآخرون على الحكومة الظالمة، ينسحب ذلك الإنسان المتظاهر بالقوة في غير محلها من ميادين أداء الواجبات، وحمل المسئوليات، وفي المقابل يقدم غيره على أدائها.

بناء على ما تقدّم: يمكن التمييز بين الاثنين المتمردين وهما:

- الذات المتمردة على الضعيف سلوكها وأفعالها القيمية سالبة.
- الذات المتمردة على الحكومة الظالمة سلوكها وأفعالها القيمية موجبة.

ولذا لا يُعدّ كلّ تمردٍ سالبًا؛ وهكذا الذات المنسحبة من ميادين أداء الواجبات، وحمل المسئوليات تُعدّ ذات سلوكيات وأفعال سالبة، أمّا الذات المتقدّمة لأداء الواجبات، وحمل المسئوليات فسلوكها وأفعالها تعد موجبة.

وعليه: فالإنسان الذي عصي الله الذي خلقه، لا يُستغرب أن يعصي المجتمع الذي لم يخلقه، أو أنّه يعصي أفرادا منه فهذه الأنانية والشخصانية التي عندما تسود أفعالها تُنسي الإنسان معرفة من هو؟ ومن الذي خلقه؟ ولماذا خلقه في حاجة لمن يقوم برعايته؟

إذن: إذا تمسك الفرد بأناته ولم يتخطَّ حدودها (حدود أنا لي حقّ، وواجب، ومسئولية أتمسك بها، ولا أرغب الامتداد إلى ما هو خارج عنها) فإنّ ذلك يدلّ على أنّه متمسك بقيمه التي يُقرّها المجتمع، القيم التي جعلت

²¹ هود 91.

منه ذات على المستوى الفردي، أمّا إذا تجاوزت هذه القيم وحدودها الاجتماعية فيدخل في منطقة النزاع مع الآخرين المدافعين عنها بوصفها حقاً لهم، ومن هنا ينجم الصّراع بين الممتدّ خارج حدوده، والمندحر داخلها؛ ولذلك تتكوّن الأنايية، أو الشخصية عندما يطمع الفرد في حقوق وواجبات ومسؤوليات غيره، أمّا إذا تمسّك بحقوقه وحبّ أناته، ولم يتجاوزها فإنّ ذلك يعنى أنّه لم يكن أنانيّاً، أو شخصانيّاً، بل إنّ الإنسان المثال الذي يتوحّد المجتمع فيه فيجعله اجتماعياً بطبعه.

ولهذا تعدّ القيم العنصر الأساس الذي يميّز سلوك الإنسان الأناني، أو الشخصي، عن سلوك الإنسان الدّاتي، أو الاجتماعي، فإذا كان تقييم الفرد للأشياء المشتركة بمنظور كلّ شيء أنا، كانت أفعال الفرد أنانيّة، وسلوكيّاته شخصانيّة، وإذا كان التقييم للأشياء والظواهر بمنظور المجتمع، كان الفرد اجتماعياً (ذاتيّاً)، وإذا كان تقييم الأشياء بمعطياتها كما ظهرت في الموضوع كان الفرد موضوعياً؛ ذلك لأنّ الأنا قد تنفصل عن الموضوع، أمّا الدّات فإنّها ترتبط به.

إذن: توجد علاقة تداخل قيمي بين مكوّنات الشخصية الأنايية، والشخصية المنسحبة، والشخصية المتّزنة (الدّاتيّة)، والشخصية المنطقيّة، والشخصية الموضوعيّة؛ ولذا فالموضوع يمكن أن يكون الإنسان أنانيّاً، ويمكن أن يكون ذاتيّاً؛ فالتنشئة كموضوع، وحسب فلسفتها، قد تجعل من الفرد أنانيّاً، أو ذاتيّاً (اجتماعياً)، وهكذا الفرد قد يؤثّر في المجتمع بأناييته سلبياً؛

نتيجة تمسكه بالأنأ، وقد يؤثر فيه بموضوعيته إيجابياً؛ نتيجة عدم انفصاله عن الموضوع، وعن الذات.

ومن ثم فالأنأ كعنصر مستقلٍ تدلُّ على الفردية كبؤرة اهتمام، وعندما ترتبط بالموضوع دون اعتبارٍ للآخر تصبغه بطابعها؛ فتسود الروح الأنانية، أو الشخصية؛ وذلك لظهور نواياها الخاصة، أو أطماعها الخاصة سواء أكان هذا الطابع فردياً، أم أسرياً، أم اجتماعياً، فإذا كانت المصلحة فردية كان الأنأ فردياً، وإذا كانت المصلحة أسرية، أو قرابة، كانت الأنانية بإظهار الأنأ لها على حساب الآخرين؛ وهذا يشير إلى أن الأنأ لم تتكون من حب الذات كما يعتقد البعض، بل تكوَّنت من الانعزال عن الذات والموضوع؛ نتيجة التحيز الشخصي الذي يظهر الأنانية.

وبناء عليه: إن التحليل العلمي الذي يتأثر بالأنأ الطامعة المنعزلة عن الذات والموضوع، هو تحليل شخصاني (أنانياً) لا يقره العلم، ولا تقره القيم الاجتماعية والإنسانية؛ ولذلك يحدث ما يسمى بحوار الذات الذي تثيره الحاجة، وتدفعه الأماني؛ فإذا تجاوز الأنأ حوار الإشباع وفقاً للحاجة، كان الأنأ شخصانياً، وإذا التزم بحدود الإشباع كان الأنأ ضميرياً، وموضوعياً لا غاية له في الاستغلال، ولا رغبة.

إذن: الأنأ لم تكن عيباً إذا لم تتجاوز حدودها على حساب الآخرين، بل ينبغي التمسك بها كطابع مميِّز بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات؛ فكل (أنا) خلقت متميزة عن غيرها؛ وبالتالي لا يُعد التمسك بها عيباً، وبما

أَنَّ كَلَّ (أنا) متميِّزة عن غيرها بخصوصياتها، إذن: الكلّ متميِّز عن غيره بما يمتاز به، والتمسك بالميز يعني التمسك بالقيم الخيرة، والأفعال الحميدة، ومع أَنَّ الأنا واحدة، فإنَّ أدورها متعدّدة، فأنا الفرد، تختلف عن أنا الأسرة، أو الجماعة، وأنا المجتمع، تختلف عن أنا الأمة، أو أنا الوطن، أو أنا الإنسان، فعندما أكون أنا الإنسان تكون القيم الإنسانية هي التي يحتويها ضميري، وتمارسها أفعالي، وتتجسّد في سلوكياتي.

فالقيم الإنسانية لم تكن ملكية فردية، بل ملكية عامة تتجسّد في الفرد حتى يصبح إنسانياً بطبعه؛ ولذلك عندما تتجسّد الأفعال الإنسانية في سلوك الفرد وأفعاله يصبح الفرد وكأنّه الإنسانية بحالها، وتوصف حالته بالموضوعية، وإذا لم تتوحّد الإنسانية في أفعاله، وسلوكياته قد تتوحد فيه أفكار وأفعال على مستوى آخر، قد يوصف مرتكبها بالمنطقي، أو الإنسحابي، أو الذّاتي، أو الأناني.

ويكون الفرد أنانياً بخروجه عن حدود (أنا الواثقة) نتيجة مصلحة خاصّة، أو طمع في شيء هو حقّ لغيره، وتكون الأنا الخيرة هي التي تقف عند حدودها، ولا تمتدّ طمعاً في السيطرة على غيرها، وتوصف بأنّها مثال ينبغي لنا الاقتداء به.

وعليه: ينبغي أن تسيطر كلّ أنا على أُناتها؛ حتى لا توصف بالهامعة الطّامعة، وعندما يسيطر كلّ فرد بإرادته على أنانيته، وشخصانيته، ويصح عيوبه، ويسلك كما يودّ للآخرين أن يسلكوا تجاهه، ويحبّ لنفسه كما يحبّ

لغيره فإنَّ ذلك يجعله في صفة المجتمع بأسره، وتصبح الذاتِيَّة هي الشخصية السائدة بين أفراد المجتمع، وجماعاته، وهذه الذات هي التي ينبغي للجميع أن يتمسك بها، ويدافع عنها الجميع؛ ذلك لأنَّها ملكيَّة عامَّة توحدت في الأنا بقيم المجتمع، ومن ثمَّ، علينا أن نميِّز بين الأنا وأفعالها، والأنايَّة وأفعالها، وفي هذا الأمر نقول:

الأنا كبرياء الذات وأنفتها؛ نتيجة أخذها بقيم المجتمع، والفضائل الإنسانية الخيرة، أما الأنايَّة فهي نتيجة الطمع والتعصب للباطل والحياد عن الحق؛ ولهذا يكون الإنسان كفرد مثلاً عندما يتمسك بالأنا الملتزمة بكبريائها الإنساني الذي يقدر قيمة الإنسان، ويحافظ على نوعه، ويكون الإنسان ذاتاً عندما تتوحد قيم المجتمع فيه، ويلتزم بها؛ فتكون أمانيه من أمانى المجتمع، وآلامه من آلامه؛ ولأنَّ الإنسان قد خلُق في أحسن تقويم؛ فهو يرتقي إلى أن يكون أمة بحالها عندما تتوحد خصائص الأمة، وأجسادها، وعزتها، وتاريخها، وآمالها فيه، مما يجعله يحس بإحساسها، ويتألم لآلامها، وهذه الصفات التي كانت نتاج تشربه القيم الحميدة، والفضائل الخيرة، هي لا تكاد توجد إلا متفرقة عند غيره.

إذن: الذي يحدّد السلوك الأناني، أو الذاتي هو الإطار المرجعي؛ فإذا كان الإطار المرجعي أنانياً ذا اتجاهات سالبة يظهر دور الأنا على حساب قيم المجتمع، أو الأمة الفاضلة، ومن ثمَّ يوصف السلوك بالأناني، وإذا كان

الإطار المرجعي جماعياً أو مجتمعياً موجباً يظهر دور الذات المستوعبة
لطموحات الأنا من خلال القيم المشتركة بين أفراد المجتمع.

الموضوعية:

تُعَدُّ الموضوعية أحد مقاطع خماسي تحليل القيم، وهي مكوّنٌ قيمِيّ
استيعابيٌّ تندمج فيها المعارف الإنسانية والعلوم والثقافات التي تحتوي الأنا
وتستوعب الآخر، وتنتج أفعالاً وسلوكيات تؤدّي من قبل الجميع بإرادة،
وتكوّن منظومة قيمية ذات أبعاد ومرامٍ إنسانية خالية من التعصّب والتحيز.

والموضوعية هي العقلية التي تتجاوز بها الشخصية مرحلة العاطفة
والمنطق؛ فلا تحتكم إلا بالعقل فهي بعد أن كانت تحتكم في قاطع (ذاتية
تميل إلى الموضوعية) بالمنطق الذي يعتمد في أحكامه على ما هو متوقّع أو
مفترض، أصبحت تحتكم بالعقل الذي يميّزها في أحكامها وسلوكياتها التي
تفعلها بعد أن تتبيّن الحقّ من الباطل، والخير من الشر، وما يجب وما لا
يجب.

وعندما يُقيّم الإنسان الظروف، والمواقف الفردية، والجماعية،
والمجتمعات بمعياريّة، توصف أحكامه وتقييماته بالموضوعية؛ ولذا فالموضوعية
مرحلة وعي متقدّم على مستوى الثقافة والفكر الإنساني، وهي الالتزام
بالحقائق المجردة قولاً وعملاً، فلا تميل كلّ الميل، ولا تصدر الأحكام بلا
معلومات ومعارف واضحة؛ وذلك لرفض الضمير العام لكلّ مشوّه وغير
صائب؛ ولهذا فالموضوعية مرحلة تيقن، ومعرفة يتجاوز بها العقل كلّ مراحل

الانحرافات، والميول السالبة التي تحيد أفعالها كثيراً، أو قليلاً عن الحقيقة، إنَّها
المتباعدة عن المنقوص، والتمسكة بكلِّ فعل تام.

والموضوعية حالة مستقلة بذاتها تُقيّم فيها الأمور بنزاهة لا بعاطفة؛
فهي ليست حالة اعتدال كما هو حال قاطع: (الذاتية) في خماسي تحليل
القيم، وهي ليست حالة من حالات التطرّف والانسحاب كما هو الحال
في قاطعي: (الأنايية) و(ذاتية تميل إلى الأنايية)، بل إنَّها حالة الانسجام،
والتطابق مع مبررات المواضيع، ومعطياتها العلميّة.

وتتمركز الموضوعية في خماسي تحليل القيم على الآتي:

- 1 . التجرد من رغبات الأنا وأطماعه ومصالحه الشخصانية.
- 2 . لا تعترف إلا بما يجب، ولا تؤدّي إلا الأفعال الواجبة السلوك.
- 3 . تُقيّم الأنا والذات والآخر بمنظور قياسي، لا بمنظور مزاجي.
- 4 . السلوك والأفعال الحضارية المتماثلة مع الثقافة المستوعبة لكلِّ
خصوصية.

5 . الاعتراف بوجوبية أخذ الحقوق.

6 . الاعتراف بأحقية أداء الواجبات.

7 . الاعتراف بأهمية تحمّل المسؤوليات.

8 . التقدير لمن يجب، ولما يجب.

ولذا فالاطمئنان صفة من صفات الشخصية الموضوعية: { يَا أَيُّهَا
النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي
جَنَّتِي }²²؛ ومن ثمَّ فَإِنَّ النَّفْسَ الَّتِي تَدْخُلُ الْجَنَّةَ هِيَ النَّفْسُ الْمَوْضُوعِيَّةُ الَّتِي
أَسْلَمَتْ وَجْهَهَا لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ولأنَّهَا الْمُطْمَئِنَّةُ فَهِيَ الَّتِي تَعْتَمِدُ عَلَى قُوَّةِ
الْبَصِيرَةِ الَّتِي تَمَكَّنَهَا مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِيقَةِ، وَتَمَيَّزَهَا عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَنْفُسِ: { بَلِ
الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ }²³؛ فالْبَصِيرَةُ قُوَّةٌ عَقْلِيَّةٌ وَاعِيَةٌ يَتَبَيَّنُ مِنْ خِلَالِهَا
الْإِنْسَانُ الْمَوْضُوعِيَّ مَعْرِفَةَ مَا يَجِبُ وَمَا لَا يَجِبُ، وَعِنْدَمَا يَسْلُكُ لَا يَتَرَدَّدُ؛
ذَلِكَ لِثِقَتِهِ فِيمَا يَفْعَلُ أَوْ يَسْلُكُ عَنْ مَعْرِفَةِ صَائِبَةٍ.

الموضوعية: هي الحقيقة مهما اختلف الزمان، والمكان، والثقافة، أو
الدين، والعرف، فالحقيقة واحدة سواء أكانت ذات مؤثر سالب، أم ذات
مؤثر موجب؛ فالكذب حقيقة، والصدق حقيقة، والنفاق والرفض والتمرد
حقائق كغيرها من الحقائق، والموضوعية هي: قول الحقيقة، وفعل الحقيقة؛
ولذا وفقاً لمعيارية الموضوعية ليس عيباً أن يقال للكاذب كاذب، وللسارق
سارق، وللصّادق صادق، بل العيب أن لا يقال ذلك كحقيقة، هذه هي
الموضوعية كحقيقة لا تتبدل، ولا تتغير مهما تغير الزمان والمكان، أو تغير
الأفراد وتبدلوا؛ نتيجة تعرّضهم إلى مؤثرات ومتغيّرات تابعة أو مستقلة.

²² . الفجر: 27 . 30.

²³ القيامة: 14.

وبما أنّ الحقيقة هي ما صدق على الموضوع، إذن: ليس بالضرورة أن تكون الموضوعية منطقيّة؛ وذلك لأنّ معايير الحقيقة ليست هي المعايير المنطقيّة؛ فمعايير الحقيقة هي الصدق والثبات، أمّا معايير المنطق فهي الافتراض والتوقع؛ فالإنسان من حيث الوجود وجوده حقيقة موضوعية وليس وجودًا متوقّعًا، أمّا من حيث التفكير فتفكير الإنسان منطقي؛ وذلك لارتباطه المترتب على وجوده الذي به يتميّز بقدرات عقلية، ومعرفية، وفكرية؛ ولهذا فالحكم على أنّ الإنسان موجود، وأنّه مفكّر هو الحقيقة الموضوعية، ولكن ليس بالضرورة أن كلّ إنسان موجود مفكّر؛ إذ إنّ البعض موجودون، ولكنهم فاقدو حاسة التفكير والتذكّر، التي يفترض أنّها خاصية إنسانية، وهذا ما يجعل المنطق ليس بالضرورة أن يكون حقيقة.

في الموضوعية ينطبق الحكم على المحكوم؛ حيث تطابقه مع المعطيات المثبتة بالملاحظة، أو المشاهدة، والتجربة، وإذا لم ينطبق الحكم على المحكوم فإنّ الحالة المحكومة تحسّ بالظلم؛ فترفض، وتطالب بالنقض، وإلاّ ستمرد وتثور على مصدر الظلم الذي حكمها بلا مصادق، وعندما يتطابق الحكم أو الفكرة مع الواقع تسود الموضوعية، وتصبح سلوكًا، أو فعلًا، ماثلاً للإثبات.

ومن ثمّ فعندما يقوم الباحث بالبحث في الظاهرة، أو المشكلة، قد يُطلب منه أن يتجرّد من خصوصيته التي تميّزه عن غيره؛ لكيلا يتأثر الموضوع

بلمساته، ويشار إليه بالموضوعية، ولكن إذا كان الأمر كذلك، هل تُعدُّ
الخصوصية عيباً علمياً يجب تلافيه، أم إنَّها تُعدُّ ميزة علمية ينبغي ألاَّ تُهمَل؟
إذا كانت الخصوصية من صنعنا فقد يكون العيب فيها، وإذا كانت
من صنع صانعنا؛ فمن ذا الذي يستطيع التخلُّص منها؟

وقد يتساءل البعض عن العلاقة بين الخصوصية والقدرات
والاستعدادات والمواهب: هل هي ذات علاقة، أم لا توجد علاقة بينها؟
فإذا كانت ذات علاقة بالإرادة، والقدرة، والاستعداد، والقيم المستمدَّة من
الإطار المرجعي للمجتمع، فأين موضع العيب فيها؟ وهل العيب أن تعترَّ
الشخصية بقيم المجتمع الذي تنتمي إليه، وتتمسك بإرادته؟ أم إنَّ العيب أن
تنسلخ عنها كمن ينسلخ من جلده؟ وهل يعتقد فيما يكتبه المنسحبون عن
ذات مجتمعهم نتيجة تأثرهم بمعارف أفراد آخرين، أو مجتمع آخر قد يكون
معادٍ لمكوّنات المجتمع القيميَّة من دين وعرف وعادة؟ فهل هذه هي
الموضوعية؟

نعم، إنَّها الموضوعية التي ينادون بها، ولكن هل هذه موضوعية؟

بالطبع: لا.

إذن: فما الموضوعية؟

الموضوعية: أن تُقدّم الحقائق كما هي لا كما ينبغي لها أن تكون عليه، فما ينبغي لها أن تكون عليه هو المطلب والأمل، وستظل الحقيقة كامنة في الموضوعية إلى أن يتحقّق المطلب الذي يُقدّمها كما هي.

إذن: الحقيقة علمياً، هي كشف الزيف عن المعلومة سواء أكانت هذه المعلومة صادقة، أم كاذبة، وأنّ تقدّم (هي كما هي) لا كما يوّد لها أن تكون من وجهة نظر الغير.

ولإزالة اللبس والغموض عن الموضوعية ينبغي أن نفرّق بين التزام الباحث بخطوات البحث العلمي في أثناء تقصّي المعلومات والبيانات التي تعكس حقيقة الموضوع، وشخصانية الباحث وأنايته التي لا تعكس حقيقة الموضوع؛ ولذلك التزام الباحث بدينه وتخيّره إليه حقّ لا يُعد عيباً، بل العيب ألاّ ينحاز إليه باعتباره الحقّ، فمن الموضوعية أن يتميّز موضوع الباحث المسلم عن موضوعات غيره من الباحثين غير المسلمين عندما يكتبون عن الدّين الإسلامي، وفي مثل هذه الحالة من الباحث الموضوعي يا ترى؟

وعليه:

فعلى الباحث أن يميّز بين التزامه بمبادئ أمته وتاريخها كحقيقة، سواء أكان تاريخاً سالباً، أم موجباً، أم بين هذا وذاك، وشخصانيته وأنايته التي يوّد لها أن تكون على حساب خطوات البحث العلمي في أثناء تجميع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج العلمية منها؛ فعندما يلتزم الباحث بمبادئ أمته، ودينها، وقيمها، فإنّه في هذه الحالة سيظل ملتزماً بمبادئ عامّة

(ملكاً للجميع)، وإلا هل يعقل موضوعياً أن يفكر الباحث المسلم في أثناء قيامه بمهمة البحث والدراسة بأنه غير مسلم؟ وهل الدين والثقافة، والعادات، والأعراف، أملاك لفرد بعينه حتى يُطلب منه التجرد منها وإلا يوصف بعدم الموضوعية؟

إذا كان الدين والعرف والقيم السائدة تُعدُّ مصادرَ للمعايير التي توضع على أساسها المقاييس العامة للموجب والسالب، والمستقيم والمعوج والمنحرف؛ فكيف إذن يوصف الباحث المنسلخ عنها بالموضوعية؟ وهكذا حال كلِّ باحث عندما ينتمي أو يعتقد اتجاهها سياسياً أو فكرياً قد يصعب عليه التجرد منه.

ولهذا فالموضوعية نسبية وليست مطلقة؛ إذ لا مطلق إلا من عند الله؛ ولهذا التمسك بها وكأَنَّها المطلقة في غير محلّه، ولأَنَّها نسبية فينبغي لها أن تمارس بمرونة لا باشتراطات وأحكام مسبقة؛ ولذا يتمُّ الاتفاق مع الدكتور/ علي عبد العاطي في قوله: "ليس هناك موضوعية، بل هناك وجهات نظر تنطوي على أحكام قيمية وتخيّر لما ينبغي أن يكون"²⁴.

ومع أنني لا أوافق على أنه ليست هناك موضوعية، إلا أنني واثق من أَنَّها نسبية؛ وذلك لارتباطها بالتجرد، فإذا تجرّد الباحث من أنايته، وعواطفه

²⁴ علي عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي. الكويت: مكتبة

الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988م، ص 31.

الخاصّة التي قد تجعله في حالة تحيُّز أو ميل، فلم لا يسلك الموضوعيّة أو يتّصف بها؟

وبما أنّ الموضوعيّة هي قول حقّ، فهل يُعقل أنّ الحقّ قد انعدم قوله؟ نعم نحن في دارِ دنيا، ونعم بيننا من يقول الحقّ؛ ولذلك تختلف شخصيّاتنا، وأدوارنا التي تأخذ أمكنتها بالتساوي على دائرة خماسي تحليل القيم، وهذه المستويات القيمية هي:

1 . الشخصية المعتدلة (الذاتية) التي لا تميل فيها شعرة تعادل الكفتين عندما تزن بالقسطاس المستقيم.

2 . الشخصية المنسحبة (ذاتية تميل إلى الأنانية) التي تحيد عن قول الحقّ وفعله.

3 . الشخصية الشخصانية (الأنانية) التي لا تفكر إلا في أُناتها، ومستقبلها، والمنفعة التي تعود عليها، ولا تولي اهتمامًا بغيرها، تطالب بحقوقها، ولا تؤدّي واجباتها، كما أنّها لا تتحمّل المسؤولية.

4 . الشخصية المنطقية (ذاتية تميل إلى الموضوعيّة) تمارس أفعالاً منطقية، وتحافظ على أنّ كلّ شيء نسبي، إلا أنّها لا تتجرّد دائماً.

5 . الشخصية المتجرّدة (الموضوعيّة) تلتزم بقول الحقّ وفعله، ولا ترتضي الحياء عنه.

وترتكز الموضوعية على الموضوع أولاً، والباحث ثانياً؛ ولذا لا يمكن أن تكون الموضوعية إن لم يكن هناك موضوع وباحث، وهنا يقول الدكتور/ محمد السرياقوسي: "إنَّ الفصل التَّام بين الذات الدارسة، والموضوع المدروس مستحيل لِمَا بينهما من علاقات متبادلة تربطهما وتدمجهما في وحدة معرفية لا تمايز فيها بين ذات وموضوع"²⁵.

ولا شكَّ أنَّ تعرّف الباحث على الموضوع، والتزامه بالبحث في مجاله الذي يحتويه يؤدّي به إلى الموضوعية، وفي المقابل الخروج عن الموضوع لا يمكن أن يؤدّي به إليها؛ وبالتالي يُعدُّ الباحث هو العنصر الأساس في إبراز الموضوعية أو إخفائها، وبما أنَّه كذلك؛ فلا داعي إلى تغييب دوره، أو الإغفال عنه مع مراعاة خصوصيته التي قد تفيد كثيراً في التعرّف على الجديد، أو تطوير ما هو كائن؛ وذلك بما يحقّق نجاحاً للمجتمع، أو الإنسانية بأسرها.

ولأنَّ الباحث هو الذي اكتشف القوانين، وصاغ النظريات، وأسهم في المعرفة العلمية التي تطوّرت بها العلوم، فلا ينبغي لنا أن نغفل عن إسهاماته، وجهوده الكبيرة في التطوّر العلمي نظرياً، ومادياً؛ ولهذا فالذي ينبغي أن يُطمس هو الأنانية، والشخصانية في الفرد التي تجعل منه شخصية طامعة؛ فلا تتمسك بالبحث عن الحقيقة والالتزام بقيمها الفاضلة.

²⁵ المرجع السابق، ص 44.

إذن: الموضوعية تستوجب من الباحث أن يتعد عن الأحكام المسبقة، أو الأخبار السماعية عند دراسة الظواهر، والمشاكل، والمواضيع في العلوم الاجتماعية، والإنسانية، ومن الموضوعية أن يلتزم الباحث بالموضوع، ولا يجيد عنه عند دراسة الظاهرة؛ ومن ثمّ عليه أن يميّز بين رغباته وآماله وافتراضاته، والنتائج التي يتمّ التوصل إليها، والتي قد تخالف توقّعاته وافتراضاته المسبقة.

ومن الموضوعية ألا يفرض الباحث نفسه في الموضوع، ولا يملي اشتراطاته من خلاله، وألا يعيّم نتائج بحوث العينات في الدراسات الاجتماعية على المجتمع الذي لم تستهدفه الدراسة بالبحث؛ وذلك لأنّ العينة لا تمثل إلا نفسها، ولا تكون نتائجها إلا مؤشرات Indicators، وإذا عُيّمّت نتائجها على المجتمع الذي لم يخضع للدراسة؛ فإنّ أحكامها تُعدُّ فاقدة للموضوعية وفاقدة للمصادق؛ ولهذا موضوعياً لا ينبغي أن تعيّم نتائجها والأحكام المترتبة عليها على من لم تُجر عليه الدراسة، أو البحث.

وبما أنّه من الموضوعية أن تُقال الحقيقة؛ فلماذا يلتجئ البعض إلى إخفائها؟ ولماذا الادعاء بالموضوعية في الوقت الذي يجيد البعض عن قول الحقيقة، أو فعلها؟

وعليه نتساءل:

هل من الموضوعية أن يُجمع المعلومات، والبيانات النظرية عن موضوع البحث والدراسة المتعلقة بالمجتمع ككلّ، ثمّ تُقصر المعلومات الميدانية فقط

على ما يتمّ جمعه من معلومات، أو بيانات من العينة؟ هذه من دون شكّ ليست الموضوعيّة، بل الموضوعيّة أن تتماثل المعلومات في المجال النظري مع المجال الميداني عندما تكون الدّراسة، أو البحث يتكوّن من جانبين (نظري، وميداني، أو معياري)، أمّا أن تكون المعلومات النظرية واسعة، وقد تمتد إلى زمن بعيد من التّاريخ، وتحتوي على دراسة المجتمع بكامله، ثمّ تأتي البحوث الميدانية وتُضيق على عينة محدودة؛ فهذا يدلّ على عدم الموضوعيّة أو انعدامها.

وعليه: فالموضوعيّة حقائق، وليست تنبؤات؛ التنبؤات قد تقع كما هو متنبأ بها، وقد لا تقع كذلك، أمّا الموضوعيّة فلها مصادق، ويمكن إثباتها، والبرهنة على وجودها، والتعرّف على الشخصية التي تتّصف بها؛ ولذا على الباحث ألا يخرج عن الموضوع قيد البحث ووفقاً لمعطياته دون الالتجاء إلى التنبؤات Prediction التي قد لا يكون لها سندٌ على أرض الواقع²⁶.

إذن: الموضوعيّة لا اشتراطات عليها؛ لأنّ الاشتراطات أثقال وقيود، وإذا كانت الموضوعيّة ذات أثقالٍ وقيودٍ على الحقيقة فإنّها ستكون على صفة الانحيازيّة، وإذا كانت كذلك فهي لا تعدّ موضوعيّة.

W. H Theory construction and the problem of²⁶
objectivity; Symposium sociological theory Publishers
New York P. 504.

وعليه: فإنَّ للموضوعيَّة شرط ولا شرط عليها، وشرطها: أن تتوافر الإرادة التي تُمكن الفرد من قول الحقِّ بكلِّ شفافيَّة؛ ومن ثمَّ عندما تنعدم الإرادة تنعدم الموضوعيَّة، وبما أنَّ الإرادة شرط لتحقيق الموضوعيَّة، والإرادة حرَّة، إذن: لا يمكن لأحدٍ أن يتَّصف بالموضوعيَّة ما لم يكن حرًّا (لا شروط تقيده).

ولهذا فالاشتراطات قد تكون قيدًا، والموضوعيَّة تتطلَّب فكَّ القيد، وتحرِّض على فكِّه بإرادة، أو كسره بالقوَّة؛ ولأنَّ الاشتراطات قيودٌ تستوجب الاتباع، فإنَّ كلمة (يجب) فيها إجبار، أو إصرار على التقيّد بما تحويه كلمة (يجب) من قيود، كأن يقال لك: يجب أن تتخلَّص من خصوصيَّتك (بما تختلف به عن الآخرين أو تمتاز) وأن تتخلى عن ثقافتك، ودينك، وتقاليدك؛ فإذا كانت الموضوعيَّة هكذا مبنيَّة على كلمة يجب؛ فمن صاحب الأحقية في اتخاذ هذا القرار الإجماري؛ لكي نطيع أمره وننتهي بنواهيهِ؟ وهل إذا قبلنا بهذا الإجمار تكون بحوثنا حرَّة ذات سيادة؟ وكيف يمكن للباحث أن يكون حرًّا وهو مقيدٌ بكلمة (يجب) واشتراطاتها؟

ولذا تُعدُّ الموضوعيَّة نزاهة في الرأْي، والأسلوب، أو المنهج المتَّبَع عند سبر أغوار الحقائق العلميَّة، وتحليلها، وتفسيرها؛ ولذلك ينبغي للأحكام العلميَّة أن تكون نسبيَّة، وليست قطعيَّة ومطلقة، فإذا كانت النسبيَّة نظرية مثبتة في العلوم الطبيعيَّة، ألا يكون الأولى تصديقها والعمل بها في العلوم الاجتماعيَّة؟ وإلا هل هناك من يعتقد أنَّ نظريَّة النسبيَّة لا تعتمد على

الموضوعية في قوانينها؟ وإذا كان الوصول إلى نظرية النسبية في أساسه هو الاعتماد على الموضوعية في البحث العملي، ألا تكون الموضوعية في أساسها هي الأخرى نسبية؟

وفي نظرية التقريب الإحصائي لا وجود للمطلق إلا الذي هو خارج مجال قدراتنا البشرية، وبالتالي في حالة إجراء العمليات الحسابية، سواء بالجمع، أو الطرح لا يتم الانتقال من كم إلى كم إلا بالتقريب الحسابي، فعلى سبيل المثال: الانتقال من 1 إلى 2 يحتاج إلى كم من الكسور كجزئيات مترابطة تُجمع بعد الواحد الحسابي لكي نصل إلى العدد 2؛ ولذا لا يتم الانتقال إلى العدد 3 ثلاثة إلا بتقريب حسابي، وإلا لا يمكن الوصول إليها حتى النهاية؛ ولهذا عرفنا 1، 0.01، 0.001، 0.0001، 0.00001، 0.000001، 0.0000001، وهكذا لا يمكن الوصول إلى العدد 2 إلا بالتقريب الحسابي؛ وذلك لعدم وجود الأحكام المطلقة إحصائياً، وهذا يجعلنا نؤكد أنه لا وجود للموضوعية المطلقة، بل الوجود للموضوعية النسبية؛ وبناء على ذلك أتساءل: هل من الموضوعية أن يتحرر فكر الإنسان وعقله من القيود والموانع، أم من الموضوعية أن يُقيد، أم أن كل شيء نسبي؟

أقول:

الموضوعية أسلوب معياري علائقي يتكوّن من أحكام لا ميل فيها، ولا انحياز لأحد على حساب آخر، ترى الأمور برؤية محايدة بما يقال الحق ويُحقّ، لا تؤمن بالأحكام المسبقة، بل ترى أن تُخضع الأمر إلى القياس،

والنقد، والمقارنة، والمحاكاة، والتفكيك، والتركيب من أجل البناء الذي يقوّي العلاقات بين الأنا والآخر.

ولهذا تُعدّ الشخصية الموضوعية المفردة الأولى في مجتمع الفكرة، مجتمع (الناس متساوون) بغض النظر عن أجناسهم، وثقافتهم، وأعرافهم، ومعتقداتهم فهم أناس متساوون في ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسئوليات؛ وبالتالي فمجتمع الفكرة هو المجتمع الموضوعي؛ ولأجل ذلك يجب أن تكون الفكرة سليمة من العيوب؛ والمنتيمين إليها أو المتمسكين بها هم الآخرون يخلون من العيوب؛ عيوب التحيز، والتعصب، والتفرق؛ حتى يكونوا على حقّ في آرائهم وأفعالهم وتصرفاتهم.

وعليه: تعد الكتابة والمحاورة برؤية الموضوعية هي كتابة ومحاورة على أثر معرفي، وبما أنّها ذات أثر معرفي؛ فهي ذات تراكم عامّ من المسموع، والمشاهد، والملاحظ، والملموس، والمذاق، والمشموم، سواء أكانت هذه المعارف من مكّون كمي، أم إنّها من مكّون كيفي.

ولأنّ المعرفة تتكوّن من مجموع ما يلاحظ، وما تدركه الحواس؛ فهي إذن: نسبية التكوين؛ ولهذا تُعدّ نسبة من معارفنا التي عرفناها عن طريق حاسة السمع، وعن طريق حاسة اللمس، وبقية الحواس الأخرى هي معارف نسبية؛ ولأنّ الموضوعية لن تحكم على الأشياء إلّا وفقاً لما يتوافر من معرفة، والمعرفة بطبيعة الحال نسبية؛ لذا فالموضوعية لن تخرج هي الأخرى عن دائرة النسبية، ودائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع.

ومع أننا نُنظّر للموضوعيّة، فإنّنا نعرف أنّ وجودها مرتبط بوجود الإنسان الذي له من المعايير الأخلاقيّة والعلميّة ما يكفيه لإصدار الأحكام، أو اتخاذ قرارات تجاه الآخرين إذا ما ارتضاه الآخرون حكمًا بينهم فيما هم فيه يختلفون، وكذلك في حالة ما إذا كان الإنسان باحثًا فهو لا يتناول المواضيع بالبحث والتحليل إلّا على أسس قابلة للمراجعة والقياس الممكن من كشف الحقيقة، ومع ذلك كلّ شيء يمكن البحث فيه لا يمكن أن يخرج عن دائرة النسبيّة؛ ولهذا أقول: إنّ الموضوعيّة مهما علت درجاتها المعياريّة فهي لا تخرج عن دائرة النسبيّة، وعلى هذا الأساس نقدّم القضية الآتية:

. كلّ معرفة من مكون نسبي.

. الموضوعيّة معرفة.

إذن: الموضوعيّة من مكون نسبي.

وهكذا إذا كان الحوار العلمي هو المؤسّس على المعرفة، والمعرفة نسبيّة، ألا يكون الحوار هو الآخر لا يخرج عن دائرة النسبيّة؟ بالتأكيد (نعم) إنّّه لا يخرج عن دائرة النسبيّة، وبما أنّ الحوار نسبيّ، والموضوعيّة هي نتاج الحوار، ألا تكون الموضوعيّة هي الأخرى نسبيّة؟

. الحوار نسبي.

. الموضوعيّة نتاج الحوار.

. إذن: الموضوعيّة نسبيّة.

وحتى إذا سلّمنا بمصدقيّة الموضوعيّة في حدود الالتزام بالنزاهة
والتقصّي الدقيق؛ فإنّ النزاهة، والتقصّي الدقيق هما نتاج قدرات عقليّة،
وإدراكات فكريّة، وبما أنّ المدركات الفكريّة نسبيّة، والموضوعيّة مدرك فكريّ،
ألا تكون الموضوعيّة نسبيّة؟

. المدركات الفكريّة والعقليّة نسبية.

. الموضوعيّة مدرك فكري وعقلي.

. إذن: الموضوعيّة نسبية.

وحتى إذا سلّمنا بأنّ الموضوعيّة حقيقة كما سبق وأن بيّنا، والحقيقة
العلميّة ليست مطلقة؛ فهل يمكن أن تكون الموضوعيّة مطلقة؟

أقول:

زمن الحقيقة مؤقت؛ ولذا فمن الضرورة أن تكون له النّهاية، أي: إنّ
الحقيقة تنتهي باكتشاف بطلانها؛ فكثير من الحقائق العلميّة أصبحت باطلة
بالتطوّر، والاكتشاف العلمي؛ ولهذا فالعلم متطوّر وحقائقه مؤقتة، وهكذا
كلّ فرضٍ علمي، أو بحثٍ جديدة سيظل في خبر كان أمام البحوث الجديدة
التي ترتّب على كلّ منهما، وبالتالي كلّ بحث، أو اكتشافٍ جديد سيتجاوز
ما سبقه معيارياً؛ وذلك بما يقدّم من معارف بها يتمّ تجاوز ما سبق من جهد
معرفي، وفي هذا الشأن يقول برنار: "عند مشاهداتنا لفروضنا العلميّة وقد
اختفت عن أبصارنا، فإنّها تقضي نحبها في ساحات الشرف كما يستشهد

الجندي في سبيل وطنه"²⁷، ويقول يورد كليفوردي: "الحقيقة ليست التي نتأملها دون خطأ، بل هي التي نعمل بها دون خوف"²⁸.

وعليه:

فإنَّ تحليل المضمون تحليلاً علمياً يستوجب التزام الباحث بالموضوع، وعدم الحياد عنه من خلال منهجٍ علميٍّ يُمكنه من البحث الموضوعي؛ كي لا يتمحور التحليل على رؤية الباحث، أو عواطفه واتجاهاته الخاصّة، وألّا يكون منحازاً لمصلحة جهة معيّنة، أو فرد بعينه، بل ينبغي للتحليل أن يتمحور على الموضوع الذي تتضمّنه الفرضيّات حتى وإن كانت النتائج المتوصّلة إليها لا تُثبت صحة تلك الفرضيّات التي حملته وهنّا على وهنّ.

إذن: ينبغي على الباحث أن يبيّن الأسباب التي دفعته إلى تحديد موضوع بحثه واختياره، والأهداف التي يسعى إليها، من أجل تبيان القضية التي تربطه بالموضوع؛ فإذا كانت القضية خاصّة بالباحث، أو ذوي العلاقة به (الذين يتأثّر بهم عاطفةً، أو مصلحةً) فإنّ الموضوع قد يتأثّر بأنايئة الباحث بدرجة تزيجه عن الاتجاه الموضوعي، ما يجعله منحرفاً في دائرة النسبيّة، أمّا إذا تحرّر الباحث من سيطرة الأنايئة فيكون باحثاً موضوعياً تجاه ما حدّده من أهدافٍ وفرضيّاتٍ.

²⁷ الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي. المجلد الأول، الطبعة الأولى،

1986م، ص 803.

²⁸ المصدر السابق، ص 804.

ولأنَّ على المستوى البشري لا يُمكن الخروج عن دائرة النسبيّة؛ لذلك فالبحث العلمي في بعض الأحيان يتأثّر سلبيًا وإيجابًا بالمكان، كما يتأثّر بقواطع خماسي تحليل القيم، فإذا قاس الطبيب مثلاً: ضغط الدّم لإنسان ما على قمة جبل مرتفع جدًّا، وقاسه له على مستوى سطح البحر، ثمّ قاسه تحت سطح الماء فمن دون شكّ سيلاحظ الطبيب اختلافًا في ضغط الدّم للحالة نفسها، وفقا للآتي:

1 . في حالة ارتفاع.

2 . في حالة انخفاض.

3 . في حالة اتزان واعتدال.

4 . في حالة ميل للانخفاض.

5 . في حالة ميل للارتفاع.

إذن: من الموضوعيّة أن يراعي الباحث أثر الظرف المكاني على الموضوع قيد البحث، ويجب أن يراعي أيضًا الظرف الزماني على تحليل الموضوع، وتفسير نتائجه؛ حتى لا يقيّم موضوعًا ما وقع في الزمن الماضي بنظرة زمن اليوم؛ ولذا فلكلّ زمن ظروفه الخاصّة التي تميّزه عن غيره من الأزمان؛ ولذلك تختلف معطيات الزمان من وقت لآخر، مما يحث الباحثين على الالتزام بالتحليل الموضوعي للفعل، أو السلوك، أو الظاهرة في زمان حدوثها، مع مراعاة المتغيّرات التي استجدّت عليها، والتي أثّرت على الحياة الحاليّة بشكلٍ

أكثر أو أقلّ سلبية من الزمن الماضي؛ فعلى سبيل المثال: الزمان الذي ظهر فيه سقراط، وفلسفته يختلف عن زمان الفارابي، وزمنهما يختلف عن زمان الثورة الفرنسيّة، ويختلف عن زمن الثورة البلشفيّة، ويختلف أيضًا عن زمن سقوطها؛ ولذا فلكلّ زمان معطياته ومتغيّراته حتى وإن كانت الأفكار بينهما متصلة؛ ولهذا عبر الزمان تتغيّر حياة المجتمعات وتتطوّر وتبدّل، أو تتقدم.

وبناء عليه: ينبغي للأفكار أن تُحلّل وفق معطياتها في الزمان الذي وقعت فيه لا بمنظور الوقت الحاضر الذي تختلف ظروفه ومعطياته عن ظروف الزمان الماضي ومعطياته، وإذا كان التحليل من أجل المقارنة الموضوعيّة؛ فينبغي ألاّ تُحمل الإيجابيات التي ظهرت في أيّ زمن ماضٍ، أو حاضرٍ.

إذن: عند تحليل المعلومات والبيانات بموضوعيّة ينبغي أن يراعى الموضوع من حيث تأثير السّابق على اللاحق، وتأثير اللاحق على السّابق، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال هو المدينة الفاضلة، فإنّ تحليل مضمون هذا الموضوع يتطلّب عدم الإغفال عمّا حدث في الماضي بهذا الخصوص، مما يجعل العودة إليه عودة حميدة؛ ولذا فالبحت في قضايا المدينة الفاضلة يستوجب العودة إلى ذلك الماضي البعيد الذي تتأصّل فيه أفكار المدينة الفاضلة، مما يجعل العودة إلى زمن: سولون، وسقراط، وأفلاطون، والفارابي، وابن خلدون ضرورة علميّة وبحثيّة من أجل ربط اللاحق بالسّابق، أو من

أجل ربط السَّابق باللاحق، من خلال ربط الآراء التي طُرحت عن المدينة
الفاضلة، بالآراء التي تُطرح في الزَّمن الآن²⁹.

وعليه:

ينبغي للمضمون أن يحلل تحليلاً موضوعياً، لا بتركيب المقدمات
المتضمّنة لنتائج المنطق الأورسطوطاليسي التي تفتقد في بعض الأحيان إلى
المصادق، كما هو حال القضية الآتية:

.كلّ الحيوانات تخاف الأسد.

. واللبؤة حيوان.

. إذن: اللبؤة تخاف الأسد.

هذه النتيجة لا مصادق لها؛ لأنّ الحيوانات تخاف الأسد، إلا اللبؤة
فإنّها لا تخافه، بل تعاشره بودٍ؛ حتى تنجب أشبالاً تكون من بعد أسوداً
عظيمة بعاطفة اللبؤة.

ولأجل الموضوعية ينبغي أن يكون تحليل مضمون المعلومات بالمثبت
لا بالمتوقَّع؛ لأنّ المتوقَّع احتمالي شكّي، أمّا المثبت فيقيني؛ فعند تحليل
مضمون القضايا العلميّة يكون الاستشهاد بالمثبت لا بما يحتاج إلى إثبات؛
فعلى سبيل المثال: البرد، والحر، والمطر، والزلازل، والزّواج، والطلاق مثبتات،

²⁹ عقيل حسين عقيل، سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، دار ألجا،

مالطا، 1997م، ص 89 . 158.

ولكن هل غداً سيهطل المطر، أو يكون الجو بارداً، أو حاراً؟ وهل غداً سيحدث زواج أو طلاق؟ كل هذه تحتاج إلى إثبات بالمشبت.

إنَّ التحليل الموضوعي هو تحليل مفتوح غير مقفل؛ لأنَّه قابل للجديد مما يجعل أحكامه غير مطلقة، ولا نهائية إلا بالمشبت؛ ولذلك لم يضع التحليل الموضوعي سقفاً للتفكير الإنساني المبدع؛ لأنَّ الأحكام المطلقة في الزَّمان الحاضر قد تقع في شكِّ الزَّمان المستقبل، وأنَّ ما نصل إليه اليوم من نتائج، واكتشافات لم تكن نهاية المطاف العلمي، بل إنَّها استمرارية لما سبق، ونقطة انطلاقٍ لما قد يقع من إبداع، واكتشاف، واختراع بالبحوث العلميَّة الجادة؛ فالتحليل الموضوعي للمضمون لا ينبغي أن توضع أمامه إشارة قف، بل يُفسح المجال أمامه من أجل اكتشاف العلاقات بين المتغيِّرات التي يؤثر في الموضوع؛ ومن ثمَّ لا يجب أن توجد كلمة قف، أو ممنوع في قاموس التحليل العلمي، حتى وإن قبل بها القاموس السياسي.

لقد اعتقد بعض الباحثين الاجتماعيين في الموضوعيَّة لدرجة أنَّهم وصفوها بأنَّها المثال الذي لا يساويه مثال في المصادق، حتى ظنَّنا أنَّ الموضوعيَّة هي البيت الذي لم يسكنه الإنسان بعد، نتيجة شكِّ البعض في الإنسان، وثقتهم في البيت (الموضوعيَّة). وهنا نتساءل:

هل يحق لنا في الوقت الواحد أن نشكَّ في الإنسان، ونثق في

الموضوعيَّة؟

إذا كانت الإجابة بنعم؛ فإنَّ ذلك يعني أنَّ الموضوعيَّة لا ترتبط
بالإنسان على الإطلاق؛ ولهذا لم تكن صفة إنسانيَّة، ولا علاقة لنا بها، ومن
ثمَّ سقطت اشتراطاتها عتًا، وإذا كانت الإجابة بلا؛ فإنَّ ذلك يعني لا ثقة
في الموضوعيَّة من غير الإنسان؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان موضوعيًّا
إذا لم توضع الثِّقة فيه وتُغرس.

وعليه: عندما تكون الثِّقة قد عُرسَت في الإنسان لا يمكن أن تكون
الموضوعيَّة على حسابه، بل إنَّها تكون من أجله.

الإنسان كما سبق أن ذكرنا هو الذي خلقه الله في أحسن تقويم (في
أحسن صورة وجوهر) له مشاعر وأحاسيس وقيم خيِّرة، تستوعب العرف
والدين فتشكِّل الشخصية الموضوعيَّة، وإذا كان الأمر كذلك؛ فهل
الموضوعيَّة تعني: أن يتخلَّص الإنسان من دينه، وعرفه، ومن قيم أمته لكي
يوصف بالموضوعيَّة؟ يرى البعض أنَّ ذلك صوابٌ من باب الأمانة العلميَّة،
وكأنَّهم يقولون له: انسلخ عن كلِّ ما فيه خصوصيَّة لك لكي تصبح إنسانًا
عالميًّا، وكأنَّ العالمية ضد التمسك بالقيم الحميدة التي تحتكم المجتمعات إليها،
ولكن لا عيب أن يتمسك الإنسان بقيم أمته التي تشكِّل كبرياءها، وتظهر
تقديره لها، بل العيب أن يتمَّ الانسلاخ عنها في مقابل منفعة خاصَّة أو
مصلحة مؤقتة.

ومن الموضوعيَّة ألا يغفل الباحث عن استطلاع الدِّراسات السَّابقة
التي تصله بلغة الماضين، وتراثهم القيمي، وأساليب حوارهم، وانساقهم

التنظيمية، وتمكّنه من إيجاد مكانة لبحثه ليحلّ محله بين البحوث التي سبقته
بجهود الآخرين، وليقارن بين أثر المتغيرات على الموضوع بفارق الظرف الزماني
والمكاني.

وبما أنّ غرس الثقة العلميّة والموضوعيّة يتطلّب أخذ المعلومات من
مصادرها، وأهم المصادر في العلوم الاجتماعية والإنسانيّة هو الإنسان، إذن:
من الموضوعيّة أن نثق في الإنسان، وهذا لا يعني أنّ كلّ ما يقوله الإنسان
دائمًا صوابٌ، بل ما يقوله يحتاج إلى التأكّد من مصداقيّته حتى وإن كان
صادقًا.

وبما أنّ التحليل العلمي يعتمد على نظريّات، وقوانين، ومعطيات،
وفلسفات بها تُحلّل القضايا وتُفسّر الظواهر، إذن: نستطيع القول: إنّ
الموضوعيّة هي مستوى قيمي لإظهار الحقيقة؛ ولهذا لا يمكن أن يكون بُحاثنا
مبدعين دون أن يسعوا إلى إظهار الحقيقة بموضوعيّة، أو دون أن يتركوا لنا
بصماتهم العلميّة التي فيها ما يُظهر قدراتهم وطاقاتهم المبدعة.

ولهذا؛ فالمجتمعات الرّاقية تفسح مجالات وخيارات متنوّعة لبحّاثها؛ كي
يتركوا بصماتهم العلميّة التي تحدث لهم النّقلة من المستوى الأقلّ إلى المستوى
الأعلى صناعة، وتقنيّة، وقيّمًا، وفضائلٌ وهكذا تُسجل البراءات العلميّة،
وتمنح لمن ترك بصمة بما أضافه جديدًا في ميادين العلوم، والمعارف التطبيقية،
والاجتماعيّة، والإنسانيّة.

إذن: في مثل هذه الحالة، لا يمكن أن يتجرّد الموضوع عن دور الباحث، وإذا تجرّد عن دور الباحث كان موضوعًا بلا بصمة، والموضوع بلا بصمة كالشخص بلا هويّة، وعندما يكون كذلك يصعب التعرّف عليه، وعلى ميزته العلميّة والإنسانيّة؛ ولهذا لا يمكن أن تتحقّق الإبداعات بمنعزل عن بصمات المبدع؛ ولذا فالموضوعيّة لا تعني أن يتجرّد الباحث عن موضوع بحثه، بل ينبغي أن تكون بينهما وحدة حتى لا يطمس الموضوع ذات الباحث، ولا تسيطر أنانيّة الباحث على الموضوع، وتظهر على حسابه.

وعليه: لا يمكن أن يكون الباحث موضوعيًا وهو متخلّص مما يميّزه عن غيره من قدرات، واستعدادات، وميول، واتجاهات، وقيم اجتماعيّة، وفضائل إنسانيّة؛ ولهذا من غير الممكن أن نحكم على الأفراد بأنهم متساوون موضوعيًا في القدرات، والاستعدادات، والمواهب، والميول، والرغبات.

إذن: لو درّس أحد البحّاث حالة فرديّة لموضوع الانحراف (الميول من الدّائيّة إلى الأنانيّة)، وكان الباحث على حُلق عظيم، والمنحرف وللأسف لا أخلاق له؛ فهل من الموضوعيّة أن يتخلّص الباحث من قيمه الحميدة وفضائله الخيرة التي تفيد في التحليل، والتشخيص، والعلاج من خلال المواعظ الحسنة ذات الأثر الموجب على نفس المبحوث (المنحرف)؟ أم ينبغي للباحث أن يعود إليها، ويستجمع منها كلّ ما يفيد الإصلاح؟

أقول:

إذا انسلخ الباحث عن قيمه التي بها يعتزّ إنسانياً واجتماعياً، فإنّ ذلك يعني لا وجود لفارق قيمي بين الباحث السويّ، والمبحوث المنحرف عن قيم المجتمع الحميدة، وفضائله الخيرة؛ ولأجل الموضوعيّة ينبغي أن تكون هناك وحدة بين الباحث، وموضوع البحث، ومن الموضوعيّة ألاّ يتجرّد الباحث من قيمه الموضوعيّة التي تمكّنه من المعرفة الواعية (المسئولة).

وعليه: فإنّ الموضوعيّة مستوى قيمي يرتبط بالموضوع الذي يأخذ صفته أو خاصيّته من الموضوع، والباحث الموضوعي هو الذي يلتزم بالموضوع في أثناء الدّراسة، والتحليل، والتشخيص، واستخلاص النتائج؛ فإذا سادت الموضوعيّة بين الباحثين، تصبح الموضوعيّة ظاهرة علميّة يسودها المنطق بين الباحثين والمبحوثين، أو بينهم ومواضيع البحث، وفي المقابل إذا سادت الأنانيّة بين الباحثين أصبحت ظاهرة، وإذا سادت الدّائيّة على حساب الموضوع كانت هي الأخرى ظاهرة، وهكذا عندما تسود الظّاهرة بشخصيّة الباحث الإنسحابيّة أو المنطقيّة.

ولأجل معرفة أهميّة الموضوعيّة والمخاطر المترّبة عليها أتساءل:

1 . هل الالتزام بإشارة قف، أو الالتزام عندها يعدّ موضوعيّة، أم لا يُعدّ موضوعيّة؟

2 . هل الالتزام بمضمون كلمة ممنوع يُعدّ موضوعيّة، أم أنّه لا يعدّ كذلك؟

3 . هل التقيّد بالإجابة عن الأسئلة التي تتطلّب إجابة بـ(نعم) أو إجابة بـ(لا) تعدُّ موضوعيّة أم أنّها لا تعدُّ كذلك؟

4 . هل الالتزام بالقانون يُعدُّ موضوعيّة، أم أنّه يعدُّ خروجًا عنها؟

5 . هل الالتزام بالأخلاق يُعدُّ موضوعيّة، أم لا يعدُّ التزامًا موضوعيًا؟

6 . هل الالتزام بالدين يعدُّ موضوعيّة، أم أنّه لا يعدُّ موضوعيّة؟

7 . هل الالتزام بطاعة الوالدين يعدُّ موضوعيّة، أم أنّه لا يعدُّ كذلك؟

8 . هل الالتزام بسياسة الدّولة يعدُّ موضوعيّة، أم لا موضوعيّة؟

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة متروكة للجميع؛ لأنّ الإجابة عليها قد تقودنا إلى الحديث عن حياة الفطرة (التي فطر الإنسان عليها)، وهي الحياة غير المنتظمة برؤانا واشتراطاتنا وقوانيننا؛ لانتظامها في فلك لا يوجد فيه فعل الأمر، ولا كلمة التحريم والتجريم؛ لأنّها الحياة المترتبة على الخلق، لا الأخلاق، وهذه هي حياة الفطرة ونواميسها الطبيعية.

أمّا الحياة الإنسانيّة التي ارتضاها الله لخلقه فهي التي نقلت البشر من حياة الطبيعة إلى حياة الفضائل الإنسانيّة، وحياة القيم الاجتماعيّة، إنّها حياة ما يجب، وما لا يجب، حياة المقبول والمرفوض، وحياة الامتداد، والحركة والسّكون، إنّها حياة الدّولة المتواضعة التي تأسّست على العلائق القيميّة الاجتماعيّة والإنسانيّة، وكذلك الدّولة المرنة التي تأسّست على استيعاب الآخر بإرادة وبكلّ شفافيّة، وكذلك الدّولة الخشنة التي تأسّست على القوات

المسلحة، وهراوات البوليس التي أظهرت الحكومات المحكومة بقوانين التجارة العالمية، والبنك الدولي، مما جعلها مضطرة إلى تجنيد البشر ضد البشر، وترويضهم إلى درجة أنهم أصبحوا يتظاهرون ويطالبون بالقوانين التي تحد من سلطتهم وحرّيتهم تحت عنوان من أجل الاستقرار، أو من أجل الديمقراطية التي لم يتمكن المواطن من ممارستها.

وعليه: من حقّ البعض أن يتساءل ويستفسر؛ من أجل أن يتدبر ويعرف الحقيقة، ويميّز بينها وبين المشيئة؛ ليؤمن عن بيّنة، أو يكفر عن بيّنة؛ ولهذا من الصعب أن يستوعب البعض الدلالة المفهومية لكيف كنا بشرية، ولم نستم وأصبحنا إنسانية؟!

ولتقديم مفاتيح للبحث في هذا التساؤل، قال تعالى: {أَنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ وَأَهُم كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ} ³⁰

يفترض بعد قراءة هذه الآيات الكريمة نكون قد عرفنا الإجابة عن الأسئلة السابقة، أو عرفنا مؤشرات الموضوعية، وإذا لم نعرف بعد الإجابة عنها أو عن بعض منها نعيد طرح السؤال السابق:

³⁰ الذاريات 15 . 23.

هل الالتزام بالقانون يعدُّ من الموضوعيّة، أم إنّه قيدٌ عليها؟ ولكي
أجيب ينبغي أن أحدد مضمون هذا النصّ الاستفساري؛ وذلك من خلال
تحديد عناصر استصدار القانون، ومن أجل من يصدر القانون؟

العناصر الأساسية هي:

الحاكم: وهو الصادر والمقرر للقانون (فرد، أو حزب، أو برلمان، أو
مجلس، أو هيئة، أو أسرة، أو قبيلة، أو شعب)

المحكوم: وهو المنقذ عليه القانون.

الوسيلة: وهي المنفذة للقانون باعتبارها أداة الحاكم.

البحث الموضوعي في هذا التساؤل لا يخرج عن دائرة النسبيّة؛ فبالنسبة
إلى الحاكم يُعدّ القانون تشريعًا لدعم الحرّيّة، ويُعدّ الالتزام به هو عين
الموضوعيّة.

وبالنسبة إلى المحكوم يُعدّ القانون قيدًا على الحرّيّة، ومن الموضوعيّة ألاّ
يتمّ الالتزام به.

أمّا بالنسبة إلى الوسيلة لا رأي لها إلاّ من خلال رأي الحاكم، الرّأي
الذي تعدّه الوسيلة مكنم الموضوعيّة؛ وذلك لأنّ تقييمها في مُعظم الأوقات
يكون متأثرًا بالمصلحة التي من خلالها تفسّى في النظام ما تفسّى من مظالم،
ومفاسد، أو مكارم وإصلاحات.

وعليه: مازال السُّؤال يُطرح:

هل طاعة القانون تُعدّ موضوعيّة واجبة التقدير، أم إنّها لا تستوجب ذلك؟

بناء على ما سبق ذكره: تكون لهذا السُّؤال ثلاثة مفاهيم (إجابات) مختلفة الدلالة، هي:

1 . بالنسبة إلى الحاكم طاعة القانون موضوعيّة، ويجب أن يطاع بالإرادة أو بغيرها.

2 . بالنسبة إلى المحكوم الذي لم يشارك في إقرار القانون لا يعتبر الموضوعيّة بطاعة القانون، بل يعتبرها في مخالفته.

3 . بالنسبة إلى الأداة المنفّذة للقانون ليس لها خيار إلا أن تقول: إنّ الموضوعيّة هي في طاعة القانون، وعندما تمنح الفرصة لها بأن تقول آراءها بإرادة قد تتحرّر من هذا القيد وتقول الحقّ بموضوعيّة.

وعليه: من يسنّ القوانين، ويصدرها بوعي يطيعها راضياً، ومن ثمّ فمن الموضوعيّة لا ينبغي لواضع لها أن يخالفها، ومن يخالفها يعاقب موضوعياً، لإخلاله بشروط التعاقد القانوني التي التزم بها كواجب ينبغي أن يؤدّى، ومسئولية يجب تحمّلها؛ ولهذا تكون الدساتير والقوانين المنفّذة لها شرعةً ومنهاجاً.

دور الأخصائي الاجتماعي وفقاً لمبدأ إقرار الموضوعية:

يؤدي الأخصائي الاجتماعي دوره المهني المتضمن في مبدأ (إقرار الموضوعية) الذي اعتمده البرمجية القيمة لمهنة الخدمة الاجتماعية وفقاً للآتي:

1 . الوقوف على الحقائق كما هي عليه دون تطويع تعسفي لها أثناء جمع المعلومات.

2 . العمل دون أي انحياز لمصلحة أو عاطفة، والإقدام المتوازن على كل فعل أو سلوك له الأثر الموجب على تغيير أحوال أو أقوال أو أفعال أو سلوكيات من الحالات السالبة التي هي عليها إلى الحالات الموجبة التي ينبغي أن تكون موضوعياً.

3 . التمسك بالموضوعية قيمة إنسانية هو تمسك بالاعتدال والتوازن الأخلاقي الذي يجعل الأخصائي الاجتماعي على مستوى قيمي لا مجال فيه لممارسة المظالم.

4 - تكوين علاقة مهنية، مع العملاء معيارها العقل الذي يحتكم للحجة والمنطق.

5 - دراسة الحالات العملاء بموضوعية وبدون أي تدخلات واعتبارات شخصية، أو أحكام مسبقة.

6 - تقصي المعلومات المتعلقة بحالات الفرد والجماعة وإدراك متغيراتها
بوعي، حتى يتم الانتقال من دائرة التفكير المغلق، إلى التطلّع الممكن من
بلوغ الغايات.

7 - إشراك الفرد والجماعة في تحديد الأهداف، ورسم الخطط، وإعداد
البرامج، بما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم.

8 . التقصي الموضوعي للحقائق دون زيادة أو نقصان.

9 . الاعتدال السلوكي دون مبالغة في تضخيم المشكلة أو الظاهرة
ودون التقليل من شأنها.

10 . التحريض على اعتماد الحجة في تصحيح المعلومات الخاطئة.

11 . التشجيع على قول الحق دون انحياز عاطفي يُمكن من اتخاذ
قرارات موضوعية وبلوغ حلول مناسبة وغايات إنسانية.

12 . اتخاذ القرار المهني أثناء عملية التشخيص دون تأثر عاطفي.

13 . تحليل المعلومات وفقا للحجة الموضوعية التي عليها متغيرات
الظاهرة أو المشكلة قيد البحث والتحليل.

14 - تحسيس العملاء بالاطمئنان أثناء وجودهم في المؤسسة.

15 - تمكين العملاء من التمييز بين ما يجب وما لا يجب القيام به،
وذلك بتوعيتهم من خلال البرامج والمحاضرات والندوات التثقيفية والترفيهية.

16 - الإشراف والمراقبة لأفعال وسلوكيات العملاء، وتتبع تطوراتها في مراحلها المختلفة يُمكن من كشف حقائقهم، ومكانم عللهم، ويحقق الأهداف العلاجيّة تجاههم.

17 - تنمية قدرة الأفراد والجماعات على التحليل والاستنتاج، والنقد البناء للأفعال التي يقومون بها، حتى يخرجوا من دائرة الانغلاق على ذاتها.

18 - تمكين أعضاء الجماعة من ممارسة اهتماماتهم وهواياتهم ومناشطهم، وفق الإمكانيات المتاحة في المؤسسة.

19 . التشجيع على فعل الخير دون انحياز اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو ذوقي أو نفسي، تُقوي الرّوابط الاجتماعيّة والإنسانيّة بين أفراد المجتمع البشري.

20 . حث الأفراد والجماعات على التمسك بالحق والعمل على إحقاقه دون تردد.

21 . التتبع الموضوعي والمنطقي للظاهرة أو الحالة والتعرف على المستويات القيميّة التي هي عليها.

22 . التوازن في القول والفعل والسلوك أثناء تجميع المعلومات وأثناء تحليلها وتشخيص الحالة وتحقيق النتائج وتقييم الخطوات المنهجية التي اتبعا الأخصائي أثناء الدراسة.

23 . الإقدام على كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الاعتراف بخصوصية الفرد والجماعة والمجتمع، ويُعزز سبل التعاون بينهم من أجل حياة مؤسسة على الاحترام والاعتبار المتبادلين.

24 . تقصي الحقائق بموضوعية من خلا إجراء عمليات الدراسة دون زيادة أو نقصان.

25 - حث الأفراد والجماعات على ممارسة الديمقراطية في كل ما يتعلق بهم من أمر، من خلال اتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته.

26 - استثمار تفاعل العملاء، فيما يحقق لهم النقلة من مستويات الأنانية والإنسحابية، إلى مستويات التطلعية والموضوعية.

27 . اعتبار البعد الإنساني وتقديره لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات والاعتراف بالقيم التي تشربوها ولها الأثر الفعّال في سلوكهم، وتصحيحها من كل شائبة علقت بها.

28 . كشف العلاقة بين أعضاء المجتمع والمستويات القيمية التي هم عليها كلما تعرضوا لاختلافات حتى يتم تفتينهم لما يجب وحثهم على الإقدام عليه وتفتينهم لما لا يجب وحثهم على الإحجام أو الابتعاد عنه.

29 . مناصرة العميل على مغالبة الصعاب التي تواجهه بين الحين والحين الآخر حتى تتم مغالبتها عن قناعة وموضوعية.

30 . الانتباه عن وعي لكل ما يدلي به العميل أو يقوله عن عفوية أو عن قصد، وعدم مسابرة في تهويل مشكلته، حتى لا يقنع نفسه بأن حلّها ضرب من المستحيل، مع التأكيد له بأن كل شيء يقع في دائرة الممكن.

31 . اعتماد الحجة أثناء تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة.

32 . اعتماد البرهان بموضوعية اعتبارًا للعملاء والزبائن وتقديرًا لكشف الحقيقة.

33 . التأكيد للعميل على أن التغيير من طبيعة الخلق، والقاعدة تقول: (الإنسان دائمًا في حالة تغير من المستوى القيمي الأقل إلى المستوى القيمي الأكثر رفعة).

34 . التأكد بأنّ النتائج المتوصل إليها تستند على حقائق موضوعية³¹.

³¹ عقيل حسين عقيل، الخدمة الاجتماعية الناهضة (الدور المهني للأخصائي الاجتماعي)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة 2022م، ص 129.

صدر للمؤلف

صدر للمؤلف الدكتور عقيل حسين عقيل: 92 بحثا نشرت داخل ليبيا، وخارجها.

صدر له (190) مؤلفا منها: ستّة موسوعات، وهي:

. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية (4 مجلدات)، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

. موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض (11 مجلد)، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2009م.

. موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن (9 مجلدات)، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

. موسوعة الأنبياء من وحي القرآن (12 مجلد)، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

. موسوعة من قيم القرآن الكريم (13 مجلد)، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

. موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنة (27 مجلد)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

أشرف، وناقش 83 رسالة ماجستير، ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعية، والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلفات باللغة الإنجليزية، والتركية.

المؤلفات

- 1 . مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.
- 2 . الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.
- 3 . فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.
- 4 . منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.
- 5 . سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.
- 6 . المفاهيم العلميّة دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.
- 7 . البُستان الحُلُم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.
- 8 . التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.
- 9 . الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.
- 10 . نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

- 11 . خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.
- 12 . منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.
- 13 . خدمة الفرد قيم وحدائث، دار الحكمة، 2006م.
- 14 . خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.
- 15 . البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 16 . البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 17 . البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 18 . الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 19 . البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.
- 20 . مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

- 21 . المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت - دمشق، 2009م.
- 22 . موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2009م.
- 23 . أستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 24 . مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 25 . خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 26 . قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 27 . أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 28 . آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 29 . نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.

31- إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير،
دمشق - بيروت، 2010م.

32 - شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت،
2010م.

33- يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت،
2010م.

34 - داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت،
2010م.

35 - يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت،
2010م.

36 - أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن
كثير، دمشق - بيروت، 2010م.

37 - موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت،
2010م.

38 - عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت،
2010م.

39- محمد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.

- 40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 46 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 47 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 48 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

- 49 . موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 50 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 51 . التطرف من التهيؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.
- 52 . ألسنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق - بيروت، 2011م.
- 53 . المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق - بيروت، 2011م.
- 54 . الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.
- 55 . الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.
- 56 . سنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.
- 57 . خريف السلطان (الرحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58. من قيم القرآن الكريم (قيم إقدامية) شركة الملتقى للطباعة وانشر،
بيروت، 2011م.

59. من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر،
بيروت، 2011م.

60. من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقية) شركة الملتقى للطباعة وانشر،
بيروت، 2011م.

61. من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر،
بيروت، 2011م.

62. من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر،
بيروت، 2011م.

63. من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة
وانشر، بيروت، 2011م.

64. من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر،
بيروت، 2011م.

65. من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر،
بيروت، 2011م.

66. من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر،
بيروت، 2011م.

67 . من قيم القرآن (قيم مرجعية) شركة الملتقى للطباعة وانشر،
بيروت، 2011م.

68 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة
والنشر، بيروت، 2011م.

69 . من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقى للطباعة
والنشر، بيروت، 2011م.

70 . من قيم القرآن الكريم (قيم تيقينية)، شركة الملتقى للطباعة والنشر،
بيروت، 2011م.

71 . الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

72 . تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى،
بيروت، 2011م.

73 . ربيع النَّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر
والتوزيع، القاهرة، 2011م.

74 . موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر،
بيروت، 2012م

75 . أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع،
القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 . وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

77 . ثورات الربيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

78 . العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

79 . السياسة بين خلاف واختلاف، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.

80 . الهوية الوطنية بين متوقع وغير متوقع، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81 . العفو العام والمصالحة الوطنية، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

82 . فوضى الحلّ، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.

83 . بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.

84 . من معجزات الكون (خلق - نشوء - ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

- 85 . مقدمّة الأنبياء من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م
- 86 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م
- 87 . آدم من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 88 . إدريس من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 89 . نوح من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89 .
- 90 . هود من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 91 . صالح من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 92 . لوط من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

94. إسماعيل من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2017م.

95. إسحاق من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2017م.

96. يعقوب من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2017م.

97. يوسف من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2017م.

98. شعيب من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2017م.

99. أيوب من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2017م.

100. ذو الكفل من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة
والنشر، القاهرة 2017م.

101. يونس من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2017م.

102. موسى من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة
والنشر، القاهرة 2017م.

- 103 . هارون من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 104 . إلياس من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 105 . اليسع من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 106 . داوود من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 107 . سليمان من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 108 . زكريا من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 109 . يحيى من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 110 . عيسى من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
- 111 . محمد من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

112 . الدّعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة،
2017م.

113 . صنّع المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م

114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2017م

115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م

116 . من الفِكر إلى الفِكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م

117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

119 . الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م

120 . المبادئ الرئيسة للسياسات الرفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة
والنشر، القاهرة، 2018م.

121 . تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2018م.

122 .الواحدية من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2018م.

123 . مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2018م.

124 . المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب)
مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

125 . الممكن (متوقع وغير متوقع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2018م.

126 . مبادئ فكّ التآزّات، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2018م.

127 . الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي
للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.

128 . تصحيحا للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة
والنشر، القاهرة 2018م.

129 . العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2018م.

130 . غرس الثقة (مبدأ الخدمة الاجتماعية)، مكتبة الخانجي للطباعة
والنشر، القاهرة 2018م.

131 . مفاهيم الصّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة الخانجي، القاهرة،
2018م.

132 . الخدمة الاجتماعيّة (قواعد ومبادئ قيمية) مكتبة المصرية،
القاهرة، 2018م.

133 – كيفية استطلاع الدراسات السابقة مكتبة المصرية، القاهرة،
2018م.

134 – الخدمة الاجتماعيّة (تحليل المفهوم ودراسة الحالة) مكتبة
المصرية، القاهرة، 2018م.

135 – الخدمة الاجتماعيّة (مبادئ واهداف قيمية) مكتبة المصرية،
القاهرة، 2018م.

136 – الخدمة الاجتماعيّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية،
القاهرة، 2018م.

137 – التنمية البشرية (كيف تتحدّى الصّعاب وتصنع مستقبلاً)،
مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.

138 – مبادئ الخدمة الاجتماعيّة (تحدي الصّعاب وإحداث النّقلة)
مكتبة القاضي، والمصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

139 _ الإرهاب بين خائف ومخيف، مكتبة القاضي، والمصرية للنشر
والتوزيع، القاهرة، 2019.

- 140 _ التطرف من الإرادة إلى الفعل، مكتبة القاضي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.
- 141 _ البحث العلمي (المنهج والطريقة) مكتبة القاضي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.
- 142 _ العدل ينسف الظلم، مكتبة القاضي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.
- 143 _ تقويض الإرادة، مكتبة القاضي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.
- 144 _ القوّة تفكّ التآزّمت، مكتبة القاضي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.
- 145 _ إحداث النُّقلة تحدّد، مكتبة القاضي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.
- 146 _ نيل المأمول قمّة، مكتبة القاضي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.
- 147 _ نحو النظرية خلقاً، مكتبة القاضي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.
- 148 _ نحو النظرية نشوء، مكتبة القاضي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

149 _ نحو النظرية ارتقاء، مكتبة القاضي، المصرية للنشر والتوزيع،
القاهرة، 2020.

150 - الخلاف (في دائرة التاريخ) مكتبة القاضي، المصرية للنشر
والتوزيع، القاهرة، 2020.

151- القواعد المنهجية للباحث الاجتماعي والقانوني، القاهرة: دار
القاضي، 2220.

152 - قواعد البحث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2020م.

153 - خطوات البحث العلمي وصناعة الأمل، المصرية للطباعة
والنشر، القاهرة: 2021م.

154 - المنهج العلمي وإحداث التُّفلة، المصرية للطباعة والنشر،
القاهرة: 2021م.

155- دراسة الحالة ودور الأخصائي الاجتماعي، المصرية للطباعة
والنشر، القاهرة: 2021م.

156- قواعد البحث العلمي وصنع المستقبل، المصرية للطباعة
والنشر، القاهرة: 2021م.

157- وسائل التأهب للبحث العلمي، المصرية للطباعة والنشر،
القاهرة: 2021م.

158- حلقات صناعة المستقبل، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

159- أمحمد أمي، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

160- طرق البحث العلمي ونيل المأمول، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

161- الطريقة العلميّة لتحليل مضمون القيم، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2021م.

162- كسر الوهم، القاهرة: مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

163- معجزات وبعضها من بعض، المصرية، القاهرة: 2022م.

164. أيد السارق تقطع، المصرية، القاهرة: 2022م.

165 - العقل من اللاشيء إلى الشيء دراية، مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

166 - التُّقْلة من التكيف إلى التوافق، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

167 - أوهام الأنا (اللاهويّة)، مكتبة القاضي، القاهرة: 2022م.

168 - استرداد السيّادة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م

169 - موت الموت، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

170 – العقل قيد (من الأمية إلى الاستنارة)، مكتبة القاضي،
القاهرة: 2022م.

171 – الرجال القوامة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

172 – الدّراية من الأمر إلى الطاعة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة:
2022م.

173 – النشوز والقيم القوامة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة:
2022م.

174 – استطلاع الدراسات السابقة (من حيرة الباحث إلى نيل
المأمول)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

175 – الخدمة الاجتماعية الناهضة (قواعد ومبادئ)، المصرية
للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

176 – الخدمة الاجتماعية الناهضة، (غرس ثقة، تحدي صعب،
إحداث ثقلة)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

177 – الخدمة الاجتماعية الناهضة (الدور المهني للأخصائي
الاجتماعي)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

178 – الخدمة الاجتماعية الناهضة (من التكيّف إلى صنع الأمل)،
المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

- 179 – الخدمة الاجتماعية الناهضة (مجالاتها عمليّاتها وسائلها)،
المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.
- 180 – الشخصية (من الترجي إلى التحدي)، المصرية للطباعة
والنشر، القاهرة: 2022م.
- 181 – الشخصية الليبية، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة:
2022م.
- 182 – الشخصية المتهيأة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة:
2022م.
- 183 – الخدمة الاجتماعية الناهضة (دراسة الحالة من النشور إلى
قطع اليد)، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.
- 184 – الشخصية المتأهبة، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة:
2022م.
- 185 – الانحراف من النشور إلى الضرب، المصرية للطباعة والنشر،
القاهرة: 2022م.
- 186 – التدبّر، المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.
- 187 – التفكير (من التدكّر إلى التفكّر)، المصرية للطباعة والنشر،
القاهرة: 2022م.

188 – الاستنارة (من الاستظلام إلى الاستجلاء)، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

189 – الخدمة الاجتماعيّة الناهضة (من إنجاز الأهداف إلى نيل المأمولات)، المصريّة للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

190 – الخدمة الاجتماعيّة الناهضة (المستويات القيمية للتحليل العلمي)، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة: 2022م.

المؤلف في سطور

أ.د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشرف الأولى جامعة الفاتح
(طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشرية، الولايات المتحدة الأمريكية (جامعة
جورج واشنطن) 1981م مع درجة الشرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعية.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عامًا لقطاع الشؤون
الاجتماعية، ثم كلف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي
2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرًا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينًا عامًا للتنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشعب العام
2009م.

. صدر للمؤلف 92 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (190) مؤلّفًا منها ستة موسوعات.

. أشرف وناقش 83 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلّفات باللغة الإنجليزية والتركية.

الموقع الإلكتروني: (موقع الدكتور عقيل حسين عقيل)

أو: <https://draqeel.com/>